

القطن في الاقتصاد المصري

وتطور السياسة القطنية

تأليف: حازم سعيد عمر

القطن في الاقتصاد المصري
وتطور السياسة القطنية

تأليف
حَازم سَعِيد عُمَر

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر
١٩٧٠

اهداء

الى أستاذى
محمود السيد حسن
عميد الفرازين

وأتقدم بخالص الشكر الى كل من ساعدنى على انجاز هذا الكتاب

واخص بالذكر

دكتور عبد الرازق محمد حسن
عضو مجلس ادارة بنك مصر

الأستاذ محمد خليل
استاذ السياسة الادارية

القسم الأول

الفصل الأول

الثورة الصناعية تبدأ فى انجلترا

لم يلعب القطن دورا خطيرا فى مصر الا منذ قرن ونصف ، ومع ذلك فان له قصة مختلطة بكل كفاحنا القومى فى العصر الحديث ، وبكل مؤامرات الاستعمار ومناوراته .. ولعله من الخير قبل أن نعرض لهذه القضية أن نلم الماما قصيرة بتاريخ القطن فى العالم ، وما أصبح يمثله فى العصر الحديث من خامة أساسية فى الصناعة .

ولقد عرفت البشرية نبات القطن منذ عصور بعيدة ، فهو يرتبط بمشكلة من أشد مشاكل البشر الحاحا ، ألا وهى البحث عن الكساء وتوفيره . ويدلنا التاريخ على أن الهنود كانوا على معرفة بسر غزل ونسيج وصباغة القطن منذ أكثر من خمسين قرنا .

ومن عبر التاريخ أنه فى الوقت الذى ازدهرت وتطورت فيه زراعة القطن وصناعات غزله ونسجه وصباغته فى الشرق البعيد لقرون طوال بل لآلاف السنين ، كانت أوروبا — وحتى بداية العصور الحديثة — فى جهل مطبق بكل ما يتعلق بالقطن بل كانت على جهل تام بكل ما وصلت اليه حضارة الشرق من تقدم ورقى.

وأحاطت بأذهان الأوربيين عن القطن خرافات كثيرة منها خرافة

النبات الحيوانى التى أكدها الرحالة الانجليزى الكذاب جون منذ قبيل (٣٣٠ — ١٣٧٠ م) فقد طاف ببلاد الشرق وآسيا ثلاثين عاما ، ثم عاد ليحكي لقومه قصة القطن : « ينمو ببلاد الشرق نوع من الثمار ، كأنه القرع ، اذا قطعها الانسان عند نضجها ، وجد بداخلها حيوان صغير له لحم ودم وعظم ، على هيئة الخروف ، ويكسوه الصوف ، وقد أكلت أنا منه ، وان كان هذا غريبا ، الا أننى أعلم أن الله على كل شيء قدير » .

على أن حركة الكشوف الجغرافية ، فى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، كانت ايذانا بانتهاء العزلة الأوروبية . وبدأ عدد من منتجات الشرق — التى لم تكن معروفة فى أوروبا ، ومنها القطن — يعرف طريقه اليها .

وشيئا فشيئا ، أخذ أصحاب مصانع الغزل والنسيج ، يشعرون بوطأة المنافسة الجديدة وأثار القطن فزعهم ، فأعلنوا أنه سيكون مصدر خراب ودمار ، وأن يد الشيطان تعمل فى نسج هذه الأقمشة الساحرة ، واخراجها بهذا المنظر الفاخر .. والا فكيف يمكن للفلاحات بأيديهن التى أتلفها العمل ، غزل مثل هذه الأقمشة ؟

ونجح الغزالون فى اثارة الرأى العام ، فصدرت فى انجلترا وفرنسا قوانين تحرم تداول واستعمال المنسوجات القطنية . وفى انجلترا صدر قانون يعاقب كل نساج يستخدم غزل القطن ، بغرامة قدرها خمسة جنيهات . وكانت عقوبة من يكفن جثة بنسيج قطن ، غرامة قدرها عشرة جنيهات . أما الاتجار بالأقمشة القطنية ، فكانت غرامته تصل الى عشرين جنيها . وفى فرنسا صدر قانون سنة ١٧٦١ ، يمنع صناعة القطن المصنوع .

وظل هذا التحريم ساريا حتى منتصف القرن الثامن عشر ، وتذكر احدى المجلات الشهرية ، الصادرة فى انجلترا سنة ١٧٣٤ ،

تحت عنوان « اعدام أحد اللصوص فى مدينة برستون » بعـــد أن صدر حكم الاعدام على اللص ، تقدم اليه بعض نساجى الصـــوف ، والبسوه قميصا من القطن ، وأعلن القضاة أن مثل هذا القميص ، المصنوع من خامة الشياطين ، لا يلبسه غير المجرمين والملعونين • كما علقوا على صدره اعلانا بذلك ، وخاطب الرجل أفراد الشعب قبـل أعدامه ، وأعلن أنه لم يسرق الا بعد أن أعجزته الأزمة المستحكمة فى مصانع النسيج من اكتساب عيشه بالطريق الشريف وحذر الشعب من استعمال خام الشياطين . ورجا الحاضرين ، ألا يفرطوا فى كرامة أصحاب مناسج الصوف الأشراف ، والا يحطموا مستقبلهم بشراء خامات من القطن » •

على أن الكشوف الجغرافية ، لم تكن فقط بداية الاتصال بين الشرق والغرب ، بل كانت اعلانا بحياة جديدة بدأت تنمو فى رحم أوروبا • فقد كانت الرأســمالية تتقدم فى قوة وحزم وتحطم فى طريقها كل العقبات الاقطاعية . وكان الانقـلاب الصناعى تعبيرا مدويا عن هـــذه الثورة ، قضى نهائيا على نظام الطوائف ، واطلق المارد الصناعى من عقاله ، فمضى فى طريقه ، يقلب كل شىء رأسا على عقب ، فى الحياة الأوروبية وفى العالم بأسره .

واستطاع القطن بمميزاته العظيمة أن يشق طريقه ، مستفيدا من الانقلاب الصناعى وليست الأزمة التى أشرنا اليها ، عند الحديث عن اللص الانجليزى الا مظهرا من مظاهر منافسة الخامة الجديدة • وقد مكنت تطورات الآلة والصناعة ــ القطن من أن يصبح خامة رئيسية فى صناعة النسيج وخصوصا فى انجلترا •

وحتى ذلك الوقت ، كانت المشــكلة الكبرى فى صـــناعة المنسوجات هى بطء الغزل ، اذ كان الناسج الواحد يستخدم ما ينتجه عشرة من الغزالين • وكان أول من وفق فى هذا الميدان « جيمس

هارجريفز » ، فقد اخترع آلة بسيطة يسهل على الطفل ادارتها ، ويمكن بها غزل ثمانية خيوط فى وقت واحد . ثم استطاع ان يطور الآلة ، بحيث يزيد عدد الخيوط الى ثمانين . غير أن موجه من الذعر والخوف سرعان ما سرت بين الغزالين ، وثارت جموعهم الصاخبة ، وحطموا آلته ثم طاردوه من لانكشير . ومن ناحية أخرى فان الخيوط الناتجة لم تكن متينة ، بحيث تتحمل الضغط الواقع على الخيوط الطولية وهى التى تتحمل أشد الضربات ، كلما تحرك النول .

على أن سنة ١٧٦٩ تعد بحق مرحلة هامة فى تاريخ القطن ، اذ وفق « رتشارد آركريت » الى اختراع آلة للغزل ، عرفت باسم الاطار المائى ، وامتازت بمتانة الخيوط الناتجة ، وبذلك أمكن لأول مرة الاستغناء عن الياف التيل كسدى للمنسوجات . وبعد أن أتم آركرايت صناعة الآلة سجل اختراعه تحت عنوان (آلة ذات عجلات تدور فتغزل من شعيرات القطن خيوطا) . وعندما عرض نموذج آلته ، على أصحاب بنك لتسليف مزارعى القطن ، أقرضوه من النقود مبلغا مكنه من اقامة مصنع لغزل القطن بالمغازل الميكانيكية، وبالرغم من ان المصنع قد أنتج خيوطا بنفس الدقة والمتانة التى يمتاز بها الغزل اليدوى ، الا أن نساجى لانكشير قاطعوه فى البداية . على أنه ما مضت سنوات قليلة ، حتى أقبلت عليه الدنيا ، وتغيرت الأحوال وبلغ آركرايت درجة عالية من الثراء .

وجاء بعد «ريتشارد آركرايت»«صموئيل كرومبتون» وقد اخترع آلته الشهيرة باسم « البغلة » ، والتى تعتبر أساس آلات الغزل المستخدمة فى الوقت الحاضر . وتغزل الآلة ٢٠٠٠ خيط فى نفس الوقت ، وامتازت الخيوط الناتجة منها بالدقة والمتانة ، مما جعلها تستخدم فى صناعة الموسلين .

وقد ترتب على هذه الاختراعات نتائج بالغة الأهمية وهى :

أولا : أصبح فى الامكان صناعة المنسوجات من القطن وحده ، وبذلك رخصت المنسوجات القطنية ، وزاد عائد صناعتها ٠

ثانيا : قضى على الصناعات المنزلية ، وتحولت الأيدى العاملة الى المصانع ، نظرا لأن آلة « الاطار المائى » مؤلفة من اسطوانات ثقيلة ، يصعب استخدامها فى المنازل ٠ وبهذا شهدت انجلترا الهجرة من الريف وتكوين المصانع ٠

ثالثا : تغيرت العلاقات الصناعية ، فبعد أن كانت صناعة الغزل قاصرة عن ملاحقة صناعات النسيج أصبحت صناعة النسيج قاصرة عن مجاراة امكانيات الغزالين ٠

وبهذا أصبحت الظروف مهيأة تماما لاستغلال اختراعات أخرى فى صناعة النسيج ولم يطل الانتظار في هذا الميدان ، فقد نجح « ادوارد كارتريت » فى اختراع أول نول ميكانيكى يتحرك بقوة المياه الجارية ٠

وظلت هذه الاختراعات قاصرة لقلة موارد المياه المتدفقة حتى أمكن الاستفادة عمليا من اختراع « جيمس وماثيوبوليتين » للآلات البخارية ، ففى سنة ١٧٨٥ استخدمت الآلات البخارية فى تحريك آلات الغزل والنسيج ، بواسطة سير مرتبط بالعجلة الجانبية ٠

واستخدمت كل هذه الاختراعات فى صناعة القطن ٠ وهكذا نشأت فى انجلترا ثلاث صناعات هائلة ، هى القماش والحديد والفحم ٠ وتغير وجه انجلترا ، فحيث كانت المروج الخضراء الفاتنة ، ظهرت تلك المصانع بمداخنها العالية ، وما حولها من تلال الفحم والنفايات ، مما جعل الناس يطلقون عليها « الطواحين الشيطانية السوداء » ٠ وكان على العمال أن يهجروا أدواتهم القديمة ، وأن

يعملوا بالأجر فى هذه المصانع ساعات طويلة ، أو أن ينضموا الى أفواج العاطلين وفي داخل هذه المصانع كان عليهم أن يتحملوا أقسى أنواع الحياة • وكان الأحداث يسخرون فى القيام بأشق الأعمال فى ابنية مظلمة سيئة التهوية •

وكان لكل هـذه التحولات الضخمة أثرها الهائل فى صناعة غزل القطن ونسجه بل وفى زراعته أيضا • وتحولت أمريكا التى صدرت اليها انجلترا كـل من ضاقت بهـم من ثوار وهاربين من الاضطهاد وأيضا اعداد غفيرة من الأفاقين والمغامرين والعاهرات الى مزرعة عظيمة للقطن • وقامت زراعة القطن على أكتاف كتلة من العبيد ، الذين احتكرت انجلترا تجارتهم حتى قيل ان شـوارع ليفربول مرصوفة بجماجم العبيد ــ وكان هؤلاء البؤساء يلاقون أشد العنت ويعيشون فى أحط المستويات الحيوانية •

وهكذا كانت الثورة الصناعية فى أوروبا بشيرا بثراء لا حدود له وشقاء واضطراب لا مثيل لهما • وما جاء عام ١٨٠٠ م حتى كانت أكثر دول أوروبا مشتبكة فى حروب دامية • وبدأت الدول الصناعية ــ وفى مقدمتها انجلترا وفرنسا ــ تتصارع على استعمار بلاد الشرق ، وكانت مصر موطنا من مواطن هذا الصراع •

ولم تكن انجلترا من بادىء الأمر ــ غافلة عما يحيق بها من أضرار نتيجة قيام الصناعة فى البلدان المنتجة للقطن ، ولوحدث هذا لأدى لانهيار نظام المستعمرات كان على هذه البلدان أن تبقى سوقا للمنتجات الصناعية ، ومزرعة للمواد الخام والطعام . وعندما حدثت التطورات الهائلة فى صناعة الغزل والنسيج ، أصدر البرلمان الانجليزى قوانين تهدف الى منع قيام الصناعة فى المسـتعمرات • وطبقت هذه القوانين بقسوة متناهية ، وحرم على العمال الهجرة والرحيل من انجلترا كما حرم نقل الآلات أو نماذجهـا الى خارج

انجلترا ، وكثيرا ما أنزل الركاب المشتبه فى أمرهم من السفن الراحلة من انجلترا وأودعتهم السلطات فى أعماق السجون .

على أن هذه الصرامة المتناهية لم تمنع من اقامة مصانع الغزل والنسيج خارج انجلترا ويرجع الفضل فى هذا الى عامل انجليزى اسمه صموئيل سلاتز كان هذا العامل أحد الآلاف من العمال البؤساء الذين يعملون بأحد مصانع الغزل فى مقاطعة دربى بانجلترا . وقد تمكن من التسلل الى الدنيا الجديدة مع أحد أفواج المهاجرين . وهناك أقام مصنعه فوق أحد مجارى المياه الطبيعية . وسرعان ما قامت الصناعة على نطاق واسع بعد أن توقفت التجارة بين انجلترا وأمريكا أثناء حروب نابليون بونابرت ، وأصبح من الضرورى أن تقوم الصناعة الأمريكية بانتاج كل ما كانت تستورده البلاد . الأمر الذى هدد صناعة لانكشير .

وعندما انتهت بريطانيا من حروبها مع نابليون بونابرت ، كان عليها أن تواجه قيام الانتاج الصناعى فى أمريكا ، فقامت بشن الحرب الاقتصادية على الصناعة الناشئة ، وأغرقت الدنيا الجديدة بمخزونها من المنسوجات،وبيعت هذه المنسوجات الفاخرة بأرخص الأسعار ، وبشروط متهاودة وتسهيلات فى الدفع . وقد أدت سياسة الاغراق الى تحطيم الصناعة الأمريكية ، وشاعت المجاعة فى ولايات الجنوب التى كانت تعتمد على زراعة القطن . ومن ثم أصبحت السوق فى أشد الحاجة لمصدر جديد .

كانت الظروف الدولية ـ حينذاك ـ ترشح القطن بالذات كمصدر من مصادر الثراء اذ تزايد الطلب عليه وارتفعت أسعاره ـ وفى نفس الوقت ـ تقريبا ـ كانت زراعة القطن فى مصر ـ أيام محمد على ـ تدخل طورا جديدا . وكأنما قدر للقطن أن يكون سببا فى سعادة مصر وشقائها ، كما كانت الثورة الصناعية ثورة تأتى بالرخاء والشقاء .

ولو أن الأمور تجرى على أسس من العدالة المطلقة لكان القطن نعمة كبرى على البلاد ، ولكن الأمور تجرى على خلاف ذلك . والتاريخ يعلمنا أن منطق القوة كثيرا ما يتغلب على شريعة العدل ، وأن على طلاب العدالة أن يتسلحوا اليها بالقوة . ومن أسف أنه فى ذلك الوقت الذى بدأت فيه زراعة القطن فى بلادنا على نحو يعتمد به ، كانت أوروبا مهدا لثورات كثيرة فى السياسة والعلم والصناعة ، الأمر الذى هيأ لها من أسباب القوة المادية ما لم يتوفر لبلادنا .

حقا كانت فى بلادنا بذور النهضة ، ولكن أجهضها ظلام العصور التركية وخيانات الحكام الرجعيين . ولقد كان للقطن فى مصر وما قام عليه من استغلال وما أحاط به من مؤامرات قصة بل قصص فلنبدأها من البداية .

الفصل الثانى

عصر محمد على

يطيب للبعض أن يتصور ذاك المستبد الجديد زعيما للرأسمالية المصرية ، ويصعب قبول هذا الرأى عن حاكم قضى على طبقة التجار وأصحاب الورش والمصانع ، ليحتكر بين يديه الصناعة والتجارة ، وليجعل من مصر ضيعة شخصية له ، فالأرض كلها ملك يمينه يزرع فيها ما يشاء ويعطيها لمن يشاء .

ولا يجوز أن تخدعنا اصلاحات محمد على ، ولا اهتمامه بالزراعة والتجارة والصناعة والعلوم . فهذه الاصلاحات كلها تمت في اطار النظام الاقطاعى ولمصلحة الباشا شخصيا ، ولم تكن ثمة طبقة قومية تستفيد منها أو تدعمها ، ولما فشلت خطط الباشا السياسية ، قضت اصلاحاته بالسكتة القلبية .

وكان من مظاهر طموح ذلك الوالى ما أدخل على الزراعة من تجديد ، وفى مقدمة ذلك الاكثار من المحاصيل الاقتصادية وعلى رأسها القطن . وبالرغم من أن نبات القطن كان يزرع فى مصر فى ذلك الوقت ، اذ أدخله العرب منذ فترة طويلة ، الا أن القطن المنزرع فى ذلك الوقت كان من الصنف البلدى القليل الأهمية . كما أن الزراعة كانت تعتمد على رى الحياض ، مما استتبع ضآلة المساحة المزروعة بالحاصلات الصيفية مثل القطن وقصب السكر وكانت الظروف الدولية حينذاك ترشح القطن بالذات ، اذ تزايد الطلب

عليه وارتفعت أسعاره . ومن المعروف أن الصراع حول أســواق الخامات قد استمر بين انجلترا وفرنسا من بدء الانقلاب الصناعى حتى هزيمة نابليون بونابرت سنة ١٨١٥ . وفى هذه الأثناء نشأت وتطورت صناعة القطن فى أمريكا ، وأصبحت مصانعها تحوى نصف مليون مغزل تستهلك ســنويا ٩٠٫٠٠٠ من بالات القطن . الأمر الذى هدد ـ من جديد ـ صناعة لانكشير .

ولم تكن انجلترا ـ من بادىء الأمر ـ غافلة عما يحيق بها من أضرار نتيجة قيام الصناعة فى البلدان المنتجة للقطن . ولو حدث هذا لانهار نظام المستعمرات . كان على هذه البلدان أن تبقى سوقا للمنتجات الصناعية ومزرعة للمواد الخام والطعام . وعندما حدثت التطورات الهائلة فى صناعة الغزل والنســيج ، أصدر البرلمان الانجليزى عدة قوانين تهدف الى منع قيام الصناعة فى المستعمرات ، وطبقت هذه القوانين بقســوة متناهية ، وحرم على العمال المهرة الرحيل من انجلترا ، كما حرم نقل الآلات أو نماذجها الى خارج انجلترا ، وكثيرا ما أنزل الركاب المشتبه فى أمرهم من الســفن الراحلة من انجلترا وأودعتهم السلطات فى أعماق السجون .

على أن هذه الصرامة المتناهية لم تمنع من اقامة مصانع الغزل والنسيج خارج انجلترا ويرجع الفضل فى هذا الى عامل انجليزى اسمه صموئيل سلاتر » . كان هذا العامل أحد آلاف البؤساء الذين يعملون بأحد مصانع الغزل فى مقاطعة « دربى » بانجلترا رحل الى الدنيا الجديدة مع أحد أفواج المهاجرين . حيث أقام مصنعه فوق أحد مجارى المياه الطبيعية ، وسرعان ما قامت الصناعة على نطاق واسع ، بعد أن توقفت التجارة بين بريطانيا وفرنسا وبين أمريكا ، وأصبح من الضرورى على المصانع أن تنتج كل ما كانت تستورده البلاد .

وعندما انتهت بريطانيا من حروبها مع نابليون بونابرت ، كان عليها أن تواجه قيام الانتاج الصناعى فى أمريكا ، الأمر الذى هدد صناعة لانكشير ، فقامت بشـن الحرب الاقتصـادية على المصـانع الناشئة ، وأغرقت الدنيا الجديدة بمخزونها من المنسوجات حيث بيعت هذه المنسوجات بأرخص الأسعار وتسهيلات فى الدفع • وقد أدت سياسة الاغراق الى تحطيم الصناعة الأمريكية ، وشـاعت المجاعة فى ولايات الجنوب التى كانت تعتمد على زراعة القطن • ومن ثم أصبحت السوق فى أشد الحاجة لمصدر جديد .

كان محمد على خلال هذه الفترة قد استقدم المهندس الفرنسى «لويس الكسيس» و • « جوميل » الذى كان مديرا لأحد مصانع الغزل والنسيج بكلوز ، وعرف عنه أنه يصنع مغازل وأنوالا أحرزت شهرة كبيرة • ولم يكن هذا المهندس سعيدا فى حياته الزوجية ، لذلك قبل أن يوقع عقدا مع أحد وكلاء محمد على ، يتعهد فيه بالاشراف ،على مصنع مالطة للغزل والنسيج ببولاق. وتذهب كثير من الروايات الى أن جوميل فور حضوره الى مصر عكف على اجراء تجارب لاكثار صنف قطن ممتاز عثر به عرضـا فى حديقة محو بك ، وأدت تجاربة الى ظهور بشائر الانتاج المصرى • وحمل بعضها صموئيل بريجز الى غزالى لانكشير ، وأرسل البعض الى أسواق تريستا ، حيث بيع بأسعار عالية . وهـكذا برز القطن المصرى وسط دوامة من الصراع والتنافس القاتل ، ليبهر أنظـار العالم بجودة تيلتـه ومتانتها ، ويثير فى نفوس آصـحاب المصانع رغبة الاستئثار به .

وعلى أن القطن المصرى لميكن لهفقط هذا التأثير البعيدالمدى فى الأسواق العالمية بل كان له تأثيره على أوضاع مصر الداخلية ، وعلى الأخص فى نظامى الزراعة والصناعة ، ففى مجال الزراعة اعتمد محمد على ، على نظـام الاحتكار والتوجيه ، وكان قـد ألغى نظام

الالتزام ، واستولى على الأطيان المعروفة بالأطلاق ، وعلى أطيان الرزقة . وفى الفترة ما بين ١٨١٣ ــ ١٨١٨ م قسم محمد على أراضى مصر مساحات ثابتة ، وعين بكل حوض الفلاحين الذين يقومون بزراعته ، وفى كل موسم زراعى يعين لكل مزرعة محصولها . كما قسم القطر المصرى الى ٢٤ مأمورية ، على كل مأمورية مأمور واجب الاشراف على الزرعة ومراقبة الفلاحين . وكانت المأمورية مقسمة الى اقسام ، يشرف على كل منها ناظر قسم . وكانت الأقسام مقسمة الى «أخطاط» بكل منها حاكم الخط ، والخط يتكون من مجموعة من القرى ويدير كل منها قائمقام والقرى تقسم الى حصص . وكان مشايخ الزراعة يشرفون على هذه الحصص ويلاحظون جدية الأرض وانتاجيتها ، ويخبرون القائمقام بما يشاهدونه من مخالفات .

وكانت الحكومة تقدم لغير القادرين من الفلاحين سلفا من آلات الرى والزراعة والحيوانات والنقود . واذا أهمل أحدهم أنزل به أشد العقاب . وبعد الجنى كان الفلاح يقدم محصوله الى الشونة ، ويخصم ماعليه من مال الأطيان ، وثمن المواشى والبذور والسماد، فان بقى له شىء يأخذ به سند على الحكومة . ولم تجر العادة بأن تدفع الحكومة مقابل هذا الصك شيئا ، وكانت تتذرع بمختلف الحيل لالغاء هذه الصكوك أو تصفيتها . وبالاضافة الى هذا كان الفلاحون يستهلكون فى كثير من أعمال السخرة الخاصة بالحكومة .

لقد كان هذا النظام الشديد المركزية والقائم على العسف والاكراه ضروريا فى نظر الباشا ، كى يتمكن من زراعة أرضه حسب الخطة التى يراها ، وكى يتمكن من زراعة المحصولات التى يرى التوسع فى زراعتها . وفعلا أخذ الاهتمام بزراعة القطن يزداد والرقعة المنزرعة منه تمتد . ومن ناحية أخرى كان لابد فى نظر الباشا من الاكراه والاجبار والاشراف الدقيق على الفلاحين ، حتى لا يتهاونوا فى زراعة الأرض . ومن الطبيعى وهم لا يحصلون الاعلى

الفتات بل وفى أحيان كثيرة لا يحصلون الا على الهم والديون ولسعات الكرابيج ، من الطبيعى – والحال كذلك ألا يعطوا كل اهتمامهم للزراعة ، بل أن آلافا منهم هاجروا – فعلا الى الشام هربا من جور الحكام .

وكانت الزراعة كما قدمنا تعتمد على طريقة رى الحياض ، التى لم تكن مشجعة للاهتمام بزراعة القطن وغيره من الحاصلات الزراعية الصيفية . لذلك استدعى البدء فى زراعة القطن القيام بكثير من المشروعات ، فتجددت الترع القديمة وحفرت الترع الصيفية ، ومنها المحمودية والخطاطية فى البحيرة والجعفرية والخضراء والبقيدى فى الغربية ، والنعناعية والسرساوية والباجورية فى المنوفية ، والبوهية والمنصورية والشرقاوية فى الدقهلية . ولرفع منسوب المياه فى هذه الترع وتسهيل الرى أنشئت القناطر الخيرية . كذلك اهتم محمد على بصناعة آلات الرى وإقامة الجسور حول زراعات القطن لحمايتها من الغرق . وكانت مساحة القطن تحدد على أساس السواقى والتوابيت والشواديف الموجودة فى كل قرية . وجدير بالذكر أن الباشا وكان همه ابتزاز أكبر قدر من الأموال لتنفيذ مشروعاته لجأ فى سبيل تنفيذها الى تسخير الفلاحين تحت وطأة الجوع والكرباج ، حتى أن حفر ترعة المحمودية – كما يقال – قد تم خلال عشرة أشهر ، مات خلالها ١٢٫٠٠٠ عامل .

واستلزم التوسع فى زراعة القطن التوسع فى الصناعات التجهيزية ، فكان القطن فى أول الأمر يحلج بواسطة دولاب بدائى عبارة عن اسطوانتين يدفع القطن بينهما أثناء ادارة العامل لهذه الاسطوانات ، وكانت مقطوعية الدولاب حوالى ستة أرطال يوميا ، ثم أدخلت بعض التحسينات على هذه الدواليب ، فارتفعت مقطوعيتها الى حوالى ١٢٥ رطلا من القطن المحلوج (الشعر) أسبوعيا .

وقد رفض الوالى ادخال الدواليب المنشارية مع عظم مقطوعيتها مفضلا استعمال الطرق البدائية لأن الأقطان الناتجة منها كانت تباع بأسعار أعلى ٠ وكانت الطريقة المتبعة فى كبس القطن أولا هى الكبس بالأرجل ، فاستورد مكابس آلية من النوع المستعمل فى أمريكا ، وصنع آلات على نسقها ، وكان فى بولاق ستة منها يحتاج كل مكبس الى ٣ عمال ، يكبسون فى اليوم ما يتراوح بين ١٨ ، ٢٠ بالة زنة كل منها ١٠٠ كيلو جرام ، وقد عممت هذه الآلات فى جميع المديريات ٠

ومن ناحية أخرى اهتم محمد على باقامة عدد من مصانع الغزل والنسيج ، بلغ عددها حسب تقدير بورنج ٢٩ مصنعا ، يعمل بها ٣٠٫٠٠٠ عامل و ١٢٫٠٠٠ ثور واستطاعت المصانع المصرية أن تصنع ربع محصول القطن المصرى بعد سنة ١٨٢٨ وكانت هذه الصناعة مصدر ربح عظيم ، فبينما كانت تكلفة قطعة القماش أربعين قرشا كانت تباع بما يتراوح بين ١٠٥ قرشا و ١١٠ قرشا ٠ كما ساعد تصنيع القطن على التحكم فى المعروض وزيادة أثمان صادراته ٠

كذلك اهتم محمد على بتدعيم وسائل النقل ، وقام باصلاح ميناء الاسكندرية ، وأنشأ أسطولا تجاريا فى البحر الأبيض المتوسط ، وبحفر ترعة المحمودية ، نشطت حركة النقل من داخل البلاد ، وأخذت مراكب القماش تعبر النيل الى ميناء التصدير بالاسكندرية ، محملة ببالات القطن ٠ مما أدى الى سرعة تداول القطن وانتظام تجارته ٠

ويمكن القول ان القطن قد أثر فى التكوين المحصولى للحاصلات الزراعية ، كما أثر فى نوع الصادرات ونسبتها ، الى جانب تأثيره فى سائر نواحى الحياة الاقتصادية وحتى سنة ١٨٢١ كانت أهم صادرات مصر هى القمح والفول والذرة والأرز والنيلة ٠ غير أن زيادة الطلب على خام القطن ، قد أدى الى زيادة مساحة الأرض المزروعة

بالقطن ، وبالتالى فى مساحة المحاصيل الأخرى ، مما أدي بالحكومة الى منع تصدير محصول القمح فى عام ١٨٢٤ ـ ١٨٢٥ . واستمر تزايد محصول القطن بعد ذلك على حساب النقص فى محصول الحبوب ، مما اضطر الحكومة الى استيراد الحبوب من الخارج .

كذلك تأثرت صادرات القطن بالتوسع والانكماش فى صناعة الغزل والنسيج فيما بعد سنة ١٨٢٩ ، فقد كانت هذه الصناعة تستهلك أكثر من ٣٠٠٠٠ر٣٠ قنطار ثم انخفض استهلاكها بعد ذلك الى الف قنطار نتيجة سقوط نظام محمد على الاقتصادى بعد مقاومة الدول الكبرى لسياسته . ومن الملاحظ أنه بالرغم مما أدى اليه انهيار صرح الصناعة ١٨٣٨ فقد استمر تزايد المساحة المنزرعة قطنا وزيادة صادراته لتغطية احتياجات مصانع النسيج فى الغرب وذلك حتى منتصف القرن الحالى ، ويوضح الجدول الآتى تطور صادرات القطن فى مصر فى عهد محمد على :

جدول صادرات ، وأسعار القطن المصرى
١٨٢١ ـ ١٨٤٩

سنة	الصادرات ألف قنطار	السعر بالريال	سنة	الصادرات ألف قنطار	السعر بالريال
١٨٢١	١	١٦ر٠٠	١٨٤٠	١٥٩	١٣ر٠٠
٢٢	٣٥	١٥ر٥٠	٤١	١٩٤	١٣ر٢٥
٢٣	١٥٩	١٥ر٥٠	٤٢	٢١١	١٠ر٠٠
٢٤	٢٢٨	١٧ر٠٠	٤٣	٢٦١	٧ر٢٥
٢٥	٢١٢	١٣ر٠٠	٤٤	١٥٣	١٨ر٠٠
٣٠	٢١٤	١٢ر٠٠	٤٥	٣٤٥	٦ر٠٠
٣٥	٢١٤	٢٥ر٢٥	٤٧	٣٥٧	١٠ر٠٠

على أن اهتمام مصر بزراعة وتصدير محصول نقدى مثل القطن جعلها عرضة لتاثيرات السوق العالمية ، وبدأ ينسج أول خيوط ارتباطها بالاقتصاد المتقدم . ويبدو ذلك أول ما يبدو فى تغيير مركز الأولوية بين عملاء مصر فى تجارتها الخارجية ، فقد كان لفرنسا تجارة رائجة مع مصر ، وخاصة فى المنسوجات ، وكان التجار الفرنسيون أهم جالية فى مصر ، فما أتى عام ١٨٣٢ حتى كانت انجلترا تتفوق على فرنسا فى معاملاتها مع مصر . ويرجع ذلك الى أن انجلترا كانت تمثل الاقتصاد المسيطر فى السوق العالمية . فقد مكن تقدم صناعة المنسوجات من خفض أثمانها عن أثمان مثيلتها الفرنسية كما مكنها من استيعاب معظم القطن المصرى لاستهلاكه فى مصانعها .

على أن نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على كان عقبة حالت دون تغلغل النفوذ الانجليزى فى مصر ، لهذا لم تدخر وسعا فى مقاومته والعمل على تحطيمه . وفى ١٩ أغسطس ١٨٣٨ نجحت فى عقد معاهدة تجارية مع تركيا ، تعهد فيها الباب العالى بابطال احتكار الأصناف الزراعية ، كما نصت المعاهدة على حق بريطانيا فى التمتع بامتياز الدولة الأولى بالرعاية . على أن أخطر بنود المعاهدة كان ذلك الذى ينص على عدم زيادة الضرائب الجمركية على البضائع الانجليزية فى الدولة العثمانية عن ٨٪ من قيمتها ، الأمر الذى فضح خطط السياسة البريطانية فى اغراق الأسواق وتحطيم الصناعات المحلية .

وما لبث الخلاف أن نشب بين محمد على والسلطان ، وبهذا أصبح سبيل التدخل مفتوحا أمام انجلترا ، وكان اللورد بنسبى سفيرها فى الآستانة واللورد بالمرستون ، وزير خارجيتها أكبر عون للسلطان فى تحطيم محمد على ، وقد اتهمت انجلترا أنها بسياستها

انما تطمع فى احتلال مصر • ولكن بالمرستون نفى هذه الفكرة قائلا : « نحن لا نريد أن نحكم مصر .. نريد فقط أن نتاجر معها » ، وهو ما كذبته الأيام بعد ذلك •

والملاحظ أن النظام الاقتصادى الذى وضعه محمد على مكنه من الاحتفاظ بأسعار القطن عند مستوى مرتفع ، حتى وصلت أسعار القطن سنة ١٨٣٥ الى ٢٥ر٢٥ ريالا • وعندما سقط هذا النظام تراجعت أسعار القطن • ، حتى وصل ثمن القنطار سنة ١٨٤٥ الى ٦ ريالات فقط • والحقيقة أن السبب فى ذلك انما يرجع الى الضغط على السوق المصرية ، وانهيار صناعة الغزل والنسيج المحلية ، وسيطرة بريطانيا على الجزء الأكبر من السوق العالمية ، وزوال الحواجز التى كانت تحول دون حرية التجارة ، مما جعل مصر جزءا من السوق العالمية ، يتعرض للتأثيرات المختلفة ، وأبرزها أثر احتكار انجلترا للجزء الأكبر من المحصول وزيادة تحكمها فى الأسعار •

وهكذا قدر لاصلاحات محمد على أن تنتهى ، وسقط النظام كله • مما دعا محمد على فى أواخر أيامه الى التوقع وتحويل مصر الى ضيعة لأقربائه وأعوانه ، وهكذا بدأت تتكون الاقطاعية الحديثة وبدأت مصر تدخل دورا جديدا من أدوار حياتها .

الفصل الثالث

خلفاء محمد على حتى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢

شهدت هذه الفترة تكامل انهيار محمد على ، فقد أصابت مشروعات الصناعة نكسة هائلة ، وركدت حركة التجارة ، وخلف هذا الانهيار يكمن عدد من الحقائق :

١ ـ كان النظام فرديا مرتبطا بالوالى ، فقد جعل نفسه المالك الوحيد للأرض ودعم هذا النظام باحتكار التجارة والصناعة، وقد أدى تركيز السلطان الاقتصادى فى يد محمد على الى تقويض دعائم النظام مع ما تعرض له الوالى من نكبات وما أصابه فى أواخر حياته .

٢ ـ كان قائما على العسف والاستبداد ، الأمر الذى دفع الفلاحين الى الهرب من البلاد ، كما دفع بعض العمال ـ على حد رواية الرحالة سنت جون ـ الى تخريب المصانع مثل مصنع أسيوط الذى حطمت آلاته .

٣ ـ لم تكن ثمة طبقة عريضة تستفيد منه وعلى استعداد لمساندته ، وبالرغم من أن الحملة الفرنسية على مصر أعلنت عن ميلاد قوة جديدة ظهرت على مسرح الأحداث ، ونعنى بها جماهير الشعب التى لعبت الدور الأعظم فى مقاومة الحملة الفرنسية ، ورفعت محمد على الى الحكم ، الا أنه سرعان ما تخلص من زعماء

الشعب حينما استنفذ التعاون معهم أغراضه ، وأصبحوا يمثلون عقبة فى طريق مطامحه وحكمه الاستبدادى .

٤ ــ نجح التدخل الأجنبى في الحصول على امتيازات تنخر فى صلب النظام . وكان توازن القوى وحماقات الوالى ، وتناقضات النظام فى مصلحة هذا التدخل .

٥ ــ خلف محمد على ولاة قاصرو الهمم ليست بهم رغبة فى الاصلاح . وكانوا ضعاف الشخصية خضعوا للضغوط والمصالح الأجنبية .

ومع تكامل انهيار نظام محمد على ، حددت الصورة العامة للمجتمع الملامح الأساسية الآتية :

اولا ــ تغيير نظام ملكية الارض :

اتخذ الاقطاع وجها جديدا ، يتمثل أساسا فى اتساع قاعدة الملاك الزراعيين . وبعد أن كان الباشا هو الاقطاعى الوحيد فى مصر ، أصبح على رأس طبقة من ملاك الأرض الاقطاعيين كانوا نواة الاقطاعية الحديثة فى مصر.

وكان محمد على أول من أقطع الأعوان فى العصر الحديث ، فوزع عليهم « الأبعديات وأراضى العهدة ، وجـزءا من الأرض المعمورة ، وكانت هذه الأرض تسمى « رزقة بلا مال » أى ملكية خالصة لأربابها ، كما كانت معفاة من الضرائب .

وقد وصف عرابى الطريقة التى كانت توزع بها الاقطاعيات فقال : « كان يتوجه كل من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر المديرية الى بلد يختاره من أحسن البلاد تربة . ويطلب تحـديد العقار المعين قطعة واحدة فى أخصب الأراضى المملوكة لأربابها ، فيجاب الى طلبه ، ثم يحال المالكون الضعفاء الى الحيضان الأخرى

التى توجد بها زيادة فى المساحة ، وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأراضى المأخوذة منهم على جميع الأفدنة الموجودة فى البلد . »

ومن الطرق العجيبة أيضـا فى توزيع هذه الاقطاعيات ، ما كان متبعا فى ترويج جوارى الخديو اسماعيل البيض الى بعض ذوات مصر . فقد كان من المقـرر أن كل جارية تتزوج تتكفل السراى بجهازها وملابسها وحليها ، وينعم عليها بمساحة قد تصل الى ٥٠٠ فدان وسراى فخمة وعربة ... الخ .

وقد تأكد النظام الجديد بما اتخذه سعيد باشا من خطوات حاسمة ، حين قرر الاقلاع نهائيا عن سياسة الاحتكار والتوجيه فى الزراعة ، واعترف للحائزين للأرض بحق الاستغلال وبذلك أتيح للفلاح لأول مرة حرية اختيار المحصول الذى يدر عليه أكبر ربح، كما أنه لم يعد مقيدا بأن يبيع محصوله للحكومة بالسعر الذى تفرضه عليه ، فأمكنه الاستفادة من ارتفاع الأسعار فى فترات الرواج ، الأمر الذى شجع على زراعة المحاصيل ذات القيمـة السوقية العالية وخاصة القطن .

وثمة أسباب كثيرة دعت الى هذا التوسع فى قاعدة الملكية أهمها :

١ ـ كان التطور المنطقى بعد انهيار النظام القديم الذى استنفد أغراضه ، فتحتم العودة الى نظام أكثر طبيعية ، يقوم على ركيزة اجتماعية ثابتة .

٢ ـ تحول هدف النظام من توفير الاكتفاء الذاتى الى انتاج محصول رأسمالى للتجارة الدولية (القطن) وقد دعى هذا الى الاهتمام بمبدأ الملكية الخاصة .

٣ ـ كان لانجلترا وفرنسا مصلحة خاصة فى تدعيم هـذا الاتجاه فى اقتصاد مصر ، بقصد تشجيع زراعة القطن فى مصر ،

وتكوين طبقة تعتمد على الأسواق الأجنبية فى تصريف محصــولهم الأســاسى . وفعلا ارتبط الاقطاعيون المصريون بالســوق العالمى واحتياجاته ، كما ارتبطوا من الناحية السياسية ــ بعد الاحتلال البريطانى ــ بالدولة التى كانت تمثل العميل الأول لهم فى هذا السوق . لذلك نجد أن المستشارين الأجانب ساهموا فى تشجيع كل ما يؤيد هذا التحول .

ثانيا ــ ازدياد النفوذ الأجنبى :

شهدت هذه الفترة مرحلة جديدة من ازدياد النفوذ الأجنبى. فقد استغلت دول أوروبا ما اعترى مصر من جمود وما فى النظام من ثغرات ، وضعف شخصية الولاة ، وما حصلت عليــه من امتيازات ، فى التمكين لمصالحها .

كان لمصر أهمية خاصة فى السياسة البريطانية ، نظرا لموقعها الاستراتيجى باعتبارها معبرا لأسواق الشرق ، وباعتبارها نقطة وثوب على الأراضى البكر فى القارة العذراء ــ وذكر جلادســتون انه : « اذا هبطنا مصر ولينا وجوهنا شطر السودان ، واذا اتجهنا الى السودان بسطنا نفوذنا حتى خط الاستواء » .

ولما بدأت مصر تهتم بانتاج القطن زادت أهميتها فى نظــر بريطانيا ، وأخذت تعمل بكل السبل للاستحواذ عليها . وبانتهاء الحرب الأهلية فى امريكا أصبحت السيطرة على السوق المصرية هدفا أساسيا للسياسة الانجليزية ، فقد ارتفعت أسعار القطن الأمريكى من ستة سنتات للرطل الى ١٨٦ سنتا نتيجــة تحرير العبيد .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف عملت بريطانيا ، حتى قبل الاحتلال ، على تحقيق تبعية مصر للاقتصاد البريطانى ، فعمدت

كما ذكرنا مثلا الى تقويض نظام الاحتكار ، وهدم كل نهضة صناعية ، ولكنها من ناحية أخرى شجعت مد خطوط السكك الحديدية ، حتى كانت مصر ثانى بلد في العالم تمد فيه هذه الخطوط .

وقد شهدت تلك الفترة صراعا خفيا بين انجلترا وفرنسا ، كل تحاول أن تغلب مصالحها فى البلاد . ومن مظاهر النزاع البريطانى ــ الفرنسى ما كان من معارضة بريطانيا لمشروع قناة السويس الفرنسى ، ولكن ما أن اشترت انجلترا أسهم قناة السويس فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ (١٧٦ر٦٠٣ سهم بمبلغ ٩٧٦ر٥٨٢ جنيه) حتى تحولت الى مدافعه عن القناة . ورأت أن من حقها (اتخاذ الوسائل التى تكفل سلامة ذلك الجزء من أملاك السلطان ، لما لنا به من الصلة الوثيقة) على حد تعبير جريدة التيمس فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ . كما عارضت بريطانيا بشدة ــ فى البداية ــ ديون اسماعيل ، حتى بدأ يقترض من البنوك البريطانية ، فوجدت أن من واجبها الدفاع عن حق اسماعيل فى افتراض « الأموال التى يحتاجها للأعمال التى تدر الخير على مصر، وتكفل نمو موارد بلاده العجيبة » كما قال سير هنرى اليوت سفير انجلترا فى الآستانة .

وقد فازت انجلترا فى حلبة سباق المطامع ، فقد كان ترتيب الدول حسب أهميتها فى تجارة مصر الدولية فى نهاية حكم محمد على كالآتى :

تركيا ــ النمسا ــ انجلترا ــ تسكانيا ــ فرنسا

ولكن هذا الترتيب تغير فى عهد عباس وأصبح :

انجلترا ــ تركيا ــ النمسا ــ فرنسا ــ سوريا .

وظل مركز انجلترا يتقدم عاما بعد عـام ، حتى أصبحت العميل الأول للقطن المصرى كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول صادرات القطن المصرى موزعة على البلدان المختلفة بالقنطار

سنة	١٨٥٨	١٨٧٠
انجلترا	٦١٥ر٢٧٠	٧٩٨ر٩٦٩
فرنسا	٢٤٨ر١٠٨	٠٣٥ر٧٨
النمسا	٤١٢ر١٤٠	١٥١ر٥٨
بلدان أخرى	٩١١ر١	٣٩٢ر١٠٠

والجدير بالذكر أن اطراد النفوذ الأجنبى فى مصر ، قد صحبه ازدياد في هجرة الأجانب اليها . واشتغلت غالبيتهم بتجارة القطن ، وتكونت منهم فئة لاقراض صغار الزراع ، وكانوا يقدمون قروضهم بفوائد عالية ، منتهزين حاجة الفلاح لتمويل زراعـة القطن . وقد اسـتغلت هذه الفئة عجـز كثير من المزارعين عن السداد فى انتزاع أطيانهم ، مما أدى الى تكوين ملكيـات كبيرة للأجانب فى مصر .

ثالثا ــ تحول مصر الى مزرعة قطنية :

زاد انتاج البلاد من القطن من ٨١٦ر٣٦٤ «قنطارا» فى نهاية عهد محمد على الى أكثر من ثلاثة ملايين قنطار سنة ١٨٨٠ .

وقد رأينا كيف تعاونت المصالح الاقطاعية على تدعيم هذا الاتجاه وكيف تغير نظام ملكية الأرض ليتلاءم معه . ومن ناحيـة أخرى قامت الدولة بالمشروعات الأساسية التى تكفل تحقيق هذا الغرض :

١ ــ توسعت الدولة فى **مشروعات الرى الصيفى** كضرورة حيوية للقطن ،وقام اسماعيل بحفر ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل ، ومن أهم الترع ترعة الابراهيمية التى كان يعمل فيها ١٠٠,٠٠٠ فلاح مدة ٤ شهور كل عام طوال السنوات من ١٨٦٧ الى ١٨٧٢ .

٢ ــ طورت **طرق المواصلات** تحت الحاح الحاجة لنقل محصول القطن الى موانى التصدير . وقد امتدت خطوط السكك الحديدية ٩١٠ أميال خلال عهد اسماعيل ، وكان ذلك بناء على الرغبات التى قدمها كل من المزارعين والتجار الأجانب وقناصل الدول الأجنبية .

٣ ــ زاد الاهتمام **بتسهيل تداول القطن** ، ونظمت أسواقه. وفى عهد اسماعيل اهتمت الحكومة بانشاء حلقات القطن فى جميع انحاء الوجه البحرى والقبلى ، وعينت بكل حلقة قبانيين ومعاونين وشيخا خبيرا بالمهنة (قرازا) . وقام السماسرة والتجار الأجانب بتكوين بورصة العقود فى سنة ١٨٦١ ، وتعد هذه البورصة من أقدم البورصات الموجودة فى العالم ، وكان القصد من انشائها تأمين حصول المغازل على احتياجاتها من القطن عن طريق الاتفاق على شراء الأقطان بعقود صيفية . وحينما نتحدث عن البورصة مستقبلا وما حوته ساحتها من مؤامرات ومناورات ، فسنجد أن نظام التجارة الذى كانت البورصة تمثل ذروته ، لم يكن الا شبكة لاصطياد الأرباح الضخمة ، وخلق أرباح وهمية فى كثير من الأحيان . ولعل من أقدم الحوادث دلالة على ما صارت تستغل فيه البورصة كستار لعمليات غير سليمة وضارة باقتصاد البلاد، ما رواه الرافعى عن الخديو اسماعيل » فقد باع اسماعيل الى التجار الأفرنج فى صيف ١٨٦٩ ــ بناء على نصيحة وزيره اسماعيل صديق (المفتش) ــ مقادير كبيرة من بذرة القطن تربو على ٥٠٠,٠٠٠ أردب ، قبض ثمنها نقدا وعد بتسليمها بعد أربعة

شهور . ولما انقضى الميعاد المحدد اتضح أن الحكومة باعت مالديها من محصول بذرة القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه . وقد سويت الفضيحة بأن طلبت الحكومة من التجار شراء ما سبق أن باعته لهم بزيادة سبعة قروش في الأردب ، على أن تدفع القيمة لهم افادات مالية ــ حوالات ــ تسرى عليها فوائد سنوية قيمتها ١٢٪ .

٤ ــ زاد الاهتمام **بالصناعات التجهيزية** ، وكان عدد المحالج قبل الحرب الأهلية فى أمريكا ٢٤ محلجا وارتفعت خلال تلك الحرب الى ٥٠ محلجا ، ثم اطرد تزايدها بعد ذلك . وبعد أن كان العمال يقومون بحليج الأقطان على دواليب بدائية ، أدخلت دواليب مكارثى لحليج الأقطان . وكانت مقطوعيتها ثلث قنطار فى الساعة ، وأدخلت عليهـــا فيما بعـــد مختلف التحسينات حتى زادت مقطوعيتها الى حوالى قنطار فى الساعة .

ولا يفوتنا أن نشير فى هذا المجال الى حدث عالمى ضخم ، استطاعت أن تفيد منه المصالح الاقطاعية ، وكان له نتائج بعيدة المدى على زراعة وأسواق القطن ، هذا الحدث هو **الحرب الأهلية الأمريكية** .. واذا جاز لنا أن نعتبر عصر محمد على هو المرحلة الأولى للتوسع فى انتاج القطن المصرى ، أمكننا أن نقول : ان المرحلة الثانية لهذا التوسع بدأت مع الحرب الأهلية ، وما صاحبها من رواج هائل فى أسواق القطن المصرى وارتفاع فى الأسعار منقطع النظير . كانت أمريكا تنتج ¾ أقطان العالم حتى نشبت الحرب بين الشمال والجنوب ، وتوترت علاقتها مع بريطانيا ، فانقطعت صادراتها الى البلدان الأوربية مما دفع أصحاب مصانع الغزل والنسيج الى أن يتجهوا شطر البلاد الأخرى المنتجة للقطن . وقررت جمعية مانشستر ارسال سكرتيرها الى مصر والهند ، وعندما حضر مبعوث تلك الجمعية الى مصر رغب الى الوالى سعيد باشا فى الاكثـــار من زراعة القطن . وفعـــلا أخذ الوالى بهـــذه

النصيحة ، فعمم زراعة القطن فى مزارعه ، وأخذ ينصح كبار الزراع بهذه النصيحة فعملوا بها وشجعهم على ذلك توالى ارتفاع الأسعار كنتيجة للحرب الأهلية الأمريكية ، الأمر الذى يتضح من الجدول الآتى :

صادرات مصر من القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية

السنة	صادرات القطن بآلاف القناطير	سعر القنطار بالريال
١٨٦١	٥٩٦	١٢ر٠٠٠
١٨٦٢	٧٢١	١٣ر٠٠٠
١٨٦٣	١١٨٢	٢٣ر٠٠٠
١٨٦٤	١٧١٩	٣٦ر٢٥٠
١٨٦٥	٢٠٠١	٤٥ر٠٠٠

وقد ترتب على هذا الرواج آثار عميقة فى الاقتصاد المصرى، وانتشرت زراعة القطن فى البلاد فأصبح يزرع فى جميع مديريات الوجه البحرى ، بعد أن كان يزرع فى المنوفية والغربية بصفة أساسية وفى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية ، كما امتدت زراعته الى الكثير من مديريات الوجه القبلى . لقد كانت الحرب الأهلية الأمريكية فعلا بداية طريق جديد تحددت فيه ملامح جديدة لهيكل الانتاج الزراعى المصرى ، فأصبح هيكلا متخصصا ، وأصبحت الزراعة المصرية تعتمد أساسا على محصول واحد ، وهو الاتجاه الذى أخذت تدعمه الدول الاستعمارية وبخاصة بريطانيا ، والذى انتهى بالاحتلال العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ .

هذا وقد أدى الاهتمام البالغ بزراعة القطن والتوسع غير العادى في الانتاج الى نتائج كثيرة منها :

١ ــ تفوق الانتاج المصرى من الأقطان الطويلة التيلة ، فقد بدأ انتاج صنف الأشمونى سنة ١٨٦٠ . هذا الصنف الذى يعتبر أبا لجميع الأصناف المصرية على ما بينها من اختلافات ، فقد نتجت هذه الأصناف اما بالانتخاب منه أو بالتهجين بينه وبين سخا ١٠ أو سخا ١١ وهما من سلالة سانت كيتس من أقطان جزيرة البحر .

وفى سنة ١٨٨٢ اســـتطاع أحد تجار القطن اليونانيين أن ينتخب من حقل قطن أشمونى بقرية ميت عفيف صنفا ممتازا طويل التيلة أطلق عليه ميت عفيفى ، ويعتبر هذا الصــنف أبا للأصناف الطويلة الممتازة التى ظهرت فى أوائل القرن الحالى مثل السكلاريدس والزفيرى والعباسى ، وبهذا دخل القطن المصرى مرحلة أنتاج الأصناف الفاخرة التى طبقت شــــهرتها الخافقين واستطاعت مصر بفضلها أن تحتل المرتبة الأولى بين الدول المنتجة للأقطان .

٢ ــ أثرت سياسة التوسع فى زراعــة القطن على توزيع الحاصــلات وعلى انتاجية الأرض فقـــد أدت الى أهمال زراعة الحبوب وقصب الســكر ونباتات العلف الأخضر ، كما أدت الى تدهور الانتاج الحيوانى ، وأصبحت قضية توفير القوت الضرورى لجماهير الشعب على جانب كبــير من التعقيد . وبالرغم من أن مساحة القطن قد انخفضت بعد توسع كبــــير ــ عقب الحرب الأهلية الأمريكية ، فانها لم تعد أبدا الى ما كانت عليه من قبل . وانتهى الأمر الى انهاك الأرض بتوالى زراعة القطن عاما بعد عام ، وهو محصول مجهد يمكث فى الأرض فترة طويلة ، فهبطت انتاجية الفدان من خمسة قناطير الى قنطارين .

٣ ــ ارتفاع قيمة الأراضى الزراعية ، فقد ارتبط الاقطاعيون المصريون بالسوق العالمى للقطن ، وكان هذا الارتباط حافزا لهم على زيادة انتاجهم ، ورغم انخفاض انتاجيـــة الأرض ، الا أن

الصورة الاقطاعية للاستغلال اتجهت الى زيادة مســاحة الأرض المملوكة لهم ، عن طريق شراء المزيد من الأراضى ، والاستيلاء على أقصى ما يمكن الاستيلاء عليه ، بدلا من العمل على اســـتصلاح أراضى جديدة ، أو رفع الكفاية الانتاجية للأراضى المنزرعة . وقد وجه هذا التنمية الرزعية فى طريق عقيم عاد على اقتصادنا بأوخم العواقب ، وان حقق للاقطاعيين عائدا طيبا . فمنذ ذلك التاريخ أخذت رقعة الأرض التى يملكها الاقطاعيون تتزايد بينما يقـــل ما يملكه الفلاحون الكادحون . وفى نفس الوقت أخذت نســـبة الملاك الاقطاعيين العددية تتناقص مع ازدياد نســبة ملاك الأرض الفقراء ، نتيجة لتفتيت الأرض وقد ترتب على ذلك زيادة متوسط الملكية الاقطاعية ونقصان ملكية الفلاح العادى .

٤ ـ زيادة صادرات القطن ، وزيادة حجم التجارة الخارجية ـ كما يتضح مع الجدول الآتى :

صادرات وواردات مصر ١٨٥٠/١٨٨٠

السنة	صادرات/جنيه	واردات/جنيه
١٨٥٠	٢ر٠٤٣ر٥٧٩	١ر٦٢١ر٣٦٩
١٨٦٠	٣ر٥٣٥ر٦٥١	٢ر٦٠٤ر٩٣٣
١٨٦٥	١٣ر٠٤٥ر٦٦٢	٥ر٧٥٣ر١٨٤
١٨٧٠	٨ر٦٨٠ر٧٠٢	٤ر٥٠٢ر٩٦٩
١٨٨٠	١٢ر٩٨٣ر٢٠٤	٦ر٥٤٩ر٩٣٣

الا أن هذه الزيادة في تجارة مصر الخارجية لم تكن بشيرا كاملا لمصر ولا لاستقلالها ، فلم تكن مصر فى الحقيقة الا مصدرة للمواد الخام التى تحتاجها أوربا ، ومن ثم احتلت فى تبادل التجارة الدولية مركز الطرف الأضعف ، ولا أدل على ذلك من أن انجلترا والدول الدائنـــة نجحت في تخريب اقتصـــادنا الوطنى وأفرقنا

بالديون ، على الرغم مما توضحه الاحصائيةالسابقة من أن الميزان التجارى كان فى صالحنا .

٥ ــ ارتباط الطبقات الاقطاعية والاستغلالية بسوق القطن .
وقد بدأ ظهور طبقات الوسطاء فى ســــوق القطن فى تلك الفترة الأولى ، فهى بتكوينها ودورها مظهر وأداة السيطرة الاستعمارية والاستغلال الاستعمارى والاقطاعى . ولما كانت انجلترا منذ تلك الوقت قد أصبحت صاحبة المركز الممتاز فى هذا السوق ، فقــد تولد بينها ارتباط فى المصالح ، حتى أصبحت تلك الطبقات أداة السياسة البريطانية فى بلدنا وركيزتها الاجتماعية .

٦ ــ سيطرة المصالح الاستعمارية والاقطاعية ترتيبــــا على ما سبق على مقدرات الوطن الاقتصادية والسياسية وعلى التطور الاجتماعى . وقد تم هذا عن طريق تكوينات وتنظيمات اجتماعية كثيرة ، بدأت ملامحها تتضح فى تلك الفترة ، ولم تكن الا فئــات ومؤسسات طفيلية واستغلالية تحتل المركز المتوسط فى الهرم الاجتماعى الذى يقبع عند قاعدته الفلاحون ، ويتربع على قمته الاستعمار والاقطاع والرأسمالية المستغلة .

وهكذا أصبحت هذه الفترة بداية جديدة تحددت فيهــــا ملامح جديدة لهيكل الانتــاج الزراعى المصرى فأصبح هيــــكلا متخصصا ، وأخذت الزراعة المصرية تعتمد أساسا على محصول واحد ، وأصبح القطن مصدر الرخاء والشــدة في نفس الوقت . ولكن حتى فى فتــرات الرواج كان ما يعود الى الفــــلاح المنتج الحقيقى ضئيلا لا يذكر ، أما العائد الأساسى فتذهب به مصانع لانكشير وسادة البورصة والاقطاعيون ، وما يبقى يعود للفـــلاح عبر سلسلة طويلة من التجار والوســــطاء والسماسرة والمرابين والنهازين .

وأخذت الدول الاستعمارية وفى مقدمتها بريطانيا تدعم هذا الاتجـــاه حتى تمكنت بريطانيا من احتلال مصر عسكريا . وفى سطور قليلة كتبها قائد حملة الاحتلال البريطانى على مصر ، فضح ما وراء الاحتلال ، اذ يقول : (نحن وكل المملكة فى سرور وابتهاج ، وآمل أن يتقبل الله شكرنا . انه لم يمض ســتة أسابيع منذ أن توجهنا الى ارسال ٣٥٫٠٠٠ رجل مسلح عبر مسافة لاتقل عن ٣٠٫٠٠٠ ميـــل .. وكان من فضل الله علينا أن وافانا بنتائج سريعة .. هذا ما تذكرين بمناسبة مجازفة عســـكرية عبثت لمصلحة بورصة العقود ، ومعركة ذبح فيها ٢٠٫٠٠٠ من فلاحى النيل نصف المسلحين) .

الفصل الرابع

عهد الاحتلال البريطانى

احتلت بريطانيا مصر ، وكان هذا كما رأينا نهاية لشوط طويل ، عملت فيه على احكام قبضتها على مقدراتها ، وعلى ربط اقتصادها بالاقتصاد البريطانى الرأسمالى ، مستغلة كافة الظروف الدولية والمحلية المواتية . وكان معنى الاحتلال أن تمارس بريطانيا سلطة غير محدودة لتنفيذ سياستها فى مصر هذه السياسة التى اتضحت خطوطها فى المرحلة السابقة ، والتى كان أبرز معالمها أن تتحول مصر الى مزرعة قطنية ، يكدح فلاحوها ويشقون لتمويل مصانع لانكشير بحاجاتها من المواد الخام وبالسعر الذى يناسبها ، فضلا عن استغلالها كسوق لاستهلاك منتجاتها ، ومعبرا الى الهند ، ومدخلا الى أفريقيا .

وقد عبر اللورد كرومر عن السياسة التى اتبعتها انجلترا حيال مصر بقوله : « ان مصلحة الطرفين — مصر وانجلترا — تقتضى قيام صناعة قطنية مضمونة .. مصر تزرع القطن ، وانجلترا تصنعه « والجدير بالذكر أن هذه السياسة سمة عامة للامبريالية، ولم تكن قاصرة في التطبيق على مصر وحدها . فالسياسة التقليدية للاستعمار فى هذه المرحلة ، عملت على فرض نظام دولى لتقسيم العمل ، تتخصص بمقتضاه المستعمرات والبلدان التابعة فى انتاج نوع واحد أو نوعين من المحاصيل فمثلا كان الأرز ٨٠٪ من مجموع صادرات بورما ، والقطن ما يقرب من ٨٠٪ من صادرات

مصر ، والبن والقطن ٦٠٪ من صادرات كينيا وأوغندا ، والمطاط والصفيح أكثر من ٧٠٪ من صادرات الملايو .

وفى سبيل تحقيق هذه الغاية اختطت السياسة البريطانية عدة طرق كان أهمها :

١ ـ في مجال الزراعة :

عمدت الى القيام بكثير من المشروعات الأساسية والضرورية للتوسع فى زراعة القطن ، ومن ذلك انشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط ، وحفر كثير من الترع والمصارف . ومن الجدير بالانتباه أن بريطانيا عندما أقامت أول خزان على النيل فى مصر (فى أسوان) راعت أن يكون ذلك بطريقة تجعل المياه تستعمل فى أغراض الرى فقط لا لتوليد الطاقة الكهربائية . وحتى حفر الترع كان الاهتمام بها لخدمة الأرض دون النقل والمواصلات .

٢ ـ فى مجال الصناعة :

عملت على تحطيم الصناعات القائمة ، خصوصا صناعات الغزل والنسيج حتى يبقى لمصر تخصصها فى انتاج القطن الخام ، وحتى تستطيع بريطانيا أن تحكم قبضتها على ناصية الأسعار . وفى نفس الوقت عملت على تدعيم وتنمية الصناعات القطنية التجهيزية .

٣ ـ فى مجال التسويق :

اهتمت بتسهيل تداول القطن ، وسرعة نقله من مناطق الانتاج الى موانى التصدير ، فقد توسعت فى انشاء الطرق ومد خطوط السكك الحديدية ، وأنشئت حلقات متعددة لتجارة الأقطان ،

وأدخلت عدة تنظيمات على بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة ، مما جعلهما تلعبان دورا بارزا فى سوق القطن المصرى .

على أن بريطانيا قد راعت ــ فى نفس الوقت تنظيم السوق المصرية بشكل يتيح للمصالح البريطانية السيطرة على السوق ، ودعمت هذه السياسة بسيطرة مالية تمارسها البنوك الأجنبية والبنوك البريطانية بوجه خاص . ولم تمنع هــذه السيطرة من التدخل المباشر ــ اذا لزم الأمر وفى أحيــان كثيرة ــ للتأثير على أوضاع السوق ومجرى الأسعار .

وليس من السهل أن نتصور أن بعض هذه الاجراءات ــ على الأقل ــ كان من شأنه أن يبعث نهضة زراعية أو يقيم اقتصادا زراعيا متطورا ، أو يؤدى الى الاستفادة من مزايا التخصص التى تتلخص فى خفض التكاليف ، ورفع الكفاية الانتاجية ، أو أن قيام التجارة الدولية يؤدى الى ميل شروط التبادل فى التجارة الدولية فى صالح البلدان المنتجة للخامات الأولية ، باعتبار أن انتــاج الخامات الأولية ، يخضع لقانون تناقص الغلة ، فى حين يخضــع الانتاج الصناعى لقانون تزايد الغلة أو تناقص التكاليف . ففى تلك الآونة دخلت الرأسمالية الأوروبية ــ وفى مقدمتها الرأسمالية الانجليزية ــ مرحلة الامبريالية ، وتمكنت من توحيد الســوق العالمى ، وحققت لنفسها ــ ممثلة فى الاحتكارات المالية الكبرى ــ السيطرة على هذه السوق . ولم يكن من السهل على بلد يقــوم اقتصاده على الزراعة وعلى التخصص فى انتاج محصول واحد فقط ، الصمود للمنافسة القاتلة فى هذه السوق ، تلك المنافسة التى أطاحت ببعض القوى الاستعمارية نفسها . وأن هذا يبين لنا بوضوح أن اعتماد مصر على زراعة محصول القطن بشكل أساسى كان يعنى أن اقتصادها كان يقف على قدم واحدة ، خصوصا وأن أكبر مشتر لهذا المحصول كان بريطانيا .

لقد ملأت انجلترا الدنيا حديثا عن الاصلاحات التى قامت بها فى مصر والخدمات التى قدمتها للفلاح المصرى . وليس هناك شك فى أن بعض الانشاءات والاصلاحات التى قامت بها بريطانيا كانت سببا فى زيادة المحصول ، ولا شك أيضا فى أن أسعار القطن قد ارتفعت في بعض الأحيان .. وأصبحت مجزية بشكل معقول . ولكن المسألة ليست زيادة الانتاج أو عائده ، وانما كم من هذه الزيادة يعود الى المنتج الأصيل ، وما مدى استفادة مصر من ذلك العائد المتزايد ، وما هى الآثار المباشرة وغير المباشرة للاعتماد على محصول واحد ، سواء فى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

ومن ناحية أخرى ففىهذا العصر لا تقاس سلامة اقتصاد ما، بفترات الرخاء المؤقتة أو العابرة ، فلاستمرار الرخاء لابد من تنمية اقتصادية شاملة ومستمرة . لقد أطلقت الرأسمالية عقال تطور بعض القوى الانتاجية ، وترتب على ذلك سباق دولى نحو التقدم وتطوير الآلات واحتكار المواد الخام . واذا أردنا الحكم على اقتصاد دولة ما فان علينا أن ننظر الى موقعه على هذه الخريطة الدولية. ومن هذه الحقائق يتضح وضع جديد لمسألة التخلف الاقتصادية، فلا يعنى التخلف مجرد قصور فى قوى الانتاج وطاقاته ، بل يعنى أيضا اقتطاعا وتبديدا لجزء من عائد الانتاج المتزايد . وقد عملت الدول الاستعمارية على أن تظل المستعمرات تدور فى هذه الحلقة المفرغة ، فلم تكتف بتحطيم صناعاتها وحرمانها من ثمرات التطور العلمى والفنى ، بل عملت أيضا على خفض أسعار المواد الخام ، مما مكنها من نهب الموارد القومية للمستعمرات ، وتبديد القسم الأكبر من عوائد الانتاج فيها ، حتى لا تتراكم المدخرات اللازمة لانشاء الصناعة وتعويض المتخلف .

السياسة الانتاجية :

ولقد كان من نتيجة السياسة البريطانية فى مجال الزراعة أن تزايدت المساحة المنزرعة بالقطن عام بعد عام ، ولم تتوقف هذه الزيادة الا نتيجة تحديد مساحة الأراضى المنزرعة قطنا منذ الحرب العالمية الأولى ، حتى يخفف ذلك من أثر الانخفاض المتوالى فى سعر القطن .

تطور المساحة المزروعة قطنا

الوحدة = ألف فدان

السنة	المساحة المزروعة	السنة	المساحة المزروعة
١٨٧٩	٤٩٦	١٩٠٣	١٣٣٣
١٨٩٥	٩٩٨	١٩٠٤	١٤٣٧
١٨٩٦	١٠٥١	١٩٠٥	١٥٦٧
١٨٩٧	١١٢٨	١٩٠٦	١٥٠٦
١٨٩٨	١١٢١	١٩٠٧	١٦٠٣
١٨٩٩	١١٥٣	١٩٠٨	١٦٤٠
١٩٠٠	١٢٣٠	١٩٠٩	١٥٩٧
١٩٠١	١٢٥٠	١٩١٠	١٦٤٣
١٩٠٢	١٢٧٦	١٩١١	١٧١١

ومن دراسة هذا الجدول يتضح أن المساحة المزروعة قطنا قد استمرت فى الزيادة عاما بعد عام ، ولم تتوقف حتى فى السنوات التى انخفضت فيها الأسعار ، والسبب فى هذا هو ما تتميز به الحاصلات الزراعية ـ عموما ـ من انخفاض فى مرونة العرض ، الأمر الذى يترتب عليه ان انخفاض الأسعار لا يؤدى ـ بالضرورة وفى الوقت المناسب الى انقاص المساحة المزروعة .

فالانتاج القطنى يقتضى فترة من الزمن حتى يصل الى المستهلك النهائى (فى المزرعة وفي الجنى وتجهيز المحصول ، ونقله الى الأسواق الصناعية ، وتصنيعه ثم توزيع الناتج النهائى) فاذا حدث أن تدهورت أسعار المنسوجات بعد الزراعة فانه يكاد يكون من المتعذر تقليل المساحة المزروعة ، فضلا عن أن التوقف عن زراعة القطن يقتضى البحث عن محصول آخر يصلح للزراعة فى نفس الوقت من العام ، ويتفق مع الدورة الزراعية .

وتؤدى هذه الظاهرة الى استمرار تدهور الأسعار ، ومما يزيد المشكلة تعقيدا تشتت المنتجين وتفرقهم ، وصعوبة اتفاقهم على اتخاذ اجراء موحد لوقف هذه الزيادة أو تنظيم العرض . وعلى النقيض من ذلك يعمل المنتجون فى أوقات هبوط الأسعار على زيادة انتاجهم عن طريق العناية بالمحصول ، مما يعبر عنه بالامتداد الرأسى ، ذلك أنه فى أوقات الأزمات تزيد منفعة الدخل الاضافى الذى يحصل عليه المنتجون مما يدفعهم الى بذل المزيد من الجهود .

ومن ناحية أخرى فان انتاجية الأرض قد ضعفت بشكل ملحوظ نتيجة سوء التخطيط وعدم اتباع دورة زراعية منتظمة وانهاك الأرض بزراعة القطن باستمرار تلبية لاحتياجات السوق الخارجية لا سيما بريطانيا . ويرجع الهبوط فى انتاجية الأرض عموما الى تكرار زراعة القطن ، وهو محصول صيفى يعمر فى الأرض فترة من الزمن تستمر الى تسعة شهور ، مما يؤدى الى اجهاد الأرض واستنفاد خصوبتها . ومن ناحية أخرى فان ارتفاع مستوى المياه الجوفية نتيجة الاهتمام بمشروعات الرى للوفاء بكل احتياجات القطن ، وعدم الاهتمام بمشروعات الصرف — قد أضر بدوره بخصوبة الأرض ، ولا ننسى أن جزءا كبيرا من المشاكل التى نواجهها اليوم فى ميدان الزراعة ، ومنهــا مشكلة رفع

الانتاجية ، انما هى جزء من التراث الكريه للاستعمار ، والتركة الباهظة التى خلفها لنا . ويوضح الجدول الآتى مدى التدهور فى انتاجية الأرض خلال سنوات الاحتلال التى سبقت الحرب العالمية الأولى :

متوسط محصول الفدان ١٨٩٥ ــ ١٩١٤ (قنطار)

السنة	متوسط المحصول	السنة	متوسط المحصول	السنة	متوسط المحصول
١٨٩٥	٥ر٢٩	١٩٠٢	٤ر٥٨	١٩٠٩	٣ر١٢
١٨٩٦	٥ر٦٠	١٩٠٣	٤ر٨٨	١٩١٠	٤ر١٩
١٨٩٧	٥ر٨٠	١٩٠٤	٤ر٣٩	١٩١١	٤ر٣٣
١٨٩٨	٤ر٩٨	١٩٠٥	٣ر٨٠	١٩١٢	٤ر٣٥
١٨٩٩	٥ر٦٤	١٩٠٦	٤ر٦١	١٩١٣	٤ر٤٤
١٩٠٠	٤ر٤٢	١٩٠٧	٤ر٥١	١٩١٤	٣ر٦٧
١٩٠١	٥ر١٠	١٩٠٨	٤ر١٢		

ومن ناحية ثالثة يلاحظ أن هــذا التوسع ، تم دون خطــة منظمة تمنح الاقتصاد القطنى تدعيما محققــا عن طريق التطوير العلمى ، سواء فى مجال استنباط الأصناف الجديدة أو المحافظة عليها من التدهور . وعلى النقيض من ذلك وقفت بريطانيا فى سبيل انشاء وزارة للزراعة المصرية ، ولو كان ذلك على حساب تدعيم وتحسين الأقطان المصرية .

وفى مجال استنباط الأصناف الجديدة اعتمــدت الزراعة المصرية على الجهود الفردية للفرازين فى انتخاب الأصناف الجديدة .

وقد قدمت لنا هذه الطريقة كثيرا من الأصناف الممتازة ، الا أنها لم تكن على درجة كبيرة من النقاوة ، مما عجل بتدهورها وكان مثار شكوى أصحاب المغازل من عدم انتظام مواصفات المـــادة الخام ، ولم تساعد هذه الطريقة على تخليص الأصناف المصرية عن طريق جمع الصفات المرغوبة فى الأجيال الممتازة أو التخلص من الارتباطات غير المرغوبة ، مثل الارتباط بين زيادة التصافى والمتانة الواطية ، كما أن هذه الطريقة لم تساعد على تقسيم القطن المصرى الى طبقات متدرجة فى صفاتها ، حتى يتسع مجال السوق المصرى ويمكن مقابلة احتياجات المغازل المختلفة .

وفى سنة ١٩٢٠ أنشىء مجلس مباحث القطن ، غير أن سياسة استنباط الأصناف الجديدة لم تكن تسير على نحو مرض ، نتيجة عدم الاهتمام بتوفير وسائل القياس وعدم وجود دراسات كافية عن السلوك الوراثى والكفاية الوراثية للصفات الاقتصـــادية فى الأقطان المصرية . ومن مظاهر القصور فى هذه السياسة انخفاض مستوى النقاوة فى الأصناف المصرية واندثار أصناف ذات أهمية قبل أن يتسنى ايجاد بدائل لها . ومن مظاهر التخطيط فى هـــذه السياسة استنباط أصناف جديدة متقاربة مثل جـ ٣٤ ، جـ ٣٥، جـ ٣٦ وانتاج أصناف جديدة قبل أن تثبت صفاتها الوراثية ، مثل المنوفى القديم .

وبجانب هذا القصور في الأساس العلمى وفى طرق التربية ، فقد أدى التوسع دون خطة منظمة ، وعدم تنظيم الحوافز الفردية، الى سرعة تدهور الأصناف المصرية والى الاضرار بمستوى الجودة، وعلى سبيل المثال فان محاولة المنتجين ضغط تكاليف الزراعة عن طريق عدم العناية بنقاوة الأقطان الهندية والغربية كادت أن تؤدى الى اندثار صنف الأشمونى سنة ١٩٢٦ . كما أن زيادة عائد القطن فى بعض السنوات قد دفع المنتجين الى زيادة زراعاتهم القطنية ،

عن طريق استعمال البذور الرديئة المعدة للعصير ، وأدت هـذه الظاهرة الى تدهور القطن الأشمونى مرة ثانية فى سنة ١٩٥١ مما كبد الدولة نفقات طائلة فى نقاوة الأقطان الهنـدية من الحقول . كذلك فان خلط الأصناف كان يحدث بصفة مستمرة من تجـار القطن لاستغلال فروق الأسعار ، وتدل بعض مناقشات النقابة الزراعية على أن خلط الساكل بأصناف الزاجورة والبليون والفتحى كان أمرا طبيعيا . والملاحظ أنه ما أن تبدأ درجة النقـاوة فى الانخفاض عن حد معين ، حتى يعم التدهور ، ويشتد خطره ، لأن الطبيعة تبدأ فى الانتخاب لصالحها ، وهى تنتخب فى عكس اتجاه المربى ، لأنها تعمل بصرف النظر عن القيمة الاقتصادية للصفات الوراثية ، فمثلا نلاحظ أن الانعزالات التى ظهرت فى السكلاريدس كانت معدومة القيمة الاقتصادية ، وان كانت مقاومة لمرض الذبول .

وقد اتجهت الدولة ، منذ انشاء وزارة الزراعة ، الى محاولة حل المشاكل الزراعية ، ومحاولة تحسين وسائل واساليب الانتاج وأصدرت كثير من القوانين التى تهدف الى تحسين الانتاج القطنى ، والمحافظة عليه ، من ذلك قانون منع خلط القطن والقوانين الخاصة بانتاج التقاوى ، الا أن هذه المحاولات كانت ضئيلة الأثر ، وذلك لعدم تنظيم الانتاج القطنى ، وعدم وجود سياسة اقتصـادية متكاملة ، تشمل النواحى الخاصة بالانتاج والتسويق والتصنيع .

الصناعة القطنية ــ صناعة الغزل والنسيج :

أما فى ميدان الصناعة القطنية فقد عمدت بريطانيـا الى تحطيم الصناعات التى كانت قائمة ، بما فرض عليها من ضرائب الباتنتا ، وفى الوقت الذى كانت مصر فيه مجبرة على اتباع سياسة الباب المفتوح . وفى أبريل سـنة ١٩٠١ فرضت على جميع الصناعات القطنية في مصر ضريبة مقدارها ٨٪ لتعادل الضريبة

المفروضة على الواردات ، مما أدى الى تحطيم صناعات الغـزل والنسيج التى كانت قائمة فى مصر بما فيها تلك التى تأسست برءوس أموال مشتركة (انجليزية / مصرية) . وعلى سبيل المثال شركة الغزل التى تأسست سنة ١٨٩٩ برأسمال مشترك (مصرى / انجليزى) قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه ، اضطرت لتصفية أعمالهـا سنة ١٩٢١ بعد أن بلغت خسـائرها ١١٢٠٠٠ جنيه ، وشركة الغزل والنسيج الأهلية التى تأسست برأسمال قدره ٥٠٠٠٠ جنيه بلغت خسائرها فى سنة واحدة ٢٠٠٠٠ جنيه .

وبالاضافة الى العراقيل التى وضعتها السياسة البريطانية أمام الصناعة المصرية عموما ، أخذت تشيع فيما يختص بصناعة القطن ، الرأى القائل بعدم نجاحها فى مصر لانعدام الرطـوبة فى جوها مع ضرورتها لعملية الغزل ، بل ان بعضهم أبدى رأيه فى أهمية المحافظة على جو مصر من أن يكدر صفاءه دخان المصانع أو يشوب هدوءه ضجيج الآلات .

على أننا نجد أنه فى خلال الحرب العالمية الأولى نمت فى مصر بعض الصناعات الرأسـمالية نتيجة لانقطاع الواردات بسبب انقطاع المواصلات من ناحية ، وتوجيه الصناعة الأوروبية لخدمة المجهود الحربى من ناحية أخرى ، وللحاجة لسد احتياجات السوق المحلى ومواجهة مطالب الجيوش المحاربة من ناحية ثالثة . وقـد أدت بعض العوامل — فيما بعد — الى المحافظة على هذه الصناعات وحمايتها وأول هذه العوامل تكوين رأسمال وطنى ، وانشـاء بنك مصر — فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ — برأسمال — برأسمال وطنى ، ومن هذه العوامل أيضا اتباع سياسة جمركية مستقلة بانتهـاء آخر اتفاقيـة كانت تربطنا بسياسة البـاب المفتوح (سنة ١٩٣٠) .

ولقد أتاحت ظروف الحرب العالمية الأولى لشركة الغـزل الأهلية أن تقف على أقدامها بعد أن كانت أعمالها مهددة بالبوار ، ثم أنشئت بعد ذلك فى عهد الاستقلال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى سنة ١٩٢٧ ، كما أنشئت شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار سنة ١٩٣٨ ، وكان ذلك ايذانا بتطور صناعة الغزل والنسيج فى مصر فازداد المستهلك فى صناعة القطن عاما بعد عام حتى بلغت نسبة المستهلك محليا ٢٥٪ من جملة محصول موسم ٤٣/٤٤ .

المستهلك في صناعتى الغزل والنسيج قبل الحرب العالمية الثانيـة

السـنة	الاستهلاك فى صناعة الغزل ألف قنطـار	الانتاج فى صناعة النسيج ألف متر مربع
١٩٣١/٣٠	٧٨	١٤٠٠٠
١٩٣٣/٣٢	٢٣٩	٢٥٠٠٠
١٩٣٥/٣٤	٢٧٣	٣٨٠٠٠
١٩٣٧/٣٦	٤٣٧	٥٥٠٠٠
١٩٣٩/٣٨	٥٨١	١١٠٠٠٠

ويلاحظ أن التطور فى صناعة المنسوجات اليابانية ـ قبيل الحرب العالمية الثانية ـ شكل خطرا على مراكز الصناعة فى العالم بأسره . واضطرت مصر الى فرض رسم اضافى قدره ٤٠٪ على المنسوجات الواردة من اليابان ، فلجأ أصحاب مصانع النسيج اليابانية الى تصدير هذه الأقمشة عن طريق الهند والصين ، كما أرسلوا منسوجاتهم الى ايطاليا لتبييضها ومن ثم تصدر الى مصر . ومرة ثانية اضطرت مصر الى فرض ضرائب على المنســوجات

الواردة من الصين ، الأمر الذى أدى الى زيادة قيمة المنسوجات الواردة من الهند كما يتضح من الجدول الآتى :

وارد المنسوجات من الهند

السنة	القيمة بالجنيه
١٩٣٥	٣٠٠ر—
١٩٣٦	١٠٦ر٠٠٠
١٩٣٧	٢٠٠ر٠٠٠

ومرة ثالثة اضطرت مصر لحماية الصناعة الناشئة باصدار مرسوم فى سنة ١٩٣٨ بفرض رسوم على المنسوجات الواردة من البلاد الأجنبية ، الأمر الذى أدى الى استياء بريطانيا ، فطلبت اعفاء وارداتها أو تطبيق نظم الحصص .

ومن ناحية أخرى كان النمو الصناعى فى هذه الفترة يعانى من كثير من المساوىء والفوضى ، فقد كان مبنيا على الأحـــوال الطارئة ، فلم تعتمد الصناعة فى رسم برامجها واختيار منتجاتها على أساس امكانية توفير عناصر الانتاج ، وتتبع حالة الأسواق ، ويعود هذا الى الأساس الرأسمالى الذى قامت عليه الصناعة . وكان من نتائج هذه السياسة أن تعرضت صناعة الغزل والنسيج فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الى ضربات قوية ، واضطر بنك مصر وشركاته قبيل الحرب ـ تحت وطأة الأزمات التى تعرض لها الى الخضوع مرة ثانية لرءوس الأموال الأجنبية ، والسماح بمساهمتها فى شركاته وأعماله ـ الأمر الذى لم يكن مسموحا به في البداية ، مما حوله من مؤسسة اقتصادية وطنية الى مؤسسة خاضـــعة للنفوذ الأجنبى .

وكان من مظاهر هذه الفوضى الصناعية اغفال كثير من المقاييس والاعتبارات الاقتصادية الهامة مثل التعرف على الميزة الاقتصادية للمواد الخام ودراستها ، ودراسة نفقة الحصول على هذه الخامات ، ومن مظاهر القصور فى هذه الدراسات الهامة استعمال القطن المصرى فى انتاج النمر المنخفضة من الغزل مما أدى الى قصور الغزل المصرى عن منافسة الغزل الناتج من أقطان أقل قيمة ، ومن مظاهر القصور — أيضا — عدم ايجاد حل لمشكلة العادم فى صناعة الغزل والنسيج المصرية . ولم تكن هناك أية عناية بشئون التدريب المهنى،ورفع مستوى المعرفة الفنية لدى العاملين وحتى فى الوقت الحاضر ما زالت صناعة الغزل والنسيج تعانى فقرا فى عدد الفنيين من المهندسين ورؤساء الأقسام .

ومن ناحية أخرى فقد أدت التنمية الصناعية خلال هذه الفترة الى نتائج اجتماعية ضارة منها تركيز رأس المال فى يد فئة قليلة من المجتمع ، وزيادة الفوارق الطبقية ، وأصبح واضحا أن الحرية الاقتصادية لا تعنى الا الفوضى والاستغلال ولا تعنى الا أننا نسير فى طريق غير طريق التنمية والبناء .

صناعة القطن التجهيزية — الحليج والكبس التجارى :

ومن مظاهر الفوضى والتخبط ما انتهى اليه الوضع فى صناعة القطن التجهيزية ، فقد اهتمت بريطانيا بتنمية هذه الصناعة بالذات كما ذكرنا ، فهى من جهة ضرورية بالنسبة لها ، من الناحية الاقتصادية اذ هى التى تجهز الخامة حتى تصبح صالحة للنقل والتصدير ، ومن جهة أخرى فهذه الصناعه من الصناعات البسيطة الموسميه التى لا تسهم فى بناء كيان صناعى حقيقى للبلاد . ولقد ترتب على المبالغة فى تنمية هذه الصناعة دون أعتبار للاحتياجات الوطنية الحقيقية ، ولا لأية قاعدة من قواعد التنظيم،

أن نمت هذه الصناعة وتضخمت تضخما مرضيا ، بحيث تجاوزت الى حد بعيد الحاجة الحقيقية للبلاد .

وفي صناعة الحليج مثلا نجد أن الطاقة الانتاجية كانت تفوق ما كنا بحاجة اليه مرة ونصف ، كما نجد أن أغلب المحالج القائمة كانت منشآت فردية ، وكانت مبعثرة بلا تخطيط ، فتركزت حيثما تواجدت ملكية أصحابها ، أو حيثما استطاعوا تحقيق أكبر قدر من السيطرة والاستغلال . وعلى سبيل المثال نجد محافظة كفر الشيخ كانت تنتج ما يزيد عن مليون ونصف مليون قنطار قطن ، فى حين يقل عدد دواليب الحليج الموجودة بها عن ٣٥٠ دولابا ، بينما محافظة أخرى تجاورها مثل محافظة البحيرة تنتج ما يقل عن ربع مليون قنطار ويصل عدد دواليب الحليج فيها الى أكثر من ٦٥٠ دولابا .

أما صناعة الكبس فقد بلغت طاقتها الانتاجية ما يزيد على أكثر من ثلاثة أمثال أكبر محصول أنتجته مصر ، ومع ذلك فقد ظلت أرباحها تتزايد عاما بعد عام نتيجـــة احتكار أربع شركات ضخمة لهذه الصناعة وتحديدها لأسعار الكبس فى مستوى مرتفع . وان دل ذلك على شيء فانه يدل على أن أرباح هذه الصناعة لم تكن لزيادة جودةالانتاج أو تقليل تكاليف الانتـــاج ، وانما كانت عبئا يتحمله المنتج الصغير .

ان أوضاع الصناعة التجهيزية فى الماضى تبرهن على سخف الرأى القائـــل بأن حرية الانتاج الرأسمالى تؤدى الى ازدياد المنافسة ، والاهتمام بتحسين الانتاج ، سعيا الى زيادة الربح ، فثمة ظروف كثيرة يتأتى فيها الربح من أوضاع احتكارية أو من تلاعبات فى السوق ، لا علاقة لها بتجويد الانتاج . وكان هذا هو الشأن فى صناعة القطن التجهيزية عندنا ، فكثيرا ما أدت التقلبات

غير الطبيعية فى البورصة الى كسب أرباح غير متوقعة للمشتغلين فى السوق ، حتى أن أصنافا ورتبا من القطن كانت تحقق أسعارا أعلى من أسعار أصناف ورتب تزيد جودة عنها . ومن البديهى بعد ذلك ألا يعطى أصحاب هذه المصانع عناية لتحسين الانتاج وتطويره .

وكان هذا الوضع – لفترة طويلة – سببا لتدهور القطن وانخفاض مستوى الانتاج ، اذ أن بعض المحالج كانت تقوم بمساعدة عملائها على خلط أصناف القطن ورتبه ، وعلى تهريب البذور غير الصالحة للزراعة ، بل أدى الأمر الى اخضاع العمل الفنى والاخصائى الى متطلبات السوق الوقتية . كذلك أدت موسمية الصناعة والرغبة فى ضغط التكاليف ، والى عدم الاهتمام بتوظيف الاخصائيين أو تنمية خبراتهم . وبجانب ذلك أدى توزيع الانتاج بين عدد من الشركات والأفراد الى عدم وجود ارتباط موحد ، ومنظم بين المشتغلين ، والى عدم توجيه الخبرات وتطوير الدراسات ، والمعارف الفنية . كذلك كان من نتيجة الظروف التى أسلفنا الاشارة اليها أن تضخمت بشكل غير عادى، الأجهزة الادارية والحسابية فى المحالج ، على حساب كفاية العمل الفنى والانتاجى ، وذلك حتى يتسنى دراسة مراكز العملاء وانتهى الأمر بكثير من المحالج الى عدم العناية بتجديد آلاتها ومتابعة التطورات العالمية فى أداء الفن الانتاجى ، أو كفاية أداء العمل الفنى . وبجانب ذلك اعتمدت الصناعة على آلاف من الصبية والنساء ، لم تتخذ لرعايتهم أى احتياط من احتياطات الأمن الصناعى ، كانوا يعملون فى ظروف غاية فى السوء دون أن تضىء حياتهم أية لمحة من لمحات الانسانية .

تجارة القطن الدولية :

يظهر من كل ما أسلفنا ما انتهت اليه السياسة البريطانية من تخريب فى الصناعة القطنية فى نفس الوقت الذى عملت فيه على التوسع فى انتاج الخام .

نسبة القطن فى صادرات مصر

المتوسط السنوى	٪ القطن فى الصادرات	المتوسط السنوى	٪ للقطن فى الصادرات
١٨٨٥ – ٨٩	٨١	١٩٤٥–٤٩	٧٨
١٨٩٠ – ٩٤	٨٠	١٩٥٠–٥١	٨٤
١٨٩٥–٩٩	٨٨	١٩٥١–٥٢	٨١
١٩٠٠–٠٤	٨٧	١٩٥٢–٥٣	٨٩
١٩٠٥–٠٩	٩١	١٩٥٣–٥٤	٨٥
١٩١٠–١٤	٩٣	١٩٥٤–٥٥	٨٤
١٩٣٥–٣٩	٧٩	١٩٥٥–٥٦	٧٢
١٩٤٠–٤٤	٧٧		

ومن الطبيعى مع تحطيم الصناعة أن يصبح تصدير القطن الخام ، هو أساس دخلنا القومى . وأن تمثل الصادرات التى يمثل القطن غالبيتها والواردات – التى تعتمد على الصادرات الى حد كبير – نسبة كبيرة من الدخل . ففى سنة ١٩٥٢ مثلا كانت صادراتنا ١٤٨ مليون جنيه (٨٩٪ منها قطن) ووارداتنا ٢٣٠ مليون جنيه ، فتكون جملة تجارتنا الخارجية ٣٧٨ مليون جنيه تمثل ٤٦٫٩٪ من الدخل القومى الذى بلغ فى هذا العام ٨٠٦ مليون جنيه .

وارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومى الى هذا الحد لا يشكل خطورة بالنسبة لاقتصاد نام ، ولكنه بالنسبة

لاقتصاد زراعى متخلف يعتبر ظاهرة مرضـــية لها خطرها على الخارجية التى تتعرض لها التجارة الدولية ، كما تجعله فريسة لسيطرة عملاء هذه التجارة ، وخصوصا أن انجلترا وحدها كانت تستأثر بجزء كبير من هذه التجارة ، ويعرض الجـــدول الآتى تزايد اهمية انجلترا فى تجارة مصر اعتبارا من الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ حتى الحرب العالمية الأولى .

نسبة تجارة مصر مع انجلترا الى تجارة مصر الخارجية

السنة	النسبة الى الصادرات	النسبة من الواردات
١٨٣٦	٩	٢٢
١٨٨٣	٦٣	٣٧
	٤٣	٣٠
١٩٢٩–٢٠	٣٩	٢٥
١٩٣٧	٣٢	٢٨
١٩٣٩	٣٥	٢٢
١٩٥٠	٢٢	١٩
١٩٥١	١٩	١٧
١٩٥٢	٤	١٣

ويرجع التناقص التدريجى فى تجارة بريطانيا منـــذ الحرب العالمية الأولى الى عدة عوامل :

انجلترا فى تجارة مصر الخارجية اعتبارا من الاحتلال البريطانى ، ولكن يلاحظ أيضا أن هذا النصيب قد أخذ يتناقص فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ويرجع ذلك في الحقيقة الى عدة عوامل .

ومن أول هذه العوامل محاولة انجلترا الضغط الاقتصادى

على مصر ، فقد شبت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ، وقد حاولت انجلترا التأثير على النهضة القومية التى بدأتها الثورة من هـذا السبيل . ومن ناحية أخرى فقد ظهر اتجاه جديد خضعت له الحكومات المصرية ، ويقضى بتحديد المساحة المنزرعة قطنا ، حتى يحد ذلك من الانخفاض المتوالى فى أسعار القطن ، ذلك الانخفاض الطبيعى الذى كانت تؤدى اليه ظروف عرض الأقطان المصرية ، وخضوعها لقوانين العرض والطلب فى سوق هى فيه البـائع الضعيف . وأخيرا فان ظروف الحرب العالمية ، وما أتاحته من نهضة صناعية ، وبدء تكوين رأسمال وطنى ، أضعف من نفـوذ بريطانيا وسيطرتها على الأسعار .

وقد حاولت بريطانيا أن تواجه هذه الظروف الجديدة ، والتى كان المستقبل يبشر بتطورها بالاتجاه الى السودان ، الذى كان يبدو آنذاك أكثر استقرارا وأوفر أمنا ، فعملت انجلترا على أن تجعل منه منتجا للأقطان طويلة التيلة بدلا من مصر ، وقد تحقق هذا الهدف لا سيما بعد اقامة خزان سنار على النيل والمضى فى تنفيذ مشروع الجزيرة .

وتعكس هذه الصورة تاريخ مصر فى ظل الحكم البريطانى ، وسيطرة الامبريالية ونلاحظ أن هذا التاريخ ينقسم الى مرحلتين متميزتين : المرحلة الأولى : وهى مرحلة السيطرة الكاملة والمباشرة والتى تعتمد فيها بريطانيا اعتمادا كاملا على تفوقهـا العسكرى والسياسى والاقتصادى ، وخلال هذه المرحلة استطاعت أن تسيطر على الاقتصاد المصرى ، وقد مكنتها هذه السيطرة من التحكم فى أسعار القطن ، كما أن تأثيرها فى أسعار القطن كان سببا فى مزيد من السيطرة على الاقتصاد المصرى . أما في المرحلة الثانية فقد بدأت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وفى هذه المرحلة اشتدت الأزمة الرأسمالية فى انجلترا ، وانعكست هذه الأزمة فى صـناعة

الغزل والنسيج البريطانية خصوصا بعد ازدهار صناعة الغزل والنسيج فى بلدان مختلفة ، وفى هذه المرحلة أخذت مراكز الاستعمار تتزعزع ، وأخذ الكيان الاقتصادى لمصر يتبلور . الا أنه نظرا لظروف كثيرة ، ولضيق أفق القيادات الوطنية فى ذلك الوقت — وانتهازية بعضها ، كان المتخلص من السيطرة الاستعمارية محصورا فى حدود ضيقة ، ومصحوبا بكثير من التخبط والقلق وفقدان الهدف والثقة .

أسعار القطن :

وقد كانت أولى نتائج الاحتلال البريطانى كماذكرنا توالى الانخفاض فى الأسعار كما يبينه الجدول الآتى :

متوسط ثمن القنطار من القطن المصرى (بالريال)

السنة	متوسط ثمن القنطار	السنة	متوسط ثمن القنطار
١٨٧٩	١٤ر٨٧ قبل الاحتلال	١٢ — ١٣	١٨ر٢٨
١٨٩٤	٨ر٤٩	١٣ — ١٤	١٩ر٠٢
١٨٩٥	٨ر٤٦	١٤ — ١٥	١٢ر٠١
١٨٩٦	١٠ر٠٣	١٥ — ١٦	١٩ر٢٨
١٨٩٧	٨ر٦٨	١٦ — ١٧	٣٧ر٨١
١٨٩٨	٧ر١٨	١٧ — ١٨	٣٢ر٥٢
١٨٩٩	٧ر٩٠	١٩ — ٢٠	٨٧ر٨١
١٩٠٠	١٠ر٨٤	٢٠ — ٢١	٣٤ر٥٠
١٩٠١	١٠ر٨٧	٢١ — ٢٢	٣٤ر٣٩
١٩٠٢	٩ر٨١	٢٢ — ٢٣	٣٠ر٧١
١٩٠٣	١٣ر٦٥	٢٣ — ٢٤	٣٩ر٨٠

تابع الجـدول :

السنة	متوسط ثمن القنطار	السنة	متوسط ثمن القنطار
١٩٠٤	١٤ر٤١	٢٤ – ٢٥	٣٩ر٤٩
١٩٠٥	١٢ر١٨	٢٥ – ٢٦	٣٠ر٤٦
١٩٠٦	١٥ر١١	٢٦ – ٢٧	٢١ر٥٣
١٩٠٧	١٦ر٨٧	٢٧ – ٢٨	٢٩ر٦٨
١٩٠٨	١٤ر٤٢	٢٨ – ٢٩	٢٥ر٨٨
١٩٠٩	١٣ر٤٤	٢٩ – ٣٠	٢٠ر٣٦
١٩١٠	٢١ر٤٩	٣٠ – ٣١	١٢ر٠٤
١٩١١	١٧ر٦٠	٣١ – ٣٢	١٠ر٠٨
١٩١٢	١٧ر٢٥	٣٢ – ٣٣	١٢ر٢٨
٣٣ – ٣٤	١١ر٢٥	٣٧ – ٣٨	١٠ر٧٣
٣٤ – ٣٥	١٣ر٢٥	٣٨ – ٣٩	١٠ر٧٨
٣٦ – ٣٧	١٤ر٣٥		

ويؤكد لنا جدول الأسعار للأثمان فى الجدول السابق ما أشرنا اليه من انخفاض فى أثمان القطن ، والى جانب ذلك يبين ظاهرة قد تبدو شاذة للوهلة الأولى ، وهى ابتداء الاثمان فى الارتفاع اعتبارا من سنة ١٩٠٣ ، ولكن هذا الشذوذ يزول اذا عرفنا ارتباط هـذا الارتفاع فى الأثمان بحـالة الرواج التى كانت تشمل الصـناعة الأوربية في هذا الوقت . وقد يبدو ذلك كظاهرة طيبة ، وبشير خير للانتاج المصرى ، ولكن الأمر ليس على هذا النحو اذا نظرنا الى المسألة نظرة أشمل . ان الرواج الرأسمالى ليس رواجا أبديا ، بل انه ينتهى دائما إلى الأزمة ، وهذا هو مرض الرأسمالية المزمن، ان حالة الرواج التى شهدتها أوروبا كان من المحتم أن تنتهى الى الأزمة ، وما أجل هذه الأزمة الا بديل أشد قسوة هو الحرب – وما

جاءت ١٩٢٨ ، حتى ظهرت تباشير الأزمة العالمية التى بدأت فى الولايات المتحدة ثم سرعان ما شملت العالم الرأسمالى بأسره وتوابعه كلها ، وكان القطن المصرى والاقتصاد المصرى ضمن من شملتهم هذه الأزمة .

وقد أدى ارتباطنا بالسوق الرأسمالية الى انتقال عدوى هذا المرض الى اقتصادنا ، فعاش نهبا للتقلبات فى الاسواق الرأسمالية العالمية . فاذا كنا قد استفدنا من رواج سوق القطن لسنوات فقد كان علينا أن ندفع ضريبة ذلك الرواج فى سنوات أخرى . . ولما كنا نعتمد على محصول واحد ، ولما كانت حياة كثير من الطبقات ، خصوصا الطبقة الوسطى فى الريف والفلاحين تكاد تقوم بالكامل على هذا المحصول ، فان ضربات سنوات الشدة كانت عميقة الاثر . ولا زال بيننا من عاصر سنوات أزمة ١٩٢٩ وشاهد بعينيه خراب كثير من البيوت ، وحالة الشقاء والبؤس التى خلفها خراب تلك السنوات فى الريف المصرى .

ورغم أن الاقتصاديات الرأسمالية النامية تمر فى حلقة مستمرة من الازمة والرخاء ، فان الدول التابعة والتى ترتبط اقتصادياتها باقتصاديات الرأسمالية المتطورة أو بالأدق باقتصاد الامبريالية ـ تحمل على عاتقها معظم أعباء الأزمة ، وليس هذا فقط بل انها تتحمل فى فترات الرخاء الاستعمارى ضريبة هذا الرخاء وتدفع ثمنه .

فنحن نلاحظ أنه فى فترات الرخاء يزداد الطلب على المواد الأولية التى تنتجها البلاد المتخلفة ومنها القطن ـ فترتفع أثمان هذه الخامات ويزيد الدخل القومى ، والمنتظر فى هذه الحالة أن تؤدى زيادة الدخل القومى الى مزيد من النشاط والازدهار فى اقتصاد

البلدان المتخلفة ، ولكن يتدخل هنا عامل جديد ، هو عامل محلى ، ونعنى به ضعف الجهاز الانتاجى المحلى ، نتيجة لشذوذ تركيب رأس‌المال وضعف الصناعة المحلية ، وسوء اســـتثمار المدخرات ، وانحراف سياسة الادخار عموما ، وهذه الزيادة فى الدخل القومى لا يترتب عليها فى اقتصاديات البلدان المتخلفة ، الا زيادة فى الطلب على‌سلع الاستهلاك ، تؤدى الى زيادة أثمان سلع الاستهلاك التى تستوردها البلدان المتخلفة ، أعنى أن جزءا من الزيادة فى حصيلة الصادرات يعود الى البلدان الرأسمالية فى شكل زيادة أثمان الواردات. ومن ناحية أخرى يحدث التضخم النقدى نتيجة لنقص فرص الاستثمار ، وعدم القدرة على زيادة عرض سلع الاستهلاك ٠

أما فى حالة الانكماش فى اقتصاديات البـــلاد الامبرياليـــة فتحدث عملية عكسية ، فيؤدى النص فى طلب المواد الأوليـــة الى انخفاض أثمانها ، فيقل الدخل القومى فتنخفض قدرة البـــلدان المتخلفة على الاستيراد ، كما يقل الطلب المحلى على السلع الوطنية ، وهذا يعنى الانكماش واصابة الصناعة الوطنية بأفدح الأضرار ٠

وهكذا نجد أن فى حالتى الرواج والكساد يصاب الاقتصاد الوطنى فى البلاد المتخلفـــة بأضرار شتى . ان البلاد المتخلفـــة لا تملك رخاءها ولا التحكم فى أزمتها، انها تستورد الرخاء كمـــا تستورد الأزمة ، ولذا يفقد اقتصادها اصالته ويتحول الى التبعية واذا كان الانتقال المطرد من الأزمة الى الرخاء ثم من الرخاء ثم الى الأزمة يهز عروض الامبراطـــورية الضـــخمة ، فان آثاره على الاقتصاديات المتخلفة لا تقف عند هذا الحد ، انه لا يهزها فحسب، انه يحطمها ويسحقها ٠

بورصة العقود وتحديد الأسعار :

لقد أشرنا فيما سبق الى ظروف نشأة بورصة العقود فى مصر، والى الآثار التى ترتبت على احتلال بريطانيا لمصر ــ ومن المهم أن

نستوضح أكثر دور بورصة العقود فى تحديد أسعار القطن المصرى، فلقد كانت بورصة العقود هى ذروة تنظيمات سوق القطن المصرية وما الأسواق فى جوهرها الا جهاز لتحديد الأسعار ، وقد ذهب الناس منذ عصور بعيدة الى اعتبار الاسعار مقياسا بسيطا ومشتركا يتيح لنا المقارنة بين الاشياء ، وتحديد النسب التى يتم بها التبادل ، وعندما نذكر أن سعر قنطار القطن بلغ خمسة عشر جنيها ، وان ثمن عشرة أمتار قماش قطنى خمسة عشر جنيها ، فان هذا يعنى أن قيمة قنطار قطن تعادل قيمة عشرة أمتار قماش . ولا ريب فى أهمية تقرير الأسعار العادلة فى عصر زاد فيه مجال التخصص الدولى ، وأصبحت فيه المقايضة أسلوبا عتيقا من أساليب التبادل ، وان أى خطأ فى تقرير الأسعار يعنى فى الحقيقة التبادل غير المتكافىء .

وكما ذكرنا فان الأسواق فى جوهرها جهاز لتحديد الأسعار، ولقد جرى القول بوجود السوق العالمية للخامات الأولية مثل القطن والقمح ، وبأن الأسعار التى تحددها هذه الأسواق على جانب كبير من العدالة ، حيث أن التعامل يتم بين البائعين والمشترين فى مختلف بقاع الأرض، بعد أن يسرت المواصلات السلكية واللاسلكية الاتصال المستمر بين المتعاملين وعقد مختلف الصفقات .

وفى الفترة التى سبقت الأزمة العالمية سنة ١٩٣١ كان هناك سعر عالمى للقطن المصرى لأنه لم يكن يحول دون عقد الصفقات المختلفة القيود والعراقيل التى قامت فى وجه تجارة القطن الدولية منذ ذلك الوقت ، مثل التفضيل التجارى ، وقيود الاستيراد ، ونظم الحصص ، والرقابة على النقد ، وما الى ذلك ، بحيث أن الفروق بين مكان ومكان أو بين زمان وزمان ، لم تكن تتجاوز مصاريف النقل المكانى أو النقل الزمانى للسلع .

هذا وقد ساعدت الخصائص التي يتمتع بها القطن على استقرار وضعه كسلعة دولية ، ومن تلك الخصائص التماثل بين وحدات الانتاج وامكان احلال كل وحدة محل الاخرى . فالقطن المنوفى من رتبة جود على سبيل المثال ــ هو سلعة عالمية محددة المواصفات ، ويمكن احلال أى كمية منه محل كمية أخرى ، كما يمكن الاتفاق على أثمانه دون حاجة للانتقال الى السلعة ، ومعاينتها ، ودراسة خصائصها وبالاضافة الى ذلك فان القطن سلعة قابلة للتخزين دون أن تتعرض خواصها للتلف ، كما أن من الممكن حلجها أو كبسها ونقلها فى أقل حيز ممكن ، الأمر الذى يؤدى الى سهولة عمليات التخزين والنقل ، وحصر الفروق المختلفة وسهولة تقديرها بحيث لا تتجاوز الفروق بين مكان وآخر ، أو زمان وزمان الحدود المعقولة . كما أن ذيوع استعمال القطن كسلعة دولية يجعل الطلب عليها مستمرا طول العام ويقلل من مخاطر ركود السلعة وبوارها. وهذه الظروف المختلفة جميعها ساعدت على قيام السوق الدولية للقطن واستمرارها على مدار العام ، بحيث يمكن عقد أى صفقة من القطن فى وقت لا تكون السلعة فيه موجودة وجودا فعليا . أى أنه من الممكن أن يتعاقد أحد الغزالين فى لندن مع مصدر مصرى على شراء صفقة من القطن فى وقت لا يكون هذا القطن قد تمت زراعته .

وبورصة العقود هى السوق التى يلتقى فيه العرض والطلب عند السعر الملائم ، وهى فى هذا أشبه بالميزان الحساس يتوازن فى كفتيه العرض والطلب ويعين المؤشر السعر العادل ، ويظهر نظريا ولأول وهلة أن الدور الذى تقوم به البورصة هو دور تنظيمى ضرورى ، ولكن التجربة العملية أثبتت فساد هذه النظرية الى حد كبير ، ويهمنا حتى نتفهم هذا الدور أن نتعرف على عمليات المضاربة التى تعتبر قوام العمل فى بورصات العقود .

وقد أسلفنا الاشارة الى أن وظيفة البورصة هى التقاء المنتج والمستهلك عند السعر الملائم ، الا أن استمرار تواجد بائعين ومشترين بصفة مستمرة وعلى استعداد دائما وأبدا لتنفيذ الطلبات المقابلة باستمرار أمر غير معقول ، قد يوجد البائعون ويتأخر الطلب ، وقد يوجد المشترون ولا يتوافر العرض الكافى ، لذلك توجد فئة من المتعاملين على استعداد لاستيعاب العروض أو الطلبات الزائدة واعادتها فى الوقت الملائم ، أى أن هذه العمليات لا تنتهى بالتسليم والتسلم وانما تنتهى الى مجرد المحاسبة على الفروق . وقد أباح القانون هذه العمليات باعتبارها عمليات تنظيمية وضرورية لاستقرار الأسواق حيث تستند الى المقدرة على التنبؤ والتقدير السليم لظروف العرض والطلب فى السوق . على أنه فى سنة ١٩٥٣ صدر حكم من مجلس الدولة ، بالغاء بعض هذه العمليات ، باعتبارها تآمرا صريحا . وفى الواقع فان معيار التفرقة بين التآمر والمقامرة والمضاربة السليمة (بمعنى تلمس الاتجاهات الطبيعية للسوق) هو نية المتعاملين وهو كما نرى معيار دقيق من الصعب الاستناد اليه فى الحياة العملية وقد عاشت البورصة نهبا للمتآمرين والمقامرين ، الذين استغلوا أسوأ استغلال ظروف عرض الأقطان المصرية ، وبؤس الفلاح المصرى وفقره ، وعدم توفر وسائل التمويل الكافية . ولم يكن التأثير فى سوق القطن يتم فقط بهذه الطرق الملتوية . بل كان يتم فى أحيان كثيرة عن طريق تدخل مباشر ، سافر وصريح كما حدث فى أحيان كثيرة .

ومن ناحية ظروف عرض الأقطان المصرية ، نجد أن عرض محصول القطن موسمى شأن سائر الحاصلات الزراعية ، فى حين أن الطلب مستمر على مدار العام ، وبهذا يستحيل الالتقاء الزمنى دائما بين العرض والطلب. لذلك فان الأسعار كانت - فى الغالب - ترتفع تدريجيا بعد انتهاء موسم الحليج - وبعد أن يكون المحصول قد انتقل

من أيدى المنتجين الى أيدى الوسطاء ـ وبما يفوق مصاريف النقل الزمانى (تخزين القطن) ٠ ولا ترجع موسمية العرض الى أن القانون يلزم الفلاح بحلج قطنه قبل نهاية شهر مارس فحسب ، بل ترجع أيضا الى حاجة الفلاح ، التى تدفعه الى بيع محصوله بمجرد انتهاء جمعه ، فلا يمضى شهر أو شهران حتى يكون المحصول قد خرج من يد الفلاح ٠

وخلال الفترة التى يكون العرض فيها دون مقابل من الطلب الخارجى ، يسعى كل من تجار الداخل وتجار الصادرات الى توسيع نطاق عملياتهم ، وهم فى هذا السبيل يتجاوزون التقدير اليومى للعرض والطلب ، فيقومون بالشراء من الفلاحين والبيع للمغزالين ـ بأسعار لا تسمح بالتغطية فى نفس اليوم ٠ وطبيعى أنهم يحققون خسارة فى هذه العمليات ، غير أنهم يعتمدون على سداد الفروق من الارباح التى يحققها اختزان السلعة ، ومعرفة مواعيد القطع ، فتاجر الداخل مثلا اذا كثر عنده البيع تحت التحديد (القطع)،قد يعمد الى الاستفادة من ذلك بأن يبيع على المكشوف سبقا لعملية القطع، فتاجر الداخل عندما يبيع سبقا لعمليةالقطع ثم يشترى عند انخفاض الأسعار يحقق فروقا كبيرة ، ونفس الأمر بالنسبة للمصدر الذى يشترى سبقا لعملية القطع ، ثم يبيع عند ارتفاع الأسعار يحقق فروقا كبيرة ٠ والمهم هنا أن السوق تصبح عرضة لموجات الهبوط المفتعلة فى الوقت الذى يبيع فيه الفلاح محصوله.

زيادة تدهور الأسعار :

ومن الأمثلة الصارخة على المؤامرات التى كانت تجرى فى ساحة البورصة ما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا ، نظرا لزيادة الطلب على القطن لامداد الاسواق

بالانتاج لأغراض سلمية ، ولامداد المخازن العائلية التى كانت فى شدة الحاجة الى المزيد من المنتجات بعد ما عانته فى سنى الحرب، وكذلك للحاجة للقطن في صناعة جديدة هى صناعة اطارات السيارات ومما شجع على زيادة الطلب عموما ما شاع فى تلك الفترة من ضعف الثقة والرغبة فى حيازة ثروة أكثر ضمانا — وفى هذه الظروف لم يكن أمام بريطانيا من حل يوقف الصعود المستمر فى الأسعار سوى فتح السبيل أمام الدخلاء الصعوديين (المضاربين على ارتفاع الأسعار) باعتبار ما تنتهى اليه هذه العمليات من رد فعل عكسى (لأن عملية الشراء مثلا لا بد أن يعقبها عملية بيع) ، وهكذا انتهى الأمر الى تدهور الأسعار تدهورا كبيرا ، ونجحت السياسة البريطانية فى عزل السوق ووسمها بسمة النزول . ونظرة واحدة الى النهاية الكبرى والنهاية الصغرى للأسعار مرتبة الأساس فى سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ توضح لنا مدى تدهور الأسعار .

أسعار القطن فى موسم ٢٠ — ١٩٢١

بيـــان	سكلاريوس	اشمونى
النهاية الصغرى	١٩٫٥٠	١٤
النهاية الكبرى	١٠٤٫٢٥	٦٥٫٥

ولتوضيح أحداث هذه السنة نذكر ان سنة ١٩٢٠ سميت باسم (سنة الماشتى ريال) حتى أن غش القطن كان يتم بأقماع السكر . وفى أول فبراير ارتفعت الأسعار الى ٢٠٠ ريال ، وبالرغم من ذلك ظهرت منشورات فى البورصة تنصح بعدم البيع بأقل من ١٠٠ جنيه (!) . وفى نفس الشهر بدأ تيار الهبوط ، وفى أول مارس توقفت عن الدفع بعض بيوت السمسرة التى خدعت فى هذه العمليات واستمر تيار الهبوط . ومع استمرار الهبوط كانت لجنة البورصة

تعلن بيان الصادرات بأقل من الحقيقة حتى تصور فى الاذهان أن الطلب على القطن معدوم . وأخذ الغزالون الانجليز يثيرون الاشاعات عن طريق التلغرافات الى بيوت التصدير « بالرغم من هبوط الاسعار فان الاحصاءات تدل على أن هناك هبوطا جديدا» . على أن الحكومة لم تكتف بموقف المتفرج بل أعلنت «انه مازال هناك ربح محسوس يربو على تكاليف الانتاج للمالك الذى يزرع أرضه» . ومما يذكر أن بعض التجار الأجانب تنبأ باستمرار هبوط الأسعار ، فلما قيل له ان أسعار القطن الأمريكى أعلى من أسعار القطن المصرى ، ومع ذلك فان سوقه ما زالت متماسكة ، قال : ان هذه الحقيقة لا تغير من الأمر شيئا لأن مقتنيات المفلس تباع بأرخص الأسعار .

تحديد الاسعار والسيطرة المالية :

هذا ويتضح من العرض السابق ما لعمليات تمويل زراعة وتجارة القطن من أهمية بالغة ، كما يتضح سيطرة المؤسسات المالية الأجنبية على هذه العمليات ومدى ما كانت تباشره من تأثيرات فى هذا الميدان . ويحسن أن نتوقف قليلا لبيان أهمية عمليات التمويل بالنسبة لتحديد أسعار القطن .

وكما أسلفنا ارتبط انشاء البنوك فى مصر بالتوسع فى زراعة القطن وبالتوسع فى الاقتراض من البلدان الأجنبية . وقد تأسس البنك العقارى فى سنة ١٨٨٠ ، ثم توالى انشاء البنوك العقارية والتجارية ، وكانت أغلب هذه البنوك فروعا لبنوك انجليزية وفرنسية وبلجيكية .

وكانت هذه البنوك ترفض تقديم الائتمان للصناعة المحلية طبقا للسياسات التى ترسمها العواصم الاجنبية ، بحجة أن تمويل التنمية الصناعية فيه اضعاف لسيولة البنك ، غير أنها كانت تقدم التسهيلات الكافية لتمويل تجارة القطن . وحتى أغسطس سنة

١٩١٦ كان الجنيه الانجليزى يعتبر عملة داخلية فى مصر ، وفي بداية كل موسم قطنى كانت البنوك تستورد مقادير هائلة من الجنيهات الانجليزية لتمويل عمليات التجارة ، وفى نهاية الموسم ترد هـــذه النقود مع فوائد القروض الى انجلترا ،وقد استغلت هذه البنوك ندرة رءوس الأموال المصرية فى السيطرة على السوق، والتأثير فى اتجاهات الأسعار ، وهناك طرق كثيرة غاية فى البساطة كانت تستغل بهـا السوق المصرية ، وتعتمد أساسا على السيطرة المالية الاجنبية . فيكفى أن يتأخر بنك انلترا عن ارسال النقود الى مصر عدة أيام ، أو أن يرفع هذا البنك سعر الفائدة فتحذو البنوك حذوه، وبالتالى تقل السلف الممنوحة، أو تتشدد هذه البنوك فى منح القروض لتجار الداخل ، أو تقوم هذه البنوك بتصدير أموال مصرية وفاء للديون المستحقة وبالتالى سحبها من التداول ، أو أن تنتهز الحكومة الفرصـة – بتأثير من المستشارين الاجانب – بالتوسع فى الانفاق خلال موسم تجارة القطن ، وما يتبع ذلك من توجيه الاموال الى أغراض أخـرى خلاف عمليات تمويل التجارة .

وعندما عجزت بريطانيا عن ارســـال النقود الانجليزية خلال الحرب العالمية الأولى بدأ اتباع نظام جديد يتمثل فى جعل الاسترلينى قاعدة للعملة المصرية . لقد ثبتت انجلترا سعر الصرف بين عملتها والعملة المصرية ، وكان ذلك أمر يستلزمه تسهيل التبادل بين البلدين ومن ناحية أخرى عملت بريطانيا على حرية التحويل بين عملتهـا والعملة المصرية ، وبذلك تمكنت بريطانيا من الحصول على حاجتها من القطن دون أن تلتزم بتوفير عملة مصرية . ولا نجد أن هذا النظام قد أضعف من سيطرة انجلترا المالية ، وعلى النقيض من ذلك فان هذا النظام أخضع الاصدار الوطنى لرغبات انجلترا ، وكان يكفى أن تودع انجلترا أى قدر من عملتها فى أى بنك أجنبى حتى يزداد

الاصدار الوطنى ، كما يكفى أن تسحب من هذا الحساب أى قدر من عملتها حتى ينكمش الاصدار الوطنى .

على أن أقل ما فى هذه التبعية يتمثل فى اضطرار مصر الى تغطية الاصدار الوطنى بالاسترلينى ، اذ كنا نحتفظ بفائض ميزان مدفوعاتنا مع انجلترا فى شكل أرصدة استرلينية ، أو فى شكل أصول مقومة بالاسترلينى . أى أننا كنا نقرض انجلترا ما يغطى نفقات الجيوش المتحاربة وما يمول تجارتها معنا ، فى الوقت الذى نعجز فيه عن توفير رءوس الاموال للتنمية .

وفيما بعد سنة ١٩٤٧ نجد أنه بالرغم من انفصال الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى من الناحية القانونية فقد اضطرت الحكومة الى تخفيض قيمة الجنيه المصرى على أثر تخفيض الجنيه الاسترلينى وبنفس النسبة ، مما يدل على أن التبعية النقدية كانت لا تزال مستمرة برغم انتهاء صورتها القانونية ، ذلك أن هذه التبعية كانت مرتبطة بأوضاع اقتصادية أقوى بكثير من كل صياغة قانونية محددة . والحقيقة أن السيطرة المالية على بلادنا ظلت بالغة السوء وكانت أموالنا تتحول الى أسلحة فى أيدى الاستعماريين ، والمثل الصارخ على ذلك ما لجأت اليه البنوك الاجنبية قبل تمصيرها من الامتناع عن تمويل تجارة محصول القطن عقب تاميم قناة السويس .

تحديد الأسعار والتدخل المباشر :

وثمة طرق أخرى كان يتم بها التأثير فى الاسعار ، فعند اعلان الحرب العالمية الأولى اتخذت لجنة البورصة قرارا بتصفية جميع العقود . وكان المستشار المالى الانجليزى فى ذلك الوقت ، وهو اللورد سيسل ، موجودا فى انجلترا وكانت المعلومات التى لديه تؤكد أن الحرب لن تستغرق الا أسابيع قليلة . لذلك ذهبت السياسة

البريطانية الى انتهاز الفرصة وشراء الاقطان المصرية بأرخص الأسعار، وبمجرد عودة اللورد سيسل الى مصر استصدر قرارا بفتح البورصة وأدى هذا القرار الى تحطيم السوق ، التى ملأتها الاشاعات بعدم امكان بيع القطن ، لانعدام المواصلات البحرية ، ونتيجة لهذا أصبح فى الامكان شراء السكلاريوس بعشرة ريالات ، وفى ذلك الوقت كان على من يريد شراء القطن أن يؤدى ثمنه بالجنيهات الذهبية .

على أن الأسعار ما لبثت أن ارتفعت تدريجيا تحت تأثير عدة عوامل ، أولها انتظام الملاحة فى البحر الابيض المتوسط ، وبالتالى انتظام عملية التصدير ، ونتيجة لزيادة الحاجة للمواد الأولية لأغراض الانتاج الحربى ، بالاضافة الى أن نجاح المنتجين فى الضغط على الحكومة أدى الى شىء من التحكم فى عرض القطن ، وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تضع حدا لهذا الارتفاع المستمر فى الأسعار فقررت شراء القطن بسعر محدد . وصدر بيان رسمى للحكومة جاء فيه : « ان الحكومة ما كانت توافق على حرمان الفلاح من الربح الناشىء عن احتمال ارتفاع الأسعار ، لولا وجود فوائد أخرى تعادل هذا الحرمان وهى الفوائد المترتبة على اتفاق البريطانيين » . والحقيقة أن هذه الحجج ضعيفة وغير مقنعة فان ارتفاع الاسعار فى هذا الوقت لم يكن مجرد احتمال ، بل حقيقة واقعة تدفع اليها الظروف التى كانت أكبر من بريطانيا فى ذلك الوقت . ولو كانت الرغبة فى ضمان تصريف الاقطان هى الدافع الحقيقى لهذا الاجراء لتقرر نظاما دائما ، ولكنه كان نظاما مؤقتا ، ارتبط بهذه الفترة الاستثنائية فكان بريطانيا تسمح بسريان قوانين السوق حينما يكون ذلك فى صالحها ، أما حينما تتاح للمصريين الاستفادة من قوانين السوق ، ولو فترة محدودة من الزمن ، هنا كانت بريطانيا تضرب عرض الحائط بكل هذه القوانين ، وبكل ما دأبت على التغنى به من مزايا الاقتصاد الحر ، والمنافسة الحرة . لذلك ليس عجيبا أن نرى أن هذا القرار

كان من أشد عوامل تشجيع السخط الشعبى ثم تفجيره فى أثناء الثورة عقب الحرب العالمية الاولى ٠

تحديد الأسعار والتدخل الحكومى :

فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ـ وعقب فترة قصيرة جـــدا من الرواج ـ حلت بالفلاح المصرى سنوات طويلة مجدبة نتيجـــة استمرار تدهور الأسعار ٠ وتكمن وراء انخفاض الأسعار عــدة عوامل ساهمت فى حالة البؤس التى عمت الريف المصرى ، فمن ناحية كان انخفاض الاسعار نتيجة طبيعية لعمليات التلاعب فى بورصة العقود ، كما يعود لأسباب سياسية تتعلق بالصراع الذى احتدم بين انجلترا ومصر أثناء الثورة وفى أعقابها ٠ كذلك يرجع الانخفاض فى الأثمان الى أزمة (١٩٢١ ـ ١٩٢٣) والتى كان سببها اضطراب الأسواق فى البلدان الرأسمالية نتيجة لقيام ثورات عديدة ، وفى جهات مختلفة من البلدان التابعة ، وقد أدت هذه الازمة الى انخفاض نصيب انجلترا فى تجارة مصر الخارجية نتيجة اشتداد الازمة بهـــا وانعكاسها فى صناعة الغزل والنسيج ، خصوصا بعد نمو صناعــة الغزل والنسيج فى بلدان مختلفة ٠ واعتبارا من سنوات ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ساهم انشاء خزان سنار ، وبروز الاتجاه لتحويل السودان الى منتج بديل للأقطان طويلة التيلة فى عملية الانخفاض المتوالى للأثمان ، كما ساهم فى ذلك الانخفاض رجوع بريطانيا فى صدد تحديد قيمة الجنيه الاسترلينى الى قيمته فيما قبل الحرب العالمية الأولى٠ وما لبث أن نشبت الازمة العالمية الكبرى التى عصفت بالعالم الرأسمالى وتوابعه من البلدان المستعمرة ٠

وفى ظل هذه الظروف ، بدأت مساعى الاعيان والمزارعين لدى ولاة الأمور ، وتذكر جريدة الأهرام فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن وفدا مكونا من أكثر من ٢٠ ذاتا وعينا قد ذهبوا الى سراى عابدين وطلبوا

من عظمة السلطان أن تتدخل الحكومة بشراء مليون قنطار من القطن ، وان تعمل على تحديد مساحة القطن . كما عقد الاقطاعيون « ذوات مصر وأعيانها » عدة مؤتمرات أكدوا فيها مطالبهم السابقة ، كما طلبوا بصفة خاصة (أن تلاحظ الحكومة ألا وجه مطلقا بتدخلها بين المؤجر والمستأجر ، لأن علاقتهما على أحسن ما يكون ، ولأن هـــذا التدخل يخلق فى مصر بغير داع اشكالات اجتماعية ، مثـــل تلك الواقعة فى جهات أخرى . أو التى وقعت من قبل ودونها التاريخ وسببت مالا يحصى من الأضرار .

وفى ظل هذه الظروف تدخلت الحكومة مشترية فى موســـم ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ والمواسم التالية وفى موسم ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ حددت الحكومة سعر القنطار السكلاريدس بمبلغ ٤٩٠ قرشـــا ، والقنطار الأشمونى بمبلغ ٣٨٠ قرشا ، واشترت ٣ ملايين قنطار ، وفى سنة ١٩٣٠ أصبح المخزون الحكومى حوالى ٣ر٥ مليون قنطار من القطن تكبدت الحكومة فى تصريفها حوالى سبعة ملايين جنيه ، ويتضح من الصورة التى كان يتم بها التدخل الحكومى ، انه كان يهدف لصالح الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضى ، وأن عبء هذا التدخل كانت تتحمله جماهير الشعب الكادحة ، وليس من العجيب أن تقف هذه السياسات عاجزة عن وقف التدهور المستمر للأسعار ، فى عصر أصبح فيه العالم سوقا واحدة ، تتمثل فيه الدول المنتجة الطرف الضعيف . ومن ناحية أخرى فان هذه السياسات اتسمت بالارتجال ، وعدم التقدير السليم لمختلف القوى الاقتصادية التى تؤثر فى ظروف العرض والطلب ، الأمر الذى أدى الى انسحاب كثير من الغزالين من ســـوق القطن المصرية ، والذى كان يعنى المضاربة بالقوت اليومى للشعب. ولا أدل على ارتجال السياسات الحكومية من تدخل الحكومة مشترية فى سوق القطن سنة ١٩٥١ مع أن الأسعار كانت قد بلغت عند تدخل الحكومة ١٧٧ ريالا مع وجود ضريبة قدرها ٢٠ ريالا لأن الحكومة

كما يبدو اعتقدت أن الأوضاع تبرر ارتفاعا أكبر فى الأسعار . وقد أدت هذه السياسات الى تدهور أسعار القطن كما يتضح من الجدول الآتى :

أسعار القطن سنة ١٩٥١ بالريال

الفترة	الاشمونى	الكرنك
يناير ١٩٥١	٩٧ر٤٦	١٦٧ر٣٤
ديسمبر ١٩٥١	٥٤ر٣٧	٩٧ر٧٦

كما أدت هذه السياسات الى انعدام الاستقرار واتساع نطاق تقلبات الأسعار ، وبلغت الفروق الواجب أداؤها على استحقاقى يوليو سنة ١٩٥٠ ويناير سنة ١٩٥٢ عدة ملايين من الجنيهات . وعندما تدخلت الحكومة مشترية فى سوق القطن سنة١٩٥١ تحملت الحكومة ٣٥ر٥ مليون جنيه فى شراء مليون وربع مليون قنطار ، ثم اضطرت الى بيع مخزونها بخسارة قدرها ١٢ مليون جنيه ذهبت جميعها الى جيوب المضاربين، فى الوقت الذى عانت فيه البلاد من موجات الغلاء الفاحش ونحن فى هذه العجالة لا نتعرض لتفاصيل الاحداث التى سادت فى أسواق القطن خلال السنين التى سبقت يوليو سنة ١٩٥٢ والتى يعتبرها الكثيرون من العوامل التى عجلت بقيام الثورة ، وانما نكتفى بالاشارة الى أننا كنا نسير فى طريق يؤدى بنا الى الهاوية والى الدمار .

وسطاء القطن ومظاهر التبديد والضياع :

ويتضح من العرض السابق أن الغبن الواقع على الفلاح لم يكن مجرد خلل فى الطريق التى تتحدد بها الاسعار ، وانما يتمثل أيضا

فى اقتطاع جزء من عائد الانتاج، يذهب به جهاز الوسطاء والسماسرة الذين يسيطرون على تجارة الداخل ويمثلون الصلة ما بين المنتج والمستهلك .

وجهاز الوسطاء ظاهرة عادية فى ظل نظام السوق الحرة الرأسمالية ، وهو على الجملة جهاز طفيلى يستغل الاضطرابات غير الطبيعية وعدم الاستقرار الذى يتميز به السوق الرأسمالى ، لاجتناء أكبر قدر ممكن من الارباح ، اذ أن الخدمات التى يقدمها الوسطاء لا تتكافأ اطلاقا مع أسعار هذه الخدمات ، كما أن فرص الربح غير المنظور التى تظهر نتيجة الاسعار تشكل مصدرا أساسيا من مصادر الدخل لهذه الطبقة .

ولقد بدأ ظهور هذه الطبقة مع بداية التحول فى السوق المصرية كسوق للأقطان. ولما كان هذا التحول قد تم نتيجة المخططات الاستعمارية فقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بأوضاع السوق فى ظل الحماية الاستعمارية ، ومن ناحية أخرى ارتبطت بالاجهزة المصرفية الاجنبية ، بل ان غالبية هؤلاء الوسطاء والعاملين فى مجال الخدمات التجارية للقطن ظلوا لفترة طويلة من الأجانب .

وتبدو المنافسة فى سوق القطن بالداخل بصورة لاتختلف عما نجده فى أسواق السلع الرأسمالية عموما ، فهناك عدد كبير من المتاجر ، تعمل كلها دون الكفاية ، وحجم مبيعاتها يقل من الحجم الأمثل . وترجع هذه الظاهرة الى أن كثيرا ممن يمتلكون مدخرات قليلة وتنقصهم المعرفة ، يدخلون ميدان تجارة القطن تحدوهم الرغبة فى المقامرة وتحقيق أرباح عاجلة ، والملاحظ أن كثيرا من هؤلاءالوسطاء يسقطون فى أول الطريق ، غير أنه يوجد باستمرار من هم على استعداد للقيام بدورهم .

وثمة ظاهرة أخرى فى السوق الرأسمالية ألا وهى ضراوة المنافسة الامر الذى يدفع بعض فئات الوسطاء الى محاولة القضاء على الفئات الاخرى ، أو القيام بعملها • فنحن نجد ان المصدر يلجأ الى انشاء مكاتب بالارياف ، وفى نفس الوقت نجد أن السمسار يصبو الى أن يكون زهارا أو تاجرا للشعر • وعلى الجانب الآخر قد يحاول بعض الوسطاء تدعيم نفوذه فى جزء من السوق عن طريق توثيق صلة بالمنتجين أو المستهلكين وتوفير ما يحتاجونه من خدمات، وسواء فى ذلك التاجر المصدر الذى يعد الانماط الخاصة ويعتبرها سرا من الاسرار أو تاجر القرية الذى يستأثر بمحصولها حتى ولو عرض منافسوه أفضل الأسعار •

ويحق لنا أن نتساءل عما تؤدى اليه هذه المنافسة من كفاية فى أداء الوظائف التسويقية المختلفة ، وعن دورها فى تخفيض تكاليف التسويق ؟ •

ان جهاز الوسطاء الذى كان يعمل بمعاونة البنوك الاجنبية والبنوك المصرية الخاضعة للمصالح الأجنبية كان محتما أن يحقق وظيفيا دورا مساعدا لتلك المصالح • فقد كانت هذه البنوك تشجع التجار على التوسع فى عملياتهم عن طريق منحهم القروض بفائدة مبالغ فيها قد تصل فى بعض الاحيان الى ١٥٪ من أصل القرض ، فيحاول التجار جهدهم التوسع فى عملياتهم ، حتى ولو آدى ذلك الى الشراء بأسعار لا تسمح بالتغطية فى نفس اليوم ، مستهدفين تحقيق أرباح تغطى نفقاتهم وفوائد القروض من عمليات المضاربة ، ثم ان البنوك كانت تقوم ببيع أقطانهم جبريا عند عجزهم عن تكملة المارج ـ احتياطى هبوط الاسعار، فيكون ذلك عاملا من عوامل تدهور الأسعار ومن الطبيعى أن يتحمل المنتج الصغير كل هذه الأعباء •

كما أن تعدد درجات الوسطاء وقيام كثير منهم بالعمل دون مستوى الكفاية أدى الى تضخم تكاليف التسويق ، ويدفعنا هـذا الى التفكير فى سبب عدم سيادة الوحدات الاقتصادية ذات الحجـم الامثل . وفى الواقع فان وجود المتاجر الصغيرة يعتبر ضرورة حتمية على الأقل من وجهة نظر كبار المتنافسين فى السوق ــ فان هــذه الفئة تحمل عبء جزء من تكاليف التسويق ، وان انتهى بها الأمر الى الدمار والبوار . ومن ناحية أخرى يؤدى الاحتكار المحلى ، أو الانفراد بجزء من السوق العالمية ، الى ارتفاع أثمان الخدمات التى يقدمها الوسطاء ، وبالتالى يؤدى الى كبر المعدل الاقتصادى فى هذا النوع من الخدمات .

وتدل الشواهد على أن كثيرا من الوسطاء تجرفهم دوامة المضاربة وقلما يغطى تاجر الداخل مشترياته ، وعلى نحو ما كان يفعله التاجر المصدر الذى كان يشترى دون ان يتلقى طلبا حقيقيا . ومن الطبيعى أن يلقى كل هؤلاء عبء خسارتهم على المنتج .

أما عن دور وسطاء القطن فى رفع مستوى الانتاج ، فنحن نجد أنه من الطبيعى أن تؤدى هذه الفوضى التى كانت ضاربة فى سوق القطن الى تدهور الانتاج ، ذلك أن التقلبات المستمرة فى الأسعار ، نتيجة التلاعبات المحلية أو العالمية ، تجعل ارتباط السعر بالقيمة ارتباطا غير منتظم . ان هذه التلاعبات أدت فى بعض الاحيان ــ الى تقرير أسعار أعلى للأصناف الاقل جودة أو الرتب الأقل مرتبة . ومن هنا كان الفلاح يهمل فى رعاية محصوله . ومن هنا تركزت محاولات الوسطاء فى خلق الرتب الصناعية ، وفى خلط الاصـناف المتقاربة ، وان أدى هذا الى عدم تجانس الرتبة والتيلة ، والى تدهور أصناف ممتازة من القطن المصرى .

الوسطاء وتجارة القطن بالداخل :

من الطبيعي أن تتجسم كافة مظاهر التبديد والضياع التى تشمل السوق الرأسمالى فى النهاية لكى يتحملها الفـــلاح المكافح البائس وفى الواقع لا يمكن القول بأنه كان هنــــاك تقييم علمى موضوعى وانما كانت هناك عمليات نصب وأحتيال وانتهاز حاجة الفلاح الملحة .

فالانتاج لغرض السوق وبخاصة فى سلعة مثل القطن تمكث فى الأرض فترة طويلة أظهر حاجة الفلاح الماسة لتوفير احتياجـات الزراعة ، ومقابلة احتياجاته الجارية ، لذلك ارتبط التوسع فى زراعة القطن من هجرة رءوس الاموال الأجنبية وانشاء المحـــاكم المختلطة وأجاز القانون الفائدة على رءوس الأموال ، كما أجاز عمليات الرهن .

غير أن البنوك التجارية فى مصر امتنعت منذ نشأتها عن اقراض صغار المنتجين بضمان أقطانهم أو برهن عقاراتهم ، ويرجع ذلك الى تخصص هذه البنوك فى تمويل التجارة ، والى عجز صغار المزارعين عن تقديم الضمان الكافى ، بجانب ما يحيط عمليات الاقراض الزراعى من مخاطر كثيرة ، مثل تعرض الانتاج الزراعى للتقلبات الكبيرة فى الانتاج والأسعار وطول الدورة الانتاجية .

ولهذا كان صغار المزارعين يلجئون الى تجار القطن والى المرابين لتوفير حاجتهم الماسة للقروض ، وقد استغل المقرضون حاجة الفلاح وجهله بصورة أدت الى تجريد كثير من المزارعين من ملكياتهم ، ويلاحظ أن أغلب الملكيات الكبيرة للأجانب انما جاءت من هذا الطريق .

ويلاحظ أن استمرار هذه الأوضاع كان من شأنه أن يقضى على الملكيات الصغيرة قضاء مبرما ، مما اضطر الحكومة الى تخصيص مبلغ لاقراض صغار الزراع ، ثم عهدت الى البنك الأهلى للقيام بهذا الدور . ولما كان هذا يتعارض مع وظيفـة البنك الاهـــلى ــ البنك المركزى

للدولة ـ فقد استدعى الامر انشاء البنك الزراعى ، ليقوم باقراض الزراع • غير أن أعمال هذا البنك قد تعطلت بسبب عدم جواز الحجز على الملكيات التى تقل عن خمسة أفدنة •

ولما زادت وطأة الكساد فى الريف المصرى سنة ١٩٣١ ، اتجهت الحكومة الى انشاء بنك التسليف الزراعى ، وبالرغم من أن الهدف الأساسى من انشائه كان معاونة صغار الزراع ، الا أن تمسكه بضمان الأرض حال بينهم وبينه ، لتعقد اجراءات الضمان ، ولأن كثيرا من الفلاحين لا يهتمون بتسجيل ملكياتهم •

ويمكن القول : ان حاجة الفلاح الى المرابى ، والى تاجر القطن، ظلت قائمة باستمرار ، وقد قسمت هذه الفئات الريف المصرى الى مناطق نفوذ ، ولم يكن الفلاح يستطيع أن يتعامل مع غير تاجـــر القرية ، لارتباطه به فى علاقات متداخلة ومتشابكة • كان التاجر يحدد السعر كيفما تراءى له ، ويغالط فى حساب فوائد القرض ، ويبخس رتبة القطن ، ويطلب سماحا فى الميزان ، ثم يقسم بأغلظ الايمان بأنه مغبون فى الصفقة ، وأن خسارته لا حد لها •

وبالاضافة الى بيع القطن بضاعة حاضرة ، وجدت طريقة البيع بتعاقدات صيفية أو البيع تحت التحديد ، وهى الطريقة التى كان يتبعها كثير من أصحاب الملكيات المتوسطة • وكان تاجر القطن يغرى المزارعين على الارتباط بتوريد كمية من الاقطان بعد الجنى ، وفى مقابل التعهد بتوريد الأقطان كان المنتج يحصل على جزء من الثمن مقدما (أثناء فترة الزراعة) ، أما باقى الثمن فكان يتحدد حسب أسعار السوق فى يوم يختاره المنتج خلال فترة تتحدد فى العقد • وكان لهذه الطريقة كثير من المساوىء مما دفع الى المطالبة بالحد من اتباعها وأبرز هذه العيوب :

١ ـ كان الزراع يتورطون فى الارتباط بتوريد كميات لا يمكنهم توريدها ، فيلتزمون بدفع غرامات كبيرة أو استكمال تعهداتهم بالشراء من السوق الحاضر بأسعار تزيد عن الأسعار التى يبيعون بها محصولهم ·

٢ ـ كان التجار يستغلون ظروف المزارعين والتزامهم بتوريد المحصول فى فرض شروط تعسفية ، وفى التلاعب فى تقرير رتبة القطن الزهر، بحيث يقل ثمن المحصول كثيرا عما لو بيع بضاعة حاضرة ·

٣ ـ احجام المزارعين عن تحديد الاسعار الا فى نهاية المدة المحددة أملا فى ارتفاع الاسعار ، مما يؤدى الى تراكم أوامر القطع وهبوط الاسعار فى الوقت الذى كان تشتد فيه حاجة السوق الى العناصر الصعودية ·

وفى الاستعراض السابق لتاريخ القطن فى مصر فى ظل الحكم البريطانى وسيطرة الامبريالية ، نجد أنه كان نموذجا لهذا الارتباط المشئوم بين اقتصاد تام متطور ، اقتصاد امبريالى ، وبين اقتصاد ناشىء متخلف تخضع فيه مصر خضوعا كاملا لمقدرات السياسة والاقتصاد البريطانيين · وخلال الفترة الاولى من هذا التاريخ كان حاكم مصر الأعلى والمطلق هو المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وصحيح أن كفاح مصر الوطنى طوال هذه المرحلة سياسيا واقتصاديا لم يتوقف ، الا أنه لم يؤت ثمراته المرجوة حقا الا فى المرحلة الثانية ، التى بدأت عقب الحرب العالمية الأولى ، والتى افتتحت بالثورة المصرية المشهورة والتى دخل فيها كفاح مصر دورا جديدا .

فى هذه المرحلة انطلقت قوى الشعب الوطنية ، وأخذت مراكز الاستعمار تتزعزع ، وأخذ الكيان الاقتصادى لمصر يتبلور ، وتمكنت

مصر من انشاء صناعة جديدة وبنك وطنى جديد ، وفرض بعض نظم الحماية الجمركية • الا أنه نظرا لظروف كثيرة ولضيق أفق القيادات الوطنية • فى ذلك الوقت وانتهازية بعضها ، كان هذا التخلص من السيطرة الاستعمارية محصورا فى حدود ضيقة للغاية ومصحوبا بكثير من التخبط والقلق وفقدان الهدف والثقة ، وكانت نشأة الصناعة المصرية والرأسمالية الجديدة فى أحضان العلاقات مع حكم الاقطاع والاستعمار فى تحالف معهما •

وأصبح الثالوث الذى يحكم مصر، هو ذلك التحالف غيرالمقدس الذى يضم الاستعمار والاقطاع والرأسمالية • وقد أدى هذا الى نتائج اقتصادية وخيمة وأوضاع اجتماعية سيئة وظلت مصر دولة زراعية فقط — فى أساسها وانعكس هذا فى الصورة الاجتماعية ، فأصبحت الطبقات الاساسية فى مصر هى تلك المرتبطة بالزراعة والتى انقسمت الى اقطاعيين وكبار ملاك الارض ، يستعبدون ويستغلون الطبقات الدنيا من فلاحين صغار ومستأجرين وأجراء •

وهكذا نجد أن الكفاح الوطنى تحت ظل هذه التيارات القديمة فقد هدفه ومضمونه وانتهى الى طريق مسدود مظلم ، وكان من المحتم أن تتغير هذه الاوضاع وان يحدث الانفجار وتقوم الثورة التى تضع الكفاح المصرى على الطريق الصحيح ليمضى نحو أهدافه متخلصا من كل العوائق والأغلال •

القسم الثانى

السياسة القطنية فى ظل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

بدأت مصر كلها عهدا جديدا بقيـــام الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكان من الطبيعى أن تمتد الثورة لتشمل كل المجالات ، بما فيها الأوضاع الاقتصادية المتخلفة التى كانت البلاد تتخبط فيها . وقد وجهت الثورة اهتمامها فى السنوات الأولى الى هدم عمد النظام القديم وأنقاضه ، وطرد جيش الاحتلال القائم على أرض الوطن ولكنها ما كادت تنهى هذه المهمة حتى اتجهت بكل قوتها الى وضع أساس جديد لبناء البلاد اجتماعيا واقتصاديا . ولا نغالى اذا قلنا : ان الثورة بما تمثل من وعى مصر الجديد ، قد انتقلت بالموقف فى جملته الى مستوى جديد تماما ، فمن ظل أوضاع كانت ظلال بريطانيا تسيطر فيه على وجه الحياة المصرية ، أصبحت مصر حرة مستقلة فى وسط هذا العالم الملىء بالمتناقضات وألوان الصراع المختلفة ، تعتمد على شعبها وقوتها الذاتية ، ولا تستمد قوتها من أى سند خارجى ، مواجهة مشـــكلات العصر وقضــــاياه ، مطالبة بحلول جديدة ، حلول ثورية ، تنهض على أساس من الاعتماد على النفس ، بعد دراسة لكل جوانب الواقع الدولى المعاصر ، وحساب علمى دقيق لكل عناصره وتفاعلاته .

ومن هنا نجد أنفسنا فى حاجة الى القاء نظرة أعم وأشمل نحيط فيها بالظروف الجديدة للتجارة الدولية التى تقتحمهـا مصر لأول مرة ، حرة مستقلة ، ومدى تأثير هـذه الظروف على محصولها الأساسى .

الفصل الخامس

الظروف الراهنة لتجارة القطن الدولية

أولا : أهمية صادرات الخامات للدول النامية :

تعتمد كثير من البلاد النامية ــ الى حد كبير ــ على تصدير محصول أو محصولين من الحاصلات الزراعية أو الاستخراجية . وقد لاحظت خبراء الأمم المتحدة أن أسعار هذه المحصولات قد انخفضت بنسبة الثلث بالقياس لأثمان المنتجات الصناعية خلال الفترة من ١٨٧١ ــ ١٩٣٨ . وبالنسبة للقطن فقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه فى ٦٦/١١/٢٤ « أن أسعاره قد هبطت بالقصد المقصود خلال السنوات الخمس عشرة الماضية الى النصف تقريبا ، على حين أن السلع المستوردة التى تصدرها لنا الدول المتقدمة زادت أسعارها الى النصف تقريبا خلال هذه المدة » .

وعموما تبدو هذه الظاهرة غير منطقية ، ولاتتمشى مع مبدأ طبيعى فى نظرية الاقتصاد وهو مبدأ الندرة . فما المعروف أن التوسع الزراعى ــ بحكم ظروف الزراعة نفسها ــ أبطأ كثيرا من النمو الصناعى ، مما يدعو الى التفوق السعرى للحاصلات الزراعية على منتجات الصناعة لكن هذه القوانين الطبيعية للسوق تتوقف عن العمل عندما تتدخل فى السوق أطراف متقدمة اقتصاديا ، ولها أوضاعها الاحتكارية البارزة ، ففى تلك الظروف تعمل الاحتكارات على استغلال مركزها الممتاز فى فرض نوع من

علاقات التبادل غير المتكافئة . وذلك هو ما أشار اليه الرئيس جمال عبد الناصر حين تحـــدث عن القصد المقصود فى هـــذه العلاقات الظالمة .

وبالاضافة الى ذلك تعانى البلدان النامية من زيادة المـدى الذى تتقلب فيه أسعار المواد الأولية ومن تعرضها لتقلبات عنيفة ومفاجئة تكون شديدة الوطأة على اقتصادياتها .

وتحاول البلدان النامية تطوير اقتصادياتها كى تتمكن من تحطيم هذه العلاقات الجائرة ويتطلب هذا التطوير انفاقا موجها ولآماد طويلة دون أن يتحقق من وراء ذلك عائد ملحوظ فى المدى القصير . وعلى سبيل المثال يستدعى الأمر اقامة الســـدود ، واستصلاح المناطق المجدية ، واكتشاف الثروات المعدنية ، واقامة وتطوير الصناعة الثقيلة . وبريطانيا نفسها وهى أول دولة قامت فيها الثورة الصناعية لم تصل الى مرحلة الانطلاق الا بعـد أن استنزفت دماء المستعمرات ، وحققت أرباحا هائلة من تجارتهـا الخارجية . وكما قال الميثاق : « اذا كانت بريطانيا قـد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة الغزل والنسيج بلانكشير فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا ينقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى » .

وتدرك الشعوب النامية بعد تخلصها من الاستعمار ضخامة التحديات التى تواجهها ، خصوصا أنها بجانب حاجتها الى الكثير من المال للاستثمار — تعانى من كثير من مظاهر التبديد والضياع التى تراكمت عبر قرون طويلة من الاستعمار ، سواء كانت هـذه المظاهر فى صورة وسطاء أو متعطلين أو اسراف فى الاستهلاك ، أو انصراف عن استثمار كثير من الموارد المتاحة ، أو نقص غير عادى في الخبرة والتكنولوجيـــا ، وفى اعداد الخبراء والفنيين والعمال المهرة .

ومما يزيد تعقيد الأمر أن تخفيض الاستهلاك لزيادة الاستثمار يصبح أمرا غير مرغوب فيه ، مادامت الغالبية العظمى من أبناء الشعب من ذوى الدخول المحدودة ، الذين طالت عليهم فترة الحرمان . بل على النقيض من ذلك نجد أن الدولة تعمد الى التوسع فى الخدمات ، والى القضاء على التوزيع المنحرف للدخول ، والى رفع مستوى المعيشة المنخفض .

هل تقنع الدولة — اذن بمستوى منخفض من الاستثمار ؟ ان ذلك أمر مرفوض فى كل سياسة صحيحة ، لأنه يؤدى الى زيادة الهوة بين الدول المتقدمة والنامية ، والى زيادة الفقر ، والانخفاض فى مستوى المعيشة . ولابد اذن على الدول النامية التى تريد أن تجنب نفسها هذه الأوضاع المتخلفة أن تبحث عن سبل لزيادة استثماراتها .

وفى مقدمة هذه السبل أن تعمل على زيادة صادراتها من حاصلات التصدير الزراعية والاستخراجية ، خصوصا وأن تخصصها لفترة طويلة فى انتاج هذه الحاصلات يقلل الى حد كبير من الجهود التى ينبغى بذلها فى هذا الميدان ، ومن هنا تبدو الأهمية الخاصة للقطن المصرى فى تمويل خطة التنمية .

ومحصول القطن يتمتع بمركز الصدارة بين حاصلات التصدير ، ولا يعود هذا الى مجرد الاستمرار التاريخى فحسب، بل للميزات التجارية للقطن فى الأسواق الدولية . وتعتبر مصر من أولى الدول المنتجة للأقطان طويلة التيلة بالذات . وقد بذلت جهود دائبة للارتفاع بمستوى الأقطان المصرية وللوفاء باحتياجات مصانع الغزل سواء من ناحية الأصناف أو الرتب .

وليس أدل على ما تتمتع به الأقطان المصرية من سمعة طيبة فى أسواق الغزل الخارجية من اعتماد بعض المصانع على القطن

المصرى اعتمادا يكاد كليا ، الأمر الذى هددها بالتوقف عندما توقفت التجارة الخارجية أثناء العدوان الثلاثى على مصر . أن القطن المصرى يتمتع بمزايا عديدة والخواص التكنولوجية لتيلته تجعل معظم المستهلكين يفضلونه في كسائهم . وتحتاج صناعة الملبوسات غير القابلة للتكرمش ، والمقاومة للتمزق والبلى الى القطن الأطوال تيلة ، لما يتميز به من طول التيلة ومتانتها ، كما تحتاج اليه صناعة الخلائط حتى يقلل من عيوب الألياف الصناعية مثل ضعف متانتها خاصة وأن خواص القطن تساعد على خلط ومزج هذه الألياف .

ويبدو من هذا أن دور القطن ليس مجرد حجم الفائض الاقتصادى زيادة كبيرة ، بل ان له أهميته البالغة ، باعتباره المصدر الأول لتوفير العملات الأجنبية التى يلزم توفيرها لاستيراد ما تحتاجه لخطة التنمية من الخارج . وللقطن تفوق ملحوظ على سائر محصولاتنا فى هذه الناحية اذ توضح الدراسة الاقتصادية أنه فيما عدا محصولات الفاكهة والخضر ــ يعد القطن من أكثر الزروع ربحا ، والتحول عنه يعنى هبوط مستوى القيمة الانتاجية لانتاج الفدان .

أشار كثير من الاقتصاديين أنه من الأربح لمصر أن تنتج قطنا تبادله بالقمح على أن يزرع القمح محل القطن فقد حصلت وتحصل مصر على انتاج فدانين من القمح بزراعة فدان من القطن . ويوضح الجدول الآتى صافى دخل زراعة الفدان من بعض المحصولات المختلفة .

صافى دخل الفدان بالجنيه سنة ١٩٥٧

حاصلات شتوية		حاصلات صيفية		حاصلات نيلية		فاكهة وخضر	
المحصول	الدخل بالجنيه	المحصول	الدخل بالجنيه	المحصول	الدخل بالجنيه	المحصول	الدخل بالجنيه
برسيم	٣٢ر٢	قطن	٤٩ر٥	ذرة نيلى	١١ر٤	فاكهة	١٠٧
عدس	٢٨ر٣	قصب	٤٦ر٩			خضر شتوية	٤٠
بصل	٢٢ر٥		٣٥ر١			خضر صيفية	٢٩
		قمح	١٦ر٢				

ولا تقتصر مزايا القطن على أفضليته بالنسبة للتصدير ، بل ان له دوره أيضا فى الانعاش الاقتصادى فى الداخل ، اذ يسهم في تخفيف البطالة المقنعة فى الريف فالقطن من أكثر المحصولات استغلالا لوفرة العمل فى القطاع الزراعى فبينما يحتاج فدان القمح الى ٢٨ يوما من أيام العمل ، وفدان الفول السودانى الى ٥٢ يوما ، يحتاج فدان القطن ٨٣ يوما . ومن ناحية أخرى ما ان تنتهى عمليات الجنى فى الحقول حتى تظهر مجالات جديدة للعمل فى الصناعة التجهيزية للقطن من حليج وكبس ، كما أن تصنيع جزء متزايد من المحصول يفتح مجالات جديدة للعمل .

أما بالنسبة للحاصلات التى تتفوق على القطن فى الربح مثل الخضر والفاكهة فان امكانيات التوسع فى انتاجها محدودة ، ولا سيما فى الظروف الحالية ، فمن ناحية هناك صعوبة ملموسة فى توفير رأس المال اللازم لبدء الانتاج ، ومن ناحية أخرى تقل هذه الحاصلات عن القطن فى المزايا التصديرية .

وعلي سبيل المثال تحتاج زراعة الفاكهة الى رأسمالى كبير فى الوقت الذى لا تؤتى فيه ثمارها الا بعد فترة طويلة لا تقل عن اربع سنوات ، كما تحتاج الى ترتيبات خاصة فى توفير ميـــاه الرى . ويعوق زراعة الفاكهة والخضر عموما عدم توافر الأصناف الممتازة ، واحتياج زراعتها الى نوع خاص من الخبرة والمهارة ، كما أن عمليات الجمع والفرز التدريجى تحتاج الى خبرة وترتيبات فنية ، وبجانب ذلك هناك ضرورة قيام صناعات التعبئة والحفظ، لصعوبة التصرف فى المنتج مباشرة ، وأخيرا يحتاج الأمر لدراسة الأسواق الأجنبية وتوفير احتياجاتها وتعريف المستهلكين بهـــا . ولا ريب أن زراعة الفاكهة والخضر تعتبر سياسة ناجحة ولكن ذلك يمكن أن يتم فى المدى الطويل . وقد بدىء فعلا فى احـــلال زراعتها محل القطن فى المحافظات القريبة من القاهرة .

ويعترض البعض على زيادة انتاجنا من القطن بدعوى أن القطن المصرى يتمتع بمراكز احتكارى ، وأنه فى ظـــل الاحتكار لا جدوى من زيادة الانتاج ، .. لأن المحاصيل الكبيرة تخفض ثمن القنطار والمحاصيل الصغيرة ترفعـــه . وفى الحقيقة فان درجة الاحتكار تتناقص على مر الزمن ، لقد مكنت التطورات الحديثة فى الصناعة ، من احلال الأقطان الأقل طولا محل الاقطان طويلة التيلة ، وفى نفس الوقت دخلت بلاد كثيرة ميدان انتاج الأقطان طويلة التيلة ، وتوسعت بلدان أخرى فى انتاجها ، وأصبح القطن يعانى من منافسة الألياف الأخرى ، كما أخذت عقبـــات أخرى تنهض فى طريق تجارة القطن الدولية ، ولكل هـــذا يقال : ان القطن المصرى يحظى بتفضيل الغزالين ، ولكن هـــذا التفضيل لا يرقى الى مرتبة الاحتكار .

وعلى ذلك فان زيادة انتاجنا من القطن تؤدى بالضرورة الى زيادة فى دخلنا القومى ، وفى حصيلتنا من العملة الصعبة . غـــير

أن هذا لا يعنى التوسع الأفقى في زراعة القطن ، بأن يزرع مثلا فى الأراضى الجديدة التى يجرى استصلاحها ، فالقطن محصول مجهد ، لا يلائم هذا النوع من الأراضى حديثة الخصوبة . وأوفق المحاصيل لتربة هذه الأراضى محاصيل الخضر والفاكهة ، ومحاصيل الزيت والعلف الأخضر ، وهذه المحاصيل تسد ناحية من نواحى العجز فى الاستهلاك المحلى وتحقق التوسع التدريجى فى تصنيع القطاع الزراعى ، وتبعد عنا الضغوط الاستعمارية التى تنتهز حاجة الشعب لرفع مستوى معيشته فى فرض سيطرتها وشروطها التعسفية .

لذلك تهدف خطط التنمية الاقتصادية الى استقرار الرقعة المنزرعة قطنا على ما هى عليه ، مع زيادة انتاجية الفدان بتحقيق الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج سواء كانت أرضا أو قوى عاملة أو سلعا ، رأسمالية أو تنظيما وادارة مزرعية .

ومن الجدير بالذكر انه في السنوات الأخيرة تمكنت بلدان كثيرة من تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج ، ومن أبرز الأمثلة الاتحاد السوفييتى الذى ينتج قطنه فى منطقة تعلو معظم مناطق الانتاج القطنى شمالا وتنخفض فيها درجة الحرارة الى ٥١٠ مئوية تحت الصفر . والجدل الآتى يوضح التغير فى انتاجية القطن فى عدد من البلاد .

متوسط انتاجية الفدان بالقنطار

بيان	متوسط السنوات ٣٤ ـ ٣٨	متوسط السنوات ٥٣ ـ ٥٧
روسيا	٢ر٩٢	٦ر٤٤
مصر	٤ر٧٨	٤ر٧٠
المكسيك	٢ر١٦	٤ر١١
الولايات المتحدة	٢ر١٢	٣ر٩٢

ومن الطبيعى بالنسبة لسلعة عالمية مثل القطن ، تنتج فى عدد من البلدان ، وتصنع فى عدد لآخر من البلدان ، ويستهلكها معظم سكان العالم ، أن نجد مجموعة هائلة من القوى التى تؤثر فى سوق القطن . لقد تأثر سوق القطن بالسياسة التى تتبعها الولايات المتحدة ، ازاء مساندة الأسعار وبيع أقطانها للأسواق الخارجية بأسعار تقل عن أسعار البيع الداخلية . كذلك لجأت الولايات المتحدة الى تقديم معونات مختلفة لتمويل صادراتها للبلاد المختلفة . والى بيع محصول القطن بالعملات المحلية للبلاد المستوردة وتخصيص حصيلة هذا البيع لأغراض الأمن المتبادل بين هذه الدول أو لأغراض أخرى يتفق عليها ، كما يقدم بنك الاستيراد والتصدير السلفيات لتمويل مبيعات أمريكا القطنية الى النمسا واليابان . ويتأثر سوق القطن بخطط السنوات الخمس التى تنفذها حكومة الصين الشعبية والتى يراعى فيها مستويات استهلاك وتصدير المنسوجات القطنية . ومن العوامل التى أثرت فى سوق القطن ، دخول بلدان كثيرة ميدان انتاج الأقطان طويلة التيلة ، وتفضيل كثير من الزراع فى أمريكا اللاتينية لزراعة القطن عن القمح . وهناك أيضا تطور الأبحاث والدراسات التى تجرى حول الألياف الطبيعية والصناعية ، ومحاولة ايجاد حاصلات جديدة تحل محل القطن ، بل اننا نلمس تغيرات الأذواق ، واختلافات خطوط المودة من عام لآخر . ان هذه المشكلات ليست الا انعكاسا للمشكلات العامة لتصدير المواد الخام والتى سنلقى عليها الأضواء فيما يلى :

ثانيا : مشكلات تصدير المواد الخام فى الدول النامية :

(أ) مشكلة التبادل غير المتكافىء مع الدول المتقدمة

ان هذه المجموعة الهائلة من القوى والمؤثرات ـ والتى أشرنا الى بعض منها ـ والتى تؤثر فى سوق القطن الدولية ، يجب ألا تبعد

أنظارنا عن الأسباب والمشاكل الأساسية التى نعانى منها كدولة منتجة ومصدرة للقطن ، والتى تعانى منها الدول النامية عموما ، وكما قال السيد الرئيس : « اننا نواجه مع غيرنا من الدول المنتجة للمواد الخام والمصدرة لها ضغوط الدول الصناعية المتقدمة تسعى الى هدف مزدوج تحتفظ فيه بمستويات المعيشة العالية لشعوبها .. هذا الهدف المزدوج هو تخفيض سعر المواد الخام ، وفى نفس الوقت رفع سعر السلعة المصنوعة » .

ان الاستعماريين قد فرضوا منذ أمد بعيد نظاما لتقسيم العمل الدولى بين البلدان المنتجة للخامات الأولية والبلدان الصناعية . وبسبب سيطرة الدول المتقدمة ، وعدم مرونة هيكل الانتاج فى البلدان المنتجة للخامات الأولية ، فانها لا تستطيع الافادة من مزايا تخصصها ، أما من يفيد أولا وأخيرا فهو الاقتصاد المتقدم المسيطر الذى يملك ناصية الأسعار .

وقد أوضحت الدراسة التاريخية كيف تخصصت مصر فى انتاج محصول القطن ، وكيف أصبح قطاع التصدير من أكثر قطاعات الاقتصاد تنظيما ليغذى الصناعة القطنية بلانكشير ، التى كانت تستهلك نصف محصول القطن المصرى . ولكن الاحتكارات الضخمة قابضة على التجارة عن طريق أصحاب البنك البريطانيين ، كانت انجلترا تفرض علينا أسعارا زهيدة مقابل محصولنا الرئيسى .

وبين حين وآخر ينبغى علينا البعض اعتمادنا على القطن قائلين : انه قد استقطب حياتنا ، أن نداء قويا ينبعث فى جميع الدول النامية بالتحول عن الزراعة أو الصناعة الاستخراجية . غير أن هذا ليس مطلبا يسيرا على أى حال . وتجد عوامل الانتاج المشتغلة فى هذه القطاعات صعوبة غير محدودة تعوق دون تحولها الى الصناعة بسهولة

أن المحالج الضخمة لا يمكن تحويلها الى مصانع الجرارات على سبيل المثال والعمال الريفيون لا يمكنهم اكتساب المهارة العالية المطلوبة للصناعة ببساطة بل يمكن القول : « ان الموارد المادية والقوى البشرية المستثمرة فى هذه القطاعات قد استغرقت ، وأنه لا مناص من استمرار استخدمها فى الزراعة أو الصناعة الاستخراجية ــ والى أمد طويل ــ مهما يكن المدى الذى تصل اليه الأسعار فى تدهورها .

ومع ذلك فان الظروف الاقتصادية قد تخدم البعث الاقتصادى للدول النامية بمواردها الطبيعية الكبيرة وبتعداد سكانها الكبير ، وأجور عمالها المنخفضة ، وبالثورات الاجتماعية الناهضة فى ربوعها . ومن الواضح أن هذه البلدان لها مستقبل عظيم فى الناحية الاقتصادية ، اذا استطاعت أن تختار طريقها الخاص فى التنمية الاقتصادية بحيث يحقق لها التحرر الاقتصادى ووضع حد للسيطرة الاستعمارية .

(ب) مشكلة عدم استقرار أسعار صادرات المواد الخام

ولا يمكننا عند الحديث عن صادرات المواد الخام أن نغفل الاشارة الى زيادة المدى تتقلب فيه الأسعار . ان تقلبات الأسعار اذا لم يكن لها ما يبررها تضر بالمنتج كما تضر بالمستهلك ، فالصناعة الحديثة تقوم على حساب دقيق للتكاليف ، واحتمالات الربح والخسارة ، وبالنسبة للمنتج فان عدم استقرار الأسعار يضع دخله فى يد القدر ويخلق عنده شعررا بعدم أهمية العمل ، وتدفعه الى التراخى في العناية بمحصوله . ولا شك أن الدول النامية أحوج ما تكون الى استقرار الأسعار ، فصادرات المواد الخام هى مصدر دخلها الرئيسى ، وبالاضافة الى ذلك فان استقرار الأسعار

يجعل حساب المستقبل ممكنا وسهلا ، ويساعد فى رسم وتنفيذ خطط التنمية .

وتتقلب أسعار الخامات الأولية بدرجارت كبيرة ،وربماكانت تقلبات الأسعار شديدة الوطأة بالنسبة للخامات الزراعية . ويرجع هذا الى أن الزراعة بطبيعتها عملية بيولوجية .

ومن نافلة القول أن نذكر أن الجزء الأكبر من تقلبات الأسعار يمكن ارجاعه الى ظروف الأسواق العالمية والمحلية ، ويتضح هذا من دراسة تقلبات الأسعار بالنسبة لسلعة عالمية مثل القطن . ولهذا نجد أسعار القطن شديدة الحساسية وسريعة التقلب مع كل تغير فى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

كذلك نجد أن أســـواق القطن التقليدية توجـد فى البـلاد الرأسمالية ، ومن لطبيعى أن تتأثر أسعار القطن بأحـوال الأزمة والرخاء التى تتناوب هـذه البلدان . بل يمكن القول بأن البلدان المنتجة للقطن والخامات الأخرى كانت تستورد الأزمة كما تستورد الرخاء ، ولا سيما فى حالة اعتمادها على محصول واحد وســـوق واحدة .

كما تتقلب الأسعار بسبب عدم تعادل العرض والطلب فى الزمن القصير ، والمعتاد أن تقلبات الأسعار والربحية لهذا السبب تكون شديدة الوطأة . فمن ناحية نلاحظ صعوبة تنظيم العرض ، ومن ناحية أخرى نلاحظ عـدم انتظام الطلب على القطن ، فالمغازل الأجنبية تتطلب كميات ضخمة فى أوائل سنوات عملها المالية وهى بعد لا تجزىء طلباتها على دفعات منتظمة ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة معدلات اختلاف الأسعار .

وبالرغم من أن دور المضاربة يأتى عند عدم توازن العرض والطلب عن طريق خلق عرض اضافى عندما يزداد الطلب ، أو عن طريق خلق طلب اضافى عندما يزداد العرض ، بقصد زيادة استقرار الأسعار ، الا أن مجريات الأمور أوضحت نقيض لك . ان المكاسب الطائلة التى يحققها تكتل المضاربين ، انما تكون على حساب زيادة موجات الهبوط والارتفاع . كما أن زيادة أرباح المضاربين تؤثر بصفة خاصة على دخل المنتجين الزراعيين نظرا لسيطرة الغزالين الاجانب .

ما هو دور الدول النامية ؟

وخلال الفترة الأخيرة زادت حدة المنافسة فى مواجهة القطن المصرى ، ولا سيما القطن الطويل التيلة وذلك نتيجة عدة اعتبارات :

١ ـ توسع البلدان المنتجة للأقطان طويلة التيلة ، ودخول بلدان جديدة فى هذا الميدان ، فى الوقت الذى نتبع فيه سياسة تحديد الانتاج .

٢ ـ ان لتطورات التكنولوجية الهائلة فى صناعة القطن قد جعلت في الامكان الحصول على نمر عالية من الغزل من الأقطان الأقل طولا . وبهذا أصبحت المنافسة تواجه القطن المصرى من هذه الأقطان .

٣ ـ منافسة الألياف الصناعية الأخرى .

وبالرغم من أن مصر تنتج أكثر من ٥٠٪ من الانتاج العالمى للأقطان الأطول تيلة ، الا أن سياسة أمريكا القطنية ـ بصفتها أكبر منتج للأقطان فى العالم ـ تؤثر فينا الى مدى بعيد ، ويبدو تأثير الولايات المتحدة فى اتباع سياسات لا قبل لنا بمجاراتها ومنها :

١ ــ البيع بأسعار دون الأسعار العالمية .

٢ ــ البيع بآجال طويلة جدا وبسعر فائدة منخفض .

٣ ــ البيع بعملات البلاد المشترية .

٤ ــ تخصيص حصيلة البيع لأغراض معينة مثــل برنامج الأمن المتبادل .

٥ ــ منح اعانات عينية للتصدير .

ويعتبر السودان المنافس الأول لمصر فى انتاج الأقطان الطويلة التيلة ، واعتبارا من سنة ٩١٥١ أخذت السياسة البريطانية فى تزكية حدة المنافسة ، وعملت باستمرارا على تشجيع اســتيراد الأقطان الأفريقية غير المصرية ، وقد سار السودان فىهذه السياسة بقدم ثابتة ، ووجه اهتمامه الى زيادة كمية الانتاج أكثر من اهتمامه بالأسعار ، ووقف ضد كل اقتراح دولى لتحديد كمية الانتاج ، الذى زاد عن امكانيات الاستهلاك . كما دأب على طرح محصولهفىمختلف الأسواق بأسعار منافسة . ولا شك فى أن لهذا الموقف الانعزالى نتائجه الضارة . لأن استمرار تدهور الأسعار لا يخدم الا الاستعمار، ويضيف فى نفس الوقت كثيرا من الاعباء على الدول النامية .

وتمثل الاتحادات الاقتصادية مع البلدان الاستعمارية شــكلا من أشكال الاستعمار الجديد . لقد أدرك الاســتعمار أن فى امكانه توسيع ســوق منتجاته الصناعية ، وتشــجيع التخصص الدولى ، مادامت الدول النامية فى حاجة الى رأس المال والبضائع والخدمات ويبحث الاستعمار عن زعماء الدول النامية الذين تجذبهم الاشتراكية الحديثة وخصوصا تلك التى تهدف الى زيادة الانتاج الزراعى والى زيادة الخامات الاستخراجية . ويؤكد الاستعمار أهمية النظرة

البعيدة الى تنمية صادرات الخامات ، لا من أجل تصنيع البلاد النامية ، ولكن من أجل تغطية فوائد القروض ومقابلة الزيادة فى واردات السلع الاستهلاكية .

وفى الفترة الراهنة نجد أن بعض الدول الصناعية قد نجحت فى التكتل وفى نفس الوقت ضمت اليها المستعمرات ومناطق النفوذ ، وبالرغم من المعاملة التفضيلية التى تتمع بها الدول المنتجة للخامات الأولية ، فان هـذا الأسـلوب فى التنمية يجعلهـا تدور فى فلك الاقتصادية النامية ، كما يؤدى الى مزيد من التدهور فى أسعار الخامات الأولية .

ومن الجدير بالذكر أن تجارة القطن المصرى مع دول غرب أوروبا قد تأثرت ، بانشاء السوق الأوروبية المشتركة ، كما أتاحت هذه السوق فى نفس الوقت مزيدا من السيطرة على أسعار الخامات ، الأمر الذى دعا الدول المجتمعة فى المؤتمر الاقتصـادى الآسـيوى الافريقى الى تبنى قيام اتحاد منتجى الخامات الأولية ولا سيما القطن والشاى والمطاط .

ومن خلال السنوات التى أعقبت مؤتمر باندونج برزت فكرة تضامن الدول المنتجة للخامات الأولية ، للعمل على اقرار سياسة موحدة للأسعار . وعقدت مؤتمرات متعددة ، منها مؤتمر التضامن الافريقى الآسـيوى ، ومؤتمر الدار البيضـاء ومؤتمر دول عـدم الانحياز ، ومؤتمر القمة الافريقى ، ومؤتمر القمة للدول النامية والمؤتمر الدولى للتجارة والتنمية . كما برزت للوجود أفكار متعددة للحد من سيطرة الدول الصناعية على الأسعار ، فالمؤتمر الاقتصادى الأفريقى الآسيوى عنى بالنص على انشـاء اتحـادات منتجى المواد الأولية والسلع نصف المصنوعة كذلك نص المؤتمر الدولى للتجارة

والتنمية على تثبيت أسعار المواد الأولية وزيادة حصيلة صادرات البلاد النامية من المواد الخام .

وبالرغم من المزايا الواضحة التى يحققها اتحاد منتجى المواد الأولية ، تثور كثير من الاعتراضات على محاولة التحكم فى الانتاج او تنظيم العرض ، ويذهب البعض الى أن المنافسة الحقيقة تأتى نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة أو تعديلها ، فان ارتفاع الأسعار قد يكون له تأثير واضح فى المدى القريب ، الا أن من شأنه ان يؤدى بالمشترى الى اختيار رتب أدنى من نفس الصنف ، أو من صنف مغاير له ، أو الى احلال الألياف الصناعية محل الياف القطن . ومن ناحية أخرى فان الدول النامية يمكن أن تزيد من حصيلة صادراتها عن طريق خفض تكاليف الانتاج والتسويق . كذلك فان محاولة التركيز على سعر القنطار تنبىء عن فهم خاطىء لحقيقة الموضوع ، فليس المهم سعر القنطار ، بل الأهم هو صافى الربح الذى يعود على الدولة أو على المنتج من انتاج القطن . وكلما كان من الممكن زيادة انتاجية الفدان ، وخفض تكاليف الانتاج والتسويق ، كان ذلك أجدى وأبعد أثراً . ومما يؤيد ما ذهب اليه هذا الفريق ما جاء فى تقرير منظمة الأغذية عن عامى ٥٩ ، ١٩٦٠ من زيادة استهلاك القطن فى دول السوق الأوروبية زيادة كبيرة نتيجة ازالة الحواجز الجمركية وهبوط الأسعار هبوطا ملحوظا .

ونحن لا ننكر أهمية زيادة انتاجية الفدان ، وتخفيض تكاليف التسويق ، وازالة الحواجز الجمركية ، ومجابهة منافسة الألياف الصناعية ، ولكننا نذهب الى أبعد من ذلك ، ان اتحادات منتجى المواد الأولية بجانب ما تؤدى اليه من ابعاد أثر سيطرة البلدان الصناعية ، يمكن أن تستهدف تحقق هذه الأغراض جميعها - عن طريق الدراسة الدائمة وتبادل الخبرات ، والعمل المنظم .

ويذهب فريق آخر الى القول بأن القطن سلعة دولية تنتج فى عدد كبير من البلدان ، ومن الصعب عقد اتفاقات بينها ، خاصة وان اختلاف الأصناف المنزرعة ، واتساع نطاق زراعة القطن داخل عدد كبير من درجات العرض ، يؤدى الى تباين الانتاج بدرجة كبيرة ، والى صعوبة ايجاد معايير دقيقة يتم بمقتضاها تصنيف نماذج رتب القطن فى الدول المنتجة فى نموذج عالمى واحد ٠

ويمكن القول بأن العقبات الفنية من الممكن تذليلها ، فأسس الفرز والتصنيف فى القطن واحدة ـ وان اختلفت مسمياتها ـ ما دمنا نتبع طريقا عمليا صحيحا ٠ وتوحيد نماذج رتب القطن فى الدول المنتجة فى نموذج عالمى ـ بجانب أهميته فى اتباع سياسة سعرية موحدة فى الدول المنتجة ـ يؤدى الى الاهتمام بالعمليات الانتاجية وبالصناعة التجهيزية ، كما يؤدى الى تنظيم الأسس التى يتم عليها التعامل فى تجارة القطن وتبسيطها ، والى تبسيط المقارنات الاحصائية والدراسات القطنية ٠

لقد آن الأوان للبحث فى جدوى الاعتماد على النماذج الخاصة بالمصدرين ، وفى احلال نماذج الرتب والتيلة الرسمية محلها ٠ وفى الواقع فان الابقاء على النماذج الخاصة بالمصدرين كان ضرورة حتمية تمليها ضراوة المنافسة بين المصدرين فى السوق الرأسمالية ، ومحاولة كل منهم الانفراد بسوقه الخاص وعملائه المحددين ٠ كما أن هذه النماذج كانت انعكاسا لفوضى نظام التسويق فى الداخل وعدم الاستقرار لمواصفات الانتاج والسماح بخلط التيلة ـ أما فى الوقت الحاضر وبعد أن تم تشكيل القطاع العام ، وتم تعميم نظام التسويق التعاونى ، وتحددت ملامحه ، فان من الطبيعى أن نبحث فى احلال المصلحة العامة بدلا من المصالح الفردية . انه لا بقاء على النماذج الخاصة التى تقف عقبة فى سبيل الاتفاق بين الدول المنتجة للقطن واحلال المنافسة السليمة بدلا من الاحتكارات ، كما يؤدى

الى سوء مظهر القطن وانعدام التجانس التام بين تيلته والى زيادة نسبة العادم فى الصناعة • ولا ريب أن السبب فى هذا ما يلجأ المصدرون اليه من خلط رتب مختلفة من الأقطان الشعر مع ضعف خاصية تشابك شعيرات القطن المحلوج •

ان الدول النامية تجد نفسها فى مفترق الطرق ، وبمقدار وعيها وفهمها لطبيعة المرحلة التى تمر بها فانها سوف تصل الى الحلول الاقتصادية السليمة ، وعندما تفكر الدول النامية فى حلول لمشاكلها دون أن تفكر فى مشاكل الآخرين فانها تقع فى خطأ كبير ، انها قد تعمل على زيادة صادراتها من المواد الخام دون أن تعير مستويات الأسعار أى اهتمام ، ويؤدى هذا الى ازدياد المنافسة بينهما ويؤكد سيطرة الدول المتقدمة على الأسعار •

ولعله من المجدى أن نبدأ بتنسيق سياستنا السعرية مع السودان وسائر الدول العربية ، لأن نجاح السياسة الموحدة مع الدول العربية يمكن أن يؤدى الى توسيع نطاق لاتفاقيات بين الدول المنتجة ، وتنظيم التعاون الدولى مع الدول النامية • ونحن نجد أن البلدان العربية ما زالت تتبوأ مركزا هاما فى تجارة القطن الدولية ، ولا سيما فى تجارة الأقطان الطويلة الممتازة . فالجمهورية العربية المتحدة تنتج حاليا حوالى ٦٠٪ من هذه الأقطان ، تتلوها السودان وتنتج حوالى ٢٩٪ منها . ثم تأتى بقية البلدان المنتجة للأقطان التيلة الممتازة .

الفصل السادس

تصنيع القطن المصرى

أسلفنا الاشارة الى التطور الهائل فى صناعة الآلات فى دول أوروبا الغربية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وكانت صناعة القطن من أول الصناعات التى استخدمت فيهـا المخترعات الحديثة • وفى بداية هذه المرحلة فى تاريخ القطن كانت مراكز الصناعة فى أوروبا الغربية ، وأصبح معظمه يصدر خاما من البلدان التى تقوم بزراعته •

وكانت انجلترا فى مطلع القرن الماضى تصنع ٧٥ ٪ من الانتاج العالمى للقطن • ومع تطور الرأسمالية الى مرحلة الامبريالية ، انتهى الأمر الى فرض سياسة التخصص الاقتصادى بالقوة ؛ وفى مصر تعرضت صناعة القطن بصفة خاصة الى ضربات قاسية ، وبالرغم من ذلك فان صناعة الغزل والنسيج ظلت مزدهرة فى كثير من المدن والقرى مثل كوم النور واخميم وقليوب ، فقد استطاعت أن تشبع احتياجات معينة وأن ترضى أذواقا خاصة •

ومن دراسة تطور صناعة الغزل والنسيج فى مصر قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، يبـدو لنا أن نمو الاحتكارات العالمية لم يدع للصناعة الوطنية قدرة على المنافسة الا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالمية التى يتحمل عبؤها الجماهير • ومن ناحيـة أخرى

تعرضت هذهالصناعة الى كثير من الأزمات ، مما أوضح طبيعةالأسلوب الرأسمالى الذى يعتمد على الحركة التلقائية ، باعتبارهـا دافع النمو الأساسى فى الاقتصاد الرأسمـالى ، وما يجره هذا الأســلوب من مشاكل على الاقتصاديات النامية والمتقدمة على السواء ٠

وكان من آثر الأزمات التى تعرضت لها صناعة القطن فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أن اتجهت الدولة الى تدعيم الصناعة بمنحها اعانات تشجع الصادرات واكتساب أسواق جديدة ، وبلغت الاعانات التى قدمتها الحكومة حتى سنة ١٩٥٠ حوالى نصف مليون جنيه ٠ غير أن هذا الحل لم يكن سوى مسكن وقتى لم ينفذ الى طبيعة المشكلة ، وما أن جاءت سنة ١٩٥٢ حتى تراكم المخـزون من فائض الانتاج الذى لم يجد له سبيلا الى الســوق المحلية أو الأســواق الخارجية ٠ ومع تزايد المخزون تفاقمت أزمة الصناعة ، فقد أصبح عليها أن تتحمل فائدة القروض اللازمة لتمويل المخزون غير العادى بالاضافة الى المصاريف الفعلية والاضافية لهذا المخزون ، فى الوقت الذى ظلت تكاليف الانتاج على ما هى عليه ٠

صناعة القطن ومشكلات التنمية الاقتصادية :

كان على ثورة ٢٣ يوليو أن تواجه مشكلات الصناعة القطنيــة ضمن ميراث ثقيل من الأعباء والمشــكلات الاقتصادية والاجتماعيــة والسياسية ، ولعل من أبرز الاعتبارات التى دعت الى تدعيم صناعة القطن وتصنيع الجزء الاكبر من المحصول القطنى ، محاولة التقليل من أثر سيطرة الغزالين على أسواق الدول المنتجة للقطن ٠ وبالرغم من الظروف التى أشرنا اليها ، والتى تحـد من فعالية تحديد حجم المعروض من القطن المصرى ، فان هذه السياسة تؤدى الى تخفيف أثر سيطرة الاقتصاديات المتقدمة .

كما أننا باقامة صناعة وطنية قوية نكون قد كسرنا آخر قيد يربطنا الى الفقر ، وقد أوضح الميثـــاق : « ان الصناعة الوطنية هى الدعامة القوية للكيان الوطنى ، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال. والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عـوائق منظورة يصـــعب السيطرة عليها ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا وحاسما » .

والصناعة الاستهلاكية هي الأســـاس الذى قام عليـــه صرح الصناعة الثقيـــلة . ويمكن القول أن الاتجاه الطبيعى فى البـــلاد النامية ، انما يكون بالاستفادة من مزايا تخصصها ، وأعنى بذلك أن من الطبيعى فى البلاد التى تخصصت فى انتاج القطن أن يكون أول ما تتجه اليه هو اقامة وتدعيم الصناعة القطنية . ولا يغرب عن بالنا ما يحققه تصنيع النصيب الأوفر من محصولنا من زيادة فى الدخل القومى مع ما أشرنا اليه من ارتفاع أثمان المنتجات المصنوعة بالقياس لأثمان الخامات .

من الطبيعى اذن أن يكون تخطيط الاستثمارات الجديدة والبدء فى النهضة الصناعية فى حدود الموارد الطبيعية المتاحة ، وفي صناعة القطن بالذات نجد أن المواد الخـــام جزء من الاستثمارات ، لا يقل أهمية عن رأس المال الثابت . بل يمكن القول أن مشكلة الحصول على المواد الخام المناسبة ، وضمان استقرار أسعار المواد الخام ، تعتبر أهم مشكلة تواجه الصناعة القطنية فى العالم . وتحتل تكلفة المـــادة الخام المركز الأول بين مفردات التكاليف فى مصانع الغزل والنسيج. وفى مصر تقدر نسبتها بحوالى ٦٠ ٪ ـ ٧٥ ٪ من اجمالى التكاليف .

ولا تتعرض صناعة القطن فى مصر لمشكلة نقص المخزون ، أو زيادة نفقة الحصول عليها ، أو عدم استقرار الأسعار . فعلى العكس

من ذلك نجد أن كثيرا من الظروف المؤدية الى نهضتها وتقدمها . فمن ناحية يتوفر لهذه الصناعة ما تنفقه الصناعة العالمية فى مقابل عمليات الوساطة والنقل والتأمين ، ولا تعانى من وجود ضريبة تصدير على المواد الخام. ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بدراسة المركز الاحصائى للقطن ودراسة مستويات الرتب بقصد توفير احتياجات الصناعة من مختلف الأصناف والرتب . كما عملت الدولة على استقرار القطن المصرى على أساس دراسة العرض والطلب العالمى وهذا الاستقرار قد جنب الصناعة المصرية كثيرا من المشاكل التى تعانى منها الدول الصناعية المتقدمة .

ونحن نجد أن صناعة القطن ، وهى صناعة استهلاكية تقدم حلا جزئيا للمعادلة الصعبة ، أعنى استمرار الزيادة فى المدخرات مع زيادة الاستهلاك . ولا شك أن اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس العدل ، أعنى فى صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة والمتوسطة سوف يفتح أمام صناعة القطن المصرية سوقا رائجة وسوف يؤدى الى زيادة الانتاج وتوسيع قاعدة العمالة .

والجدير بالذكر أن الدول النامية فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تجتاز مراحل متقاربة من مراحل النمو الاقتصادى . وهى فى سعيها الى التحرر والتقدم الاقتصادى قد أحست بضراوة الاستعمار والرأسمالية ، وبأهمية التضامن بينهما وتحقيق صور التكامل الاقتصادى الممكنة ، الأمر الذى يتيح فرصا معقولة لقيام الانتاج الكبير فى الصناعة القطنية ، نتيجة توافر الأسواق الواسعة التى يزداد فيها الطلب على المنسوجات بصفة مستمرة .

تطور تنظيم صناعة الغزل والنسيج :

وفى ٢١ مارس سنة ١٩٥٣ أنشىء صندوق دعم الغزل ، ويتضح من دراسة الظروف والملابسات التى صاحبت التفكير فى انشاء هذا

الصندوق أنه جاء كمحاولة لتنظيم الرأسمالية الوطنية ، وتغطية الثغرات التي تصاحب أسلوب النمو الرأسمالي ٠

وقد بذل الصندوق جهودا موفقة لتطوير الصناعة منها المساعدة في انشاء قسم هندسة الغزل بجامعة الاسكندرية ، وانشاء مراكز تدريب فنية ، بالاشتراك مع مصلحة الكفاية الانتاجية ، ودراسة أحوال صناعة القطن في مصر بمعرفة الخبراء الأجانب في مؤسسة جرتزي ، في محاولة لاكتشاف مواطن الضعف فيها ، واقتراح الحلول الملائمة ٠ ومن ناحية أخرى قام الصندوق بتوجيه المصانع نحو انتاج الغزل المتوسط والرفيع ، الأمر الذي يتفق مع الاستخدامات السليمة للقطن المصري ٠

أما بالنسبة لتنشيط الصادرات والبحث عن الأسواق فقد عمل الصندوق على الدعاية للانتاج المصري ، ذلك بالاشتراك في المعارض الدولية ، كما أوفد بعثات فنية لدراسة أسواق الشرق الأوسط والشرق الأقصى والسودان ، كما قام بانشاء مكاتب لبيع الغزل في أسواق غرب أوروبا ، وعمل على فرض رقابة فنية على الغزل والنسيج المصدر ، وضمان مطابقتها للمواصفات ، وذلك بانشاء معمل للفحص واختبار المواد بالاسكندرية ، وزود هذا المصنع بكافة الأجهزة والمعدات الضرورية وقد روعي عند وضع مواصفات الغزل المصري المعد للتصدير أن يكون هذا الغزل في مستوى يفوق مستوى انتاج المصانع الاجنبية ٠

ويقدم الصندوق الى مصانع الغزل والنسيج معونات مالية في صور مختلفة أهمها :

١ ــ فرق الأسعار بين ثمن القنطار من القطن المصري وثمن القنطار من القطن الأجنبي الذي يستخدم في نفس الأغراض ، وذلك

لاضطرار المصانع المصرية لاستعمال القطن المصرى المرتفع القيمة والثمن •

٢ ـ الفرق بين قيمة التكاليف الصناعية فى مصر والخارج •

٣ ـ ما يقابل اعانة الصادر التى تمنحها بعض الدول الأجنبية لمصانع الغزل والنسيج •

ولقد كان القصد من انشاء صندوق الدعم فى ظل مبدأ الحرية الاقتصادية ، وفى اطار النمو الرأسمالى هو محاولة تجنب الأزمات الخانقة التى كادت تودى بصناعة الغزل والنسيج . ويمكن القول ان معاونة الصندوق قد ساعدت على تخفيف أثر الاحتكارات الرأسمالية الضخمة • غير أن جزءا من أزمة الصناعة يرجع الى طبيعة أسلوب النمو الرأسمالى فى الصناعة ، وقد عجز هذا الأسلوب عن تقديم أكبر انتاج بأرخص الأسعار ، ففى ظل فوضى الرأسمالية يضيع ما يوفره الانتاج الضخم وتظل الجماهير الشعبية مطالبة بدفع ثمن هذه الفوضى تحت ستار الحافز الفردى •

ان سيطرة الشعب على الصناعة بأسرها هى السبيل الوحيد لحسن استغلال الثروات الموجودة والمحتملة . وهذا يعنى استبدال سلطة خاضعة لرغبات المنتج بسلطة تهتم بأمور الصناعة كلها وتهدف الى تحقيق الوفرة فى الوقت ذاته • ويجب أن نذهب الى أبعد من ذلك فالتخطيط لا يمكن أن يتم داخل صناعة واحدة أو داخل كل صناعة على حدة ، فهناك ملايين من الخيوط المتشابكة التى تربط قطاعات الاقتصاد المختلفة ، ويصبح من الضرورى وضع كل أدوات الانتاج فى خدمة الاقتصاد القومى ، وتحت سيطرة قوى الشعب المنتجة • وقد أنشئت وزارة للصناعة لمواجهة هذه الاعتبارات فى يوليو سنة ١٩٥٢ .

وفى سنة ١٩٥٨ صدرت قوانين تنظيم الصناعة ، وتضمنت هذه القوانين أحكاما خاصة بالترخيص والقيد ، وأخرى تشترط موافقة وزارة الصناعة فى أحوال زيادة الانتاج أو وقفه أو تقليله ، كما تضمن القانون اجراءات خاصة بتشجيع الصناعة ونص على انشاء مجالس اقليمية الصناعة تضم المنشآت الصناعية بالاقليم ، وتختص هذه المجالس بتقديم المقترحات التى تعين وزير الصناعة فى رسم خطط التنمية الصناعية ، بالاضافة الى دورها فى العمل على تحسين الصناعة ورعاية المصالح المشتركة لها ، وكذلك العمل على توفير الخدمات العامة الضرورية للصناعة .

هذه التنظيمات يمكن اعتبارها الأساس العريض لخطة منظمة ، بيد أن جميع التجارب قد أكدت أن الاشراف العام وفرض سياسة من الخارج لن تؤدى الى الابتعاد عن المصالح الخاصة والتجاوب مع أهداف الدولة . كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل ، لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت . وبهذا فان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته - تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى . وقد تبعت الشركات المؤممة المؤسسات التى كانت قائمة وقتئذ وهى المؤسسة الاقتصادية ، ومؤسسة مصر ، مؤسسة نصر . ثم رؤى بعد ذلك العمل بنظام المؤسسات النوعية ايمانا بجدوى التخصص وصدر القرار الجمهورى بانشاء المؤسسة العامة للغزل والنسيج لتتولى الاشراف على شركات القطاع العام ، وتوجيهها بما يتفق مع أهداف الخطة القومية فى مجموعه .

بعض مشكلات الغزل والنسيج فى مصر :

أولا - مشكلة الخامات :

تعتمد صناعة غزل القطن الخام كمادة أولية ، ويوضح الجدول التالى ما تستهلكه صناعة غزل القطن والقطن الطبى من خام القطن .

المستهلك من القطن في صناعة غزل القطن والقطن الطبى

السنة	المستهلك: الكمية ألف قنطار	المستهلك: القيمة ألف جنيه	٪ التغير عن سنة ٥٦: كمية	٪ التغير عن سنة ٥٦: قيمة
١٩٥٦	١٩٩١	٢٥٣٠٠	—	—
١٩٥٨	٢٤١٨	٣٢٠٤١	٢١ر٤٤	٢٦ر٦٤
١٩٦٠	٢٧٥٧	٣٦٩٠٢	٣٨ر٤٦	٤٥ر٨٦
٦٥/٦٤	٣١٥٠	٥١٥١٥	٥٨ر١٥	٣٠٣ر٦٢

ويقسم غزل القطن بحسب نمرة الغزل الى أقسام رئيسية هي :

(ا) غزل سميك ــ ونمرته أقل من ٢٤ وأغلب انتاج المصانع المصرية من هذه النمر ، حيث تقدر نسبته بحوالى ٧٠ ــ ٨٠ ٪ من مجموع الانتاج المحلى ٠

(ب) غزل متوسط ــ ونمرته تصل الى ٦٠ ، وتبلغ نسبته حوالى ٢٠ × ٥ر٣٠ من الانتاج المحلى ٠

(ج) غزل رفيع ــ ونمرته تزيد عن ٦٠ ، ونسبته ضئيلة وتصل الى ٢ ٪ من الانتاج المحلى ٠

(د) غزل عوادم ــ وهو ينتج أثناء صناعة غزل القطن ، وتبلغ نسبته حوالى ١٢ ٪ من وزن الخامات المستخدمة فى صناعة الغزل وهى نسبة مرتفعة اذا قورنت بنسبة العادم فى الصناعة البريطانية حيث تبلغ هذه النسبة حوالى ٥ ٪ فقط ٠

ولا تتعرض صناعة القطن فى مصر لمشكلة نقص المخزون من المواد الخام ، أو زيادة نفقة الحصول عليها ، او عدم استقرار أسعارها وعلى العكس من ذلك يتوفر لهذه الصناعة كثير من

الظروف المؤدية الى نهضتها وتقدمها على أن هذا القول لا يمكن الأخذ به على علاته ، وقد يكون صحيحا بالنسبة لصناعة الغزل الرفيع ، أما بالنسبة لصناعة الغزل والنسج المتوسط ، فان لها مشكلة ذات طابع خاص ، ونعني بذلك مشكلة الإستخدام غير الاقتصادى للقطن المصرى ، فالمصانع المصرية تستخدم القطن الأشمونى وجيزة ٦٦ وجيزة ٤٧ (لوتس) وجيزة ٣١ (دندرة) فى انتاج غزل سميك ومتوسط ، فى حين أن هذه الأصناف ذاتها تستخدم فى الخارج فى انتاج غزل رفيع تزيد نمرته على ٦٠ ، ويؤدى هذا الوضع الى زيادة نفقة المادة الخام ، والى استمرار الحاجة الى تقديم معونة للصادرات تبلغ نحو ثلاثة ملايين جنيه سنويا .

وفى سبيل البحث عن حلول لمشكلة الاستخدام غير الاقتصادى للقطن المصرى أثيرت عدة اقتراحات نذكر منها :

(أ) زراعة اقطان قصيرة أو متوسطة التيلة تلائم الاحتياجات المحلية .

(ب) استيراد أقطان أجنبية قصيرة أو متوسطة التيلة تلائم الاحتياجات المحلية .

(ج) استيراد غزل ومنسوجات تلائم احتياجات السوق المحلية وتصدير محصولنا الى الإسواق الخارجية .

ويبدو ــ للوهلة الأولى ــ أن الرأى الأخير لا يمكن أن يلقى رواجا فهو أولا ــ يعنى القضاء على صناعة نامية أصبحنا نعتمد عليها فى تطوير اقتصادنا الوطنى ، وهو فى الدرجة الثانية ــ يعنى عودة الاقتصاديات الراسمالية الى مباشرة تأثيرها فى اقتصادنا النامى . على أننا نجد أنه بالنظر الى زيادة صادرات غزل القطن المصرى ، فقد أصبح المتاح للتشغيل من هذا الغزل أقل مما يكفى لصناعة المنسوجات

بمصر ، مما أدى الى عقد اتفاقية مع الهند لاستيراد غزل القطن اللازم لصناعة الاقمشة الشعبية ٠

ومن ناحية أخرى فنحن نرى أن الاقتراحات الخاصة باعتماد صناعة الغزل والنسيج المتوسط على الأقطان القصيرة والمتوسطة هى اقتراحات معقولة ، فهى تقضى على مظهر من مظاهر التبديد والضياع . على أنه لا مناص من ايراد بعض تحفظات فيما يختص بزراعة هذه الأقطان فى مصر :

أولا ــ زراعة هذه الاقطان تعنى التحول عن محصول ثبتت أربحيته ، واكتسب أسواقه الخاصة فى جميع الدول المتقدمة .

ثانيا ــ احتمال حدوث تهجينات بين الأصناف المختلفة ، الأمر الذى يؤدى الى الاضرار بالصفات الاقتصادية للأصناف الحالية ٠

ثالثا ــ صعوبة أقلمة الأصناف الجديدة واحتمال تدهورها كما حدث بالنسبة لقطن جزيرة البحر الذى كان منزرعا بمصر فى أواخر القرن الماضى ٠

تبقى مسألة استيراد أصناف أجنبية وتصنيعها محليا ، ويثور ضد هذا الاتجاه بعض الاعتراضات نجملها فيما يلى :

أولا ــ احتمال انتقال بعض الأمراض والآفات مع الأقطان المستوردة ، كما حدث بالنسبة لديدان اللوز القرنفلية التى قدمت الى مصر مع قطن محلوج حليجا غير جيد .

ثانيا ــ ما يؤدى اليه التحول من تصنيع جزء كبير من محصولنا من :

(أ) ضعف المركز التنافسى للقطن المصرى ٠

(ب) صعوبة تصريف الرتب الواطية من محصولنا .

ثالثا ـ الحاجة الى احداث تغييرات فى الآلات بحيث تلائم الأقطان المستوردة .

ويبدو أنه من السهل التغلب على كثير من العقبات ، فيمكن مثلا تدعيم أجهزة الحجر الزراعى أو تصنيع الأقطان المستوردة فى منطقة جمركية حرة بعيدة عن المناطق المزروعة قطنا ، حتى نتفادى انتشار الأمراض والآفات ، كما أن احداث تغييرات فى الآلات ليس من الصعوبة بمكان ، بل ان غالبية المغازل المحلية معدة أصلا للغزل السميك والمتوسط . وفى نفس الوقت يجب أن نضع في اعتبارنا ، عند تحديد أسواق الاستيراد ، امكانية تدعيم المركز التنافسى للقطن المصرى ، فقد ذهب البعض الى القول باستيراد أقطان أمريكية من الولايات المتحدة بسبب انخفاض أسعار أقطانها فى السوق العالمية ، ولقد أشرنا الى ما تسببه مثل هذه السياسات من ضرر باقتصاديات الدول النامية . ان هدفنا يجب أن يكون تحرير اقتصادنا لا تبعيته للاقتصاديات الاستعمارية ، ويجب علينا أن نعمل على تحقيق قدر كبير من التكامل والتعاون بين الدول الاشتراكية والدول النامية ، وان خير ما تفعله الدول المتحررة هو محاولة الاستفادة من وضعها الراهن بأقصى درجة .

يمكن فى هذا الصدد استيراد أقطان من الهند ، كما يمكن استيراد الأقطان الأمريكية المنزرعة فى السودان ، واقامة منطقة جمركية حرة فى منطقة السد العالى لتصنيع هذه الأقطان ، مما يلاحظ فى هذا الصدد :

أولا ـ اهمية اتباع سياسة قطنية موحدة مع السودان الذى يعتبر المنافس الأول لمصر فى انتاج القطن الأطول تيلة .

ثانيا ـ أن السودان يعتبر المستورد الأول للمنتجات القطنية المصرية ، والاتفاق مع السودان يساعد على اكتساب هذا السوق،

حيث قد بدأت منتجاتنا بالسودان تعـــانى من وطأة المنافسة الأجنبيـــة .

ثالثا ـ عدم زيادة نفقة النقل زيادة لا مبرر لها ، حيث أن جزءا كبيرا من هذه الأقطان يزرع فى المناطق المتاخمة لحـــدود الجمهورية العربية المتحدة في كردفان والمنطقة الشمالية .

رابعا ـ أن منطقة السد العالى يمكن أن تصبح منطقـــة صناعية ، تتركز فيها صناعة الغزل والنسيج لتوفر الكهـــرباء والامكانيات الفنية .

خامسا ـ هذه المنطقة تقع جنوب أقصى زراعات القطن فى مصر الأمر الذى يقلل من احتمالات انتشار الأمراض والآفات .

ومن ناحية أخرى تزداد تكاليف انتاج الغزل الرفيع نتيجة ارتفاع نسبة العادم فى الصناعة المصرية وتبلغ هذه النسبة في مصر حوالى ١٢٪ بينما لا تتجاوز فى بريطانيا ٥٪ .

ويستخدم عادم الصناعة المصرية فى صـــناعة القطن الطبى والأربطة الطبية ، بالرغم من أن نسبة كبيرة من هذا العادم تضارع قيمتها أنواع القطن الهندى والأمريكى ، مما يدفع كثير من أصحاب مصانع الغزل والنسيج البريطانيين الى احلاله محل جزء من هذه الأقطان وخلط العادم بها .

وفى الواقع فان مشكلة ارتفاع نسبة العادم وعدم استغلاله استغلالا اقتصاديا سليما ليست مشكلة الصناعة القطنية فحسب، بل هى مشكلة الصناعة المصرية عموما ، ومهما تكن الأسباب التى تعزى اليها فان زيادة هذه النسـبة مظهر من مظاهر التبديد فى المادة الخام يجب دراسته ومحاولة تلافيه ومحاسبة مديرى المصانع عنه .

ثانيا — المشتغلون :

قدر عدد المشتغلين فى صناعة الغزل والنسيج القطنى فى عام ١٩٥٦ بحوالى ٦٦٫٠٠٠ مشتغل ، وتزايد هذا العدد الى حوالى ٧٥٫٠٠٠ مشتغل عام ١٩٥٨ . والى حوالى ١١٥٫٠٠٠ مشتغل عام ١٩٦٦/٦٥ ويمكن تقسيم هؤلاء المشتغلين الى فئتين :—

(أ) فئة المشتغلين بالوظائف الادارية : وتشمل المديرين ورؤساء العمل الفنى ، والموظفين الكتابيين ورؤساء العمال .

(ب) فئة المشتغلين بالوظائف التنفيذية : وتشمل عمال الانتاج المباشر ، وعمال الخدمات الفنية ، وعمال الخدمات العامة .

ويقدر عدد العاملين فى النوع الأول من الوظائف بحوالى ٧٠٢٢ مشتغلا فى عام ١٩٥٦ ، وحوالى ٨٢٦١ مشتغلا فى عام ١٩٥٨ ، وحوالى ١٣٦٤٧ مشتغلا فى عام ١٩٦٦/٦٥ ، أى بنسبة ١٠٫٨٪ ، ١١٫١٪ ، ٨٫٤٪ عدد العاملين فى السنوات المذكورة ، فى حين تبلغ هذه النسبة فى بريطانيا ٦٫٣ ٪ .

ويدلنا البيان السابق على التضخم فى الوظيفة الادارية . ولكنه لا يقيس لنا تكلفة الادارة كنسبة من نفقة العمل . على أنه بمقارنة المهايا المدفوعة لوظائف الفئة الأولى — ومع استثناء وظائف رؤساء العمال — نجد أنها قد بلغت ٢٫٩٨٦٫٠٠٠ جنيه من ٢١٫١١٥٫٩٠٠ جنيه دفعت للمشتغلين فى عام ١٩٥٨ وذلك بنسبة ٢٤٫٧٪ وهى نسبة عالية تدلنا على زيادة تكلفة الادارة .

ومن ناحية أخرى يلاحظ انخفاض مستوى الوظيفة الادارية ، فمثلا فى صناعة نسيج القطن كان عدد المديرين ورؤساء الادارات الذين لا يحملون شهادة على الاطلاق ١٩ مديرا ورئيس ادارة من عدد المديرين ورؤساء الادارات البالغ عددهم ٦٥ مديرا فى سنة ١٩٥٦ ، وقد تزايد عدد المديرين غير المؤهلين فى هذه الصناعة

الى ١٤٦ مديرا من عدد المديرين البالغ ٢٤٤ مديرا فى سنة ١٩٥٨، والى ١٩٦ مديرا من عدد المديرين البالغ ٥٨٧ سنة ١٩٦٦/٦٥ ، ولا ينصرف الأمر على فئة المديرين فحسب ، بل يشمل جميع المشتغلين فى الوظيفة الادارية فقد بلغت نسبة عدد الموظفين غير المؤهلين على الاطلاق من مديرين ورؤساء ادارات وفنيين وكتابيين حوالى ٢٣ر٧٪ من مجموع الموظفين المشتغلين فى صناعة نسيج القطن سنة ١٩٥٦ . وبلغت هذه النسبة حوالى ٤٣ر٧٪ فى سنة ١٩٥٨ ، وحوالى ٣٩ر٢٪ فى سنة ١٩٦٦/١٩٦٥ .

أما بالنسبة للعمل الفنى ، فقد أثيرت باستمرار مسألة انخفاض انتاجية العامل المصرى ، ولا شك أن هذا الأمر لا يتعلق بطبيعة أو مقدرة العامل المصرى ، ففى أحد مصانع الغزل والنسيج الحديثة وصل صافى الانتاج للعامل المصرى فى سنة ١٩٤٧ ما يوازى ١٦٥ « جنيه استرلينى » (مقومة على أسعار ١٩٣٧) بينما بلغ متوسط صافى الانتاج للعامل فى هذه الصناعة فى بريطانيا محسوبا على هذا الأساس ١٥٩ جنيها . وفى الواقع يمكن أن نجد وراء الفكرة القائلة بانخفاض مستوى الكفاية الانتاجية للعامل المصرى عندنا من الأسباب :

١ ــ سيادة نوع من علاقات العمل الاستغلالية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

فصناعة الغزل ونسيج القطن لم تعتمد على طبقة من العمال المهرة ، تتوفر لهم ظروف الحياة والاستقرار بل اعتمدت على وفرة الأيدى العاملة فى الريف المصرى واستغلت هذه الظاهرة أسوأ استغلال ، مما كان يدفع العمال الى أن يهجروا مصانع الغزل والنسيج الى قراهم بمجرد بدء موسم العمل الزراعى ، ويبدو

هذا واضحا من دراسة نسبة التغير فى القوى العاملة في شركة المحلة الكبرى فى خلال الفترة من ١٩٣٤ ـ ١٩٤٥ حيث بلغت من ٥٠٪ الى ما يزيد عن ١٠٠٪ وبلغت نسبة التغير أشدها فى موسم جنى القطن .

وفى الحقيقة كانت ظروف العمل بالغة السوء ، وكان العامل يقضى فى بادىء الأمر بضعة شهور يتقاضى فيها أجرا يوميا قدره قرشين ، ولم يكن هذا الأجر يوازى ايجار غرفة حقيرة ، فكنا نجد بضعا وعشرين عاملا يقطنون في الغرفة الواحدة ، يتناوبون النوم فيها حسب ورديات عملهم ، وساعدت ظروف العمل والمبيت على انتشار الحشرات والأمراض الصدرية والجلدية بينهم ، وكثيرا ما كان يدركهم النوم أمام الآلات لارهاقهم ، وضعف بنيتهم ، رغم انهم كانوا مهددين بسياط المشرفين عليهم وبخفض أجورهم .

٢ ـ **سوء الادارة والاشراف الفنى** : ولقد أشرنا فيما سبق الى مظهر من مظاهر سوء الادارة وهو انخفاض المستوى العلمى والثقافى ، ولا ريب أن سوء الادارة ينعكس تماما على كفاية وانتاجية العامل . أما من ناحية ضعف الاشراف الفنى فهى ظاهرة ملموسة ، وقد ظلت صناعة الغزل والنسيج تعانى فقرا فى عدد المهندسين الفنيين ورؤساء الأقسام ـ ومع التطور الحديث فى الصناعة فقد أصبحت الآلات على درجة كبيرة من التعقيد ، بحيث يحتاج العمل عليها الى درجة عالية من المران . وقد عملت خطط السنوات الخمس على استكمال النقص فى اعداد مهندس الغزل والنسيج بانشاء أقسام جديدة فى كليات الهندسة للتخصيص فى هذه الصناعات ، وايفاد البعثات الدراسية للبلدان المتقدمة فى هذه الدراسات ، كذلك تضمنت هذه الخطط العمل على نشر الوعى الصناعى بانشاء مراكز تدريب لخلق جيل جديد من العمال المهرة ، كى يكونوا نواة صالحة لتدعيم هذه الصناعة والنهوض بها . ان

العناية بمثل هذه النواحى تبدو على جانب كبير من الأهمية ، خاصة وان مستوى الأجور فى مصر لا يقارن بالمستوى العالى للأجور الذى تعمل فى ظله الصناعة فى البلدان المتقدمة .

٣ ـ صناعة القطن والتطور التكنولوجى : فى خلال السنوات القليلة التى أعقبت الحرب العالمية الماضية حدث تقدم تكنولوجى كبير ، وتغيرت طبيعة المشكلات التى صادفت الصناعة ، وأخذ الجيل الجديد من الغزالين يستخدم آلات جديدة لاختبار الخيوط، ويتبع طرقا جديدة لأداء هذه الاختبارات ، ومن ناحية أخرى استبدلت المغازل بالآلات ، ولم يعد عدد المغازل فى بلد من البلدان دليلا على المدى الذى يبلغه معدل الانتاج . ونفس الأمر ينطبق على صناعة النسيج ، حيث حلت الآلات محل المناسج . ومع الظروف التى صاحبت انشاء كثير من المصانع فى مصر ، فانه من الصعب مقارنة انتاجية العامل فى مصر بانتاجية العامل فى البلدان المتقدمة ، ولا ريب ان الانتاجية تقل كثيرا باستخدام الآلات العتيقة والوسائل البدائية .

ثالثا ـ مشكلة التسويق فى مواجهة البلدان النامية :

رغم الجهود الدائبة التى تبذلها كثير من الدول النامية لتجد مكانها الطبيعى والمناسب فى ميدان التجارة الدولية ، عن طريق زيادة صادراتها الصناعية ، وتنويع هذه الصادرات ، الا ان مقاومة الدول المتقدمة قد أفلحت بدرجة ملحوظة فى احباط الأثر الفعال لتلك الجهود . ولا يمكن طبعا أن يستمر الامر على هذا المنوال ، ان ارادة التقدم والحياة فى الشعوب النامية لابد وان تختط لنفسها الطرق الملائمة لتحقيق أغراضها ، ولابد بحكم مسيرة التاريخ والتقدم أن تنجح الشعوب فى اجتياز هوة التخلف ما بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة .

على أن أهداف الشعوب النامية لا يمكن أن تتحقق اعتباطا ، بل لابد لها فى سبيل ذلك من تحقيق أمرين لا غنى عن أحدهما :

١ ــ تضامن هذه الشعوب ووحدتها وتنسيق العمل فيما بينها فى مواجهة خطط الاستعمار .

٢ ــ الدراسة العلمية والموضوعية للظروف الدولية الجديدة والخطط الاستعمارية ، حتى يمكن وضع وتنفيذ المواجهات العملية والسليمة للحرب الاقتصادية ، وذلك لأن الاستعمار يغير دائما من أساليبه وخططه ، ولابد أن تكون لدى الدول النامية ، المرونة والمبادرة اللازمتين للتكيف السريع مع الظروف المتغيرة أبدا .

ففى مجال صناعات الغزل والنسيج مثلا ، وهى ما يعنينا هنا ، وضع الاستعمار في حسابه أن هناك تقدما ملحوظا وفعليا فى هذه الصناعات فى كثير من البلاد ، وأن هذه الصناعة تجاوزت فى كثير من الأحيان مرحلة الطفولة والضعف ــ أى أنها وجدت لتبقى ــ وعلى أساس من هذه الأوضاع التى لا نزاع فيها بدا الاستعمار خططا جديدة ، لقد تغير طابع المشكلة وأبعادها ، وبناء على ذلك تغير موقف الاستعمار ، ان الهدف أصبح الآن تخفيض أسعار مصنوعات الغزل والنسيج التى تنتجها الدول النامية . أما تحطيم هذه الصناعات ــ وهو الهدف الذى كان سابقا يحتل المركز الأول ــ فقد تراجع الى المركز الثانى وان لم ينته تماما .

وفى الاجتماع الأول الذى دعا اليه « الاتحاد الدولى لصناعات غزل ونسيج القطن والألياف المساعدة » بمدينة زيوريخ فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ أعلن مندوب ألمانيا الغربية عن اعتقاده بأن صناعة الغزل والنسيج تنتقل حاليا من الدول الصناعية الى الدول

النامية ، والسؤال الآن كيف تواجه الدول الصناعية هذا الوضع الجديد ؟ لقد لجأت الى خطة ذات شعب متعددة :

١ ـ بدأت تضيق نطاق استثماراتها فى هذه الصناعات كما حدث فى انجلترا ودول السوق الأوروبية المشتركة حتى تتلافى المزيد من الهبوط فى الأرباح .

٢ ـ وفى نفس الوقت ساهمت هذه الدول فى حركة التصنيع فى بعض البلاد النامية ، الا أن هذه المساهمة تمت بشروط معينة، فجعلت منها وسيلة لاستمرار ربط المستعمرات السابقة بها بعد حصول هذه المستعمرات على الاستقلال ، ولادخالها فى فلك التنظيمات الاقتصادية للرأسمالية كالسوق الأوروبية المشتركة وما شابهها . وفى نفس الوقت ترى الدول الصناعية أنها تتمكن عن هذا الطريق من الحصول على منتجات الغزل والنسيج بأسعار تقل عن أسعارها فيما لو أنتجتها محليا ، مستفيدة فى ذلك من توافر المادة الأولية وانخفاض الأجور فى البلدان النامية . وذلك ما دعا رأس المال الغربى الى المساهمة فى كثير من صناعات الغزل والنسيج فى البلدان النامية التى حافظت على ارتباطاتها القديمة بالغرب . وقد أتاح ذلك لدول الاستعمار موردا جديدا هو أرباح رءوس الأموال المستثمرة فى تلك البلاد . ومن ناحية اخرى فان نشأة هذه الصناعة ونموها فى البلاد النامية لا يتم بدون الحصول على الآلات اللازمة ، وقد وجدت الدول الاستعمارية فى هذا الوضع تعويضا عن العلاقة القديمة البائدة فهى تعمل على رفع أسعار الآلات وخفض أسعار منتجاتها . وبذلك حلت محل العلاقة غير المتكافئة بين سعر المنسوجات والقطن الخام علاقة اخرى هى العلاقة غير المتكافئة بين أسعار الآلات وأسعار المنسوجات . وهكذا غير الاستعمار مواقفه ولم يغير أهدافه ، غير جلده ولم يتخل عن الاستغلال .

ان أخطر ما فى هذه الخطط الاستعمارية الجديدة أنها ذات بريق خلاب ، وكثيرا ما تخدع الأبصار ، وهى بالذات تخدع أولئك الجامدين الذين لا يدخلون فى اعتبارهم تغير الظروف الدولية ، كان الشائع آن الاستعمار لا يساهم مطلقا فى تنمية الصناعة فى البلاد الأخرى ، ولكن يجب أن نضع فى حسابنا أن هذه البلاد قد استقلت ، وأصبحت لها قدرة ولو محدودة على توجيه مصائرها ، ولم يعد الاستعمار قادرا على الدخول من الباب ، فلابد وأن يحاول اقتحام النوافذ الخلفية ، لم يعد قادرا على المجـــاهرة فلا بد من اخفائه فى غلالات جديدة ، لقد أفلست أساليب الاســـتعمار القديم وبدأ الاستعمار الجديد .

ومن المهم ان نلاحظ الأساليب التى ينفذ بها الاســـتعمار الجديد خططه ، ان أهم بند فى هذا المخطط هو استـــمرار ربط المستعمرات القديمة به ، ويعمل الاستعمار من خلال المنظمـات الاقتصادية التى ينشئها على تدعيم هذه الرابطة ، ومن خلالها أيضا يعمل على تفضيل الاستيراد من المستعمرات القديمـة ، وبذلك يتجه لا فى ربطها فحسب ، بل أيضا فى الوقيعة بينها وبين الدول الأخرى التى تتمرد على السيطرة الاستعمارية ، وفى زيادة أسباب الانشقاق بينهما ، وأخيرا يتمكن الاستعمار من استغلال هذه المزايا فى الضغط على الدول التى تنتهج سياسة اســتقلالية صحيحة ، ونحن نجد أن استثمارات صناعة الغزل والنسيج فى بلدان مثل اسبانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا تستعمل بجـانب الأساليب السالفة ــ وسيلة ضغط على مجموع الدول النامية .

ومما سبق يتضح أن القيود التى تضعها الدول الصـناعية المتقدمة لا تستهدف فى الحقيقة منع استيراد الغزل والمنسوجات من الدول النامية ، بل تنظيمه ، بحيث يصبح الحصول على هذه

المنتجات مضمونا بأقل سعر ، وتلك هى المشكلة التى تواجهها الدول النامية .

وطبعا تحتاج هذه المواجهة الى بذل جهود كبيرة ومستمرة، والشرط الأساسى لنجاح هذه الجهود هو ازدياد وحدة وتضامن هذه الدول ، وبهذا الطريق تتمكن من تنظيم وتنسيق مواقعها فى سوق التجارة الدولية ، ومع أن هـذه السياسة تتطلب مراعاة الظروف الاقتصادية لكل دولة من الدول النامية على حـدة ومحاولة تعويضها عن بعض ما قد تتعرض له من خسائر ، الا أن الوصول الى نتائج ايجابية وملموسة يرتهن في الأساس بادراك القيادات القومية فى كل هذه البلاد ، بأن المعركة الحقيقية هى مع الاستعمار ، وان أى ارتباط معه مهما حقق من أرباح وقتيـة ، فالمصير النهائى ليس الا الخراب الاقتصادى . واذ تكتسب هذه القيادات ذلك الوضوح ، يصبح الطريق أمامها مفتوحا لاتخـاذ خطوات استقلالية جريئة ، وهنا تحقق المقاومة ضد كل أشكال التمييز فى التجارة الدولية بنجاحها وتتمكن الدول الناميـة من الحصول على أسعار معقولة لمنتجاتها .

الفصل السابع

حول السياسة الإنتاجية للقطن المصرى

فى السنوات القليلة التى سبقت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ كانت البلاد تعانى أزمة قطنية حادة ، من ذلك التدهور الذى أصاب صنف الكرنك اعتبارا من سنة ١٩٥١ حيث تغيرت صفاته ونقصت درجة متانته ، وتبقع لونه ، وهبوط معدل حليجه ، ومن ذلك أيضا انتشار القطن الهندى فى حقول الأشمونى مما هدد باندثاره ، بعد أن عمر ما يقرب من مائة عام ، أما الآن فقد ظهرت سياسة انتاجية جديدة أبرز معالمها :

أولا ـ استنباط أصناف جديدة ممتازة :

تهدف السياسة الزراعية الى استنباط اصناف جديدة تتفوق على الأصناف القديمة فى غلة الفدان ، وتكون مبكرة فى النضج ، منيعة ضد الأمراض . كذلك تهدف هذه السياسة الى العمل على تفوق الأصناف المستنبطة على الأصناف القديمة فى صفاتها الغزلية. وبهذا تحقق هذه السياسة مصلحة كل من المنتج والغزل . وفيما يلى مقارنة لبعض الأصناف الحديثة فى الزراعة .

مقارنة بين ٦٦ والأشـــمونى

(أفضـــل سلالات الأشمونى)

فى متوسط محصول الفدان وتصافى الحليج

الصنف	قنطار زهر/ فدان	قنطار شعر/ فدان	الزيادة المئوية فى محصول القطن زهر	الزيادة المئوية فى محصول القطن شعر	تصافى الحليج
/٦٦ هجين (/٦٦ ج/٤٧-١٩٤٧)	٧ر٥	٨ر٨	٢١٪	٣ر٣١٪	٠٠ر١١٨
الأشمونى	٢ر٦	٢ر٦			٩ر١٠٧

مقارنة بين /٦٦ والأشـــمونى

سلالات الأشمونى) فى صفات التيلة ومتانة الغزل

الصنف	النعومـة	طول التيلة ٣٢/١ بوصة	متانة الغزل
ح ٦٦	١٧١	٤١	١٨٣٠
الأشمونى	١٧٧	٤٢	١٧٥٠

(٢) صنف جيزة ٦٧

مقارنة بين جيزة ٦٧ وجيزة ٣٠ (أفضل سلالات جيزة ٣٠) فى متوسط محصول الفدان وتصافى الحليج

الصنف	قنطار زهر فدان	قنطار شعر فدان	الزيادة المئوية فى محصول القطن الزهر	الزيادة المئوية فى محصول القطن شعر	تصافى الحليج
ج/٦٧ح/٥٣ × ح ٣) (١٩٤٧)	٩ر٥	١١ر٦	١١ر٨	١٧ر٢	١١٣ر١
ج٣٠	٨ر٥	٩ر٧			١١٣ر٨

مقارنة بين جيزة ٦٧ وجيزة ٣٠ (أفضل سلالات جيزة ٣٠) فى صفات التيلة ومتانة الغزل

الصنف	النعومة	طول التيلة ١/٣٢ من البوصة	متانة الغزل
جيزة ٦٧	١٦٩	٤٣	٢٠٤٠
جيزة ٣٠	١٥١	٤٢	٢١٠٥

(٣) صنف جيزة ٦٨

مقارنة بين جيزة ٦٨ والمنوفى (أفضل سلالات المنوفى) فى متوسط محصول الفدان وتصافى الحليج

الصنف	قنطار زهر/ فدان	قنطار شعر/ فدان	الزيادة المئوية فى محصول القطن زهر	الزيادة المئوية فى محصول القطن شعر	تصافى الحليج
جيزة ٦٨ (خ/٣٦ ج٥٦) ١٩٤٩	٨ر٠٠	٨ر٩	٧ر٧	١٤ر٥	١١٣ر١
المنوفى	٧٤	٧ر٨			١٠٥ر٧

مقارنة بين جيزة ٦٨ والمنوفى (أفضل سلالات المنوفى) فى صفات التيلة ومتانة الغزل

الصنف	النعومة	طول التيلة ١/٣٢ من البوصة	متانة الغزل
جيزة ٦٨	١٣٢	٤٦	٢٨٩٠
منوفى	١٣٢	٤٨	٢٨٦٥

(٤) صنف جيزة ٥٩

مقارنة بين ح/٥٩ والكرنك (أفضل سلالات الكرنك) فى متوسط محصول الفدان وتصافى الحليج

الصنف	قنطار زهر/ فدان	قنطار شعر/ فدان	الزيادة المئوية فى محصول: القطن زهر	الزيادة المئوية فى محصول: القطن شعر	تصافى الحليج
ح ٥٩ (ح ٣٦ × ج ٤٤) ١٩٤٥	٥ر٣	٥ر٥	٨ر٢	١٠	١٠٣ر٨
كرنك	٤ر٩	٥ر٠	—	—	١٠٢ر٠

مقارنة بين ح ٥٩ والكرنك (أفضل سلالات الكرنك) فى صفات التيلة ومتانة الغزل

الصنف	النعومة	طول التيلة ١/٣٢ من البوصة	متانة الغزل
جيزة ٥٩	١٣٠	٤٩	٣٢٣٥
كرنك	١٣٠	٤٨	٢٨٣٥

تنوع الانتاج المصرى

ومن مقارنة الأصناف التجارية المنزرعة بمصر ، يتضح تفاوت هذه الأصناف فى طول التيلة ، وفى صفاتها التكنولوجية ، وتعدد مقاييس تقسيم الأقطان ، والتقسيم الشائع هو تقسيمها بحسب طول تيلتها الى ثلاثة أقسام :

(١) أقطان طويلة ممتازة – فوق ١ ٣/٨ بوصة ، ويمثلها المنوفي وجيزة ٤٥

(٢) أقطان طويلة وسط – من ١ ١/٤–١ ١/٨ بوصة ، ويمثلها صنف دندرة وجيزة ٤٧ .

(٣) أقطان متوسطة التيلة – من ١ ١/٨–١ ١/٤ بوصة ويمثلها صنف الأشمونى وجيزة ٦٦ .

وأوفق المقاييس دلالة على طبقات القطن المصرى هو قياس نسبة التيلة ، ويلائم هذا المقياس أغراض كلا من المزارع والغزال ، ووفقا له يمكننا أن نميز خمس طبقات للقطن المصرى :

(أ) الطبقة الأولى – وهى أعلى طبقات القطن المصرى ، وتنافس قطن جزيرة البحر ، ويمثلها حاليا صـــنفى جيزة ٤٥ وجيزة ٥٩ .

(ب) الطبقة الثانية – وهى اقطان طويلة ممتازة، وكان يمثلها صنف الكرنك الذى الغيت زراعته اعتبارا من سنة ١٩٦٤ ، أما الآن فيمثلها المنوفى المحسن .

(جـ) الطبقة الثالثـة – وهى أقطان تقـل بعض الشىء فى مستواها عن الطبقة الثانية ، وكان يمثلها المنوفى القديم .

(د) الطبقة الرابعة ـ وهى أقطان طويلة وسط ، ويمثلها صنف دندرة وجيزة ٤٧ .

(هـ) الطبقة الخامسة ـ وهى أقطان متوسـطة التيلة ، ويمثلها صنف الأشمونى وجيزة ٦٦ .

ويهـدف المربى الى اسـتكمال مجموعة الأقطان المصرية والمحافظة باستمرار على هذا التنوع ، وهو بهذا التنوع يحقق مصلحة المنتج ومصلحة الغزال ويخلق السوق الواسـعة للقطن المصرى .

فمن ناحية ، نجد أن ظروف البيئة الخارجية (الجو / التربة/ المعاملات الزراعية/مدى التعرض للاصـابة بالأمراض والآفات) لا تقل أهمية فى تحديد صفات الصنف ومميزاته عن ظروف البيئة الداخلية (العوامل الوراثيـة) . ومن هنـا يأتى دور المربى فى استنباط الأصناف الملائمة لكل منطقة ، وبحيث تسـمح ظروف البيئة بأقصى ظهور للصفات الوراثيـة المرغوبة ، مما يعود على المنتج وعلى الاقتصاد القومى بالخير العميم .

واعتبار الثانى الذى يهدف اليه المربى من المحافظة على هذا التنوع هو خلق السوق الواسعة للقطن المصرى ، عن طريق توفير مختلف طلبات الغزالين بطريق سهل وعـدم الالتجاء الى تعقيد العمليات الصناعية .

وأخيرا فان هذا التنوع يجعل لكل صنف من الأصناف سوقه الخاصـة ، وبذلك يؤدى الى اسـتقرار الأسعار ، كما يقلل من مخاطر ركود الطلب على بعض الأصناف .

الثغرات الأساسية فى نظم استنباط الأصناف الجديدة :

وحتى سنوات قليلة مضت ، قامت فى وجه المربى عقبـات متعددة ، كانت تحول بينه وبين القيام بواجبه فى النهوض بمستوى

الأقطان المصرية ، ولم تكن هناك خطة منظمة أو سياسة مرسومة، يسير على هداها المربى المصرى • وفى مواجهة هذا القصور والتخلف تمكنت بلدان أخرى مثل بيرو والولايات المتحدة والسودان والاتحاد السوفيتى من الوصول بانتاجها الى مستوى يضارع مستوى الانتاج المصرى بل ويتفوق عليه فى بعض الأحيان ، ولا ريب ان أهم الثغرات والعيوب فى نظم استنباط الأصناف الجديدة ترجع الى :

١ ــ تفرق شئون البحث العلمى ، استنباط الأصناف الجديدة بين وزارة الزراعة والجمعية الزراعية ومختلف الجامعات ، وعدم وجود خطة موحدة تعمل على تنسيق الجهود .

٢ ــ نقص فى اعداد القائمين ببحوث القطن بوزارة الزراعة ، ويذكر الدكتور حسن الطوبجى فى مقال له ــ المجلة الزراعية ــ فبراير ١٩٥٩ ــ ان الجهاز الفنى المخصص لبحوث القطن بالوزارة ــ فى ذلك الوقت ــ لا يزيد على شخص أو شخصين .

٣ ــ لم تعمد الهيئات المختصة بالبحث العلمى الى الاستفادة من مقدرة الفرازين المصريين وجهودهم فى هذه المجالات ، وهم الذين قدموا للزراعة المصرية ــ فى مرحلتها الأولى ــ أصنافها الممتازة .

٤ ــ عدم توفر وسائل القياس ، فى الوقت الذى نجد فيه أن السرعة التى يتقدم بها انتاج القطن فى جميع بلدان العالم انما يرجع الى توفر وكفاية هذه الوسائل •

٥ ــ عدم وجود مجموعة من الأقطان العالمية ــ المنزرعة والبرية ــ لاستعمالها فى تحسين الأقطان المصرية بالتهجين معها .

٦ ــ عدم الاستفادة استفادة كاملة من التصنيف الطبيعى الموجودة فى الأقطان المصرية كأساس لتحسين صفاتها بالانتخاب.

٧ ـ عدم وجود دراسة كافية للصفات الاقتصادية فى الأصناف المصرية من ناحية السلوك الوراثى والكفاية الوراثية ، وهى الأساس الذى يسير المربى على هداه ٠

وفى الفترة الأخيرة حدثت طفرات قوية لاستكمال النقص وسد الثغرات الأساسية فى هذه النظم ٠ ومن رأينا أن مدى النجاح فى تطوير هذه النظم ومدى الاستفادة منها ، انما يرتبط بالدرجة الأولى بتكامل السياسات القطنية وتنسيق الجهود المختلفة ٠

ثانيا ـ المحافظة على أصناف القطن المصرية :

تتعرض جميع أصناف القطن المنزرعة ـ ان عاجلا أو آجلا ـ الى نقص متزايد فى قيمة صفاتها الاقتصادية ، الأمر الذى يؤدى الى اندثارها من الزراعة ومحاولة احلال أصناف جديدة محلها ٠ وقد توالت على الزراعة المصرية عشرات من الأصناف ، وبعض هذه الأصناف عمره طويل مثل الأشمونى الذى استمر فى الزراعة المصرية فترة تزيد على مائة عام ، وبعضها أدركته عوامل التدهور ولم تكد تبدأ زراعته مثل صنف بهتيم ١٨٥ ، وهذه الظاهرة التى تعترى الأصناف المنزرعة ، والتى تحط من قيمتها الاقتصادية ، ترجع أول ما ترجع الى انخفاض مستوى نقاوة الصنف ٠ والملاحظ أنه ما ان تبدأ درجة النقاوة فى الانخفاض عن حد معين حتى يعم التدهور ويشتد خطره ، وهذا أمر طبيعى ، لأنه بمجرد أن تبدأ العوامل الوراثية فى الانعزال نتيجة لعمليات التهجين داخل الصنف فان الطبيعة تبدأ فى الانتخاب لصالحها ، وهى تعمل فى عكس اتجاه المربى وبصرف النظر عن القيمة الاقتصادية للصنف ، فمثلا كانت الانعزالات التى ظهرت فى السكلاريدس عديمة القيمة الاقتصادية وان كانت مقاومة للذبول وهو المرض الذى أدى الى اندثاره من الزراعة المصرية ٠

وهناك عدة أسباب تؤدى الى تلوث أصناف القطن والى انخفاض مستوى نقاوة الصنف

(١) اكثار الصنف المستنبط سريعا دون اتباع الطريق العلمى الدقيق الخاص بتثبيت نقاوة الصنف . ويؤدى ذلك الى سرعة تدهور هذه الأصناف بمجرد توزيعها ، كما حدث فى جيزة ٦٠ وفى المنوفى القديم • أو الى تلوث الصنف الجديد وهو مازال فى مراحل التربية الاولى ، كما حدث فى أصناف جيزة ٥١ ، جيزة ٥٨ ، جيزة ٥٩ ، جيزة ٦٠ •

(٢) الخلط الميكانيكى ــ ويحدث هذا الخلط فى المزرعة ، أو بعد الجنى ، أو أثناء الحليج ، نتيجة اختلاط بذور صنف ببذور صنف آخر ، وبالرغم من صـــدور القرارات الوزارية الخاصـــة بتخصيص مناطق لزراعة كل صنف ، وعدم التصريح لأى محلج بحليج أقطان خلاف الصنف المسموح بزراعته فى المنطقة ، فما زالت هناك مصـــادر أخرى للخلط • ونحن نجـــد أن بعض المزارعين يعمدون الى خلط القطن الزهر الناتج من حقول الاكثار بغيره من الأقطان الزهر اعتقادا منهـــم بأن ذلك يرفع من رتبة الأقطان الناتجة .

(٣) الخلط الطبيعى ــ ويحدث التلقيح الخلطى بين الأصناف المختلفة أو بين نباتات الصنف الواحد بنسبة تصل الى ٣٥٪ عن طريق قيام الحشرات بنقـــل حبـــوب اللقاح من زهرة الى أخرى • ويحدث هذا الخلط بين الأصناف وبعضها نتيجة عدم اتباع مسافات العزل الواجب مراعاتها بين صنف وآخر ، كما يحـــدث نتيجة وجود القطن الهندى مختلطا فى أصناف القطن المصرى .

ولا ريب فى خطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد القومى وعلى دخل المنتج الصغير ، ونحن نجد أن هذه الظاهرة سببت فى نفس الوقت متاعب جمة للغزالين • نجملها فيما يلى :

١ ـ ان أهم مطلب للغزال هو المواظبة على النوع المسلم من عام الى آخر ، وهذا مطلب أساسى لا يجب أن نفض من قيمته ، ومن حق الغزال أن يحصل على احتياجاته التى تمكنه من المحافظة على جودة الصنف • على أن استمرار تغير مواصفات الصنف من عام لآخر ، وزيادة مدى التغير عاما بعد عام ، أبرز دور المصدر فى الابقاء على مواصفات الأصناف التى يقدمها للغزال على الرغم من تغيير نوع القطن بالرغم من الصعوبات التى تواجه عمليات مزج الأقطان الشعر وزيادة احتمالات عدم التجانس •

٢ ـ ان عدم استقرار صفات الصنف قد عقد مشاكل الغزالين ولم يعد فى امكانهم المحافظة على جـودة انتاجهم ، مما أدى الى انسحاب بعض الغزالين من السوق المصرية •

٣ ـ اندثرت بعض الأصناف المصرية التى تتميز بمواصفات خاصة ولها أسواق معينة قبل أن يتسنى ايجاد بدائل لها كما حدث بالنسبة لأصناف الساكل جيزة ٧ ، وأدى هذا الى تحول الغزالين الى أسواق أخرى .

٤ ـ يؤدى استمرار تدهور الأصناف المصرية الى مضاعفة العبء الملقى على عاتق المربى ، كما يؤدى الى تعجل المربى ومحاولته طرح الأصناف الجديدة فى الزراعة قبل أن تثبت صفاتها الوراثية كما حدث بالنسبة لأصناف جيزة ٦٠ والمنوفى القديم ، وهذا ممـا يساعد على سرعة تدهور الأصناف الجديدة •

٥ ـ أحجم المزارعون فى بعض الأحيان عن زراعة أصناف معينة حتى لا تتأثر دخولهم من زراعتها ، كما أن الفــلاحين يطالبون باستمرار زراعة الصنف الواحـد لفترة طويلة حتى يمـكنهم اكتساب الخبرات اللازمة لزراعة الصنف الجديد .

٦ ـ ان كثيرا من الدول المنتجة للأقطان طويلة التيلة تعمل جاهدة للارتفاع بمستوى انتاجها ، وقد تمكنت بعض هذه البلدان من الوصول بانتاجها الى مســـتوى الانتاج المصرى ان لم تكن قد تفوقت عليه ، واستمرار قصور الانتاج المصرى فى هذه الناحية يضعف من قدرتنا على المنافسة ٠

وفى السنوات الأخيرة اتخذت الدولة عـدة اجراءات حازمة وفعالة للوقوف فى سبيل التـدهور المستمر والارتفاع بمستوى الأقطان المصرية ، ونحيط فى هـــذه العجالة ببعض الاجراءات التى اتخذت ٠

١ ـ اصدار القانون الخاص بمراقبة اصناف القطن ومنع الخلط :

قضى هذا القانون على الخلط الذى كان يحدث فى مختلف المراحل بين الأصناف المختلفة كذلك فان تضييق نطاق خلط الرتب كان له أهميته فى انتاج تقاوى ممتازة نظرا لضرورة استخراج التقاوى من رتبة واحدة ٠

٢ ـ تحديد منطقة لزراعة كل صنف وتخصيص محالج كل منطقة لحليج الاقطان المنزرعة بها ٠

وقد أدت هذه القرارات الى القضاء تماما على الخلط الطبيعى الذى كان يحدث نتيجة زراعة أصناف متعددة فى منطقة واحدة، كما قضت على الخلط الميكانيكى الذى كان يحدث بصفة مقصودة أو غير مقصودة أثناء مراحل تداول القطن المتعددة ٠

٣ ــ اصدار القانون رقم ١٥٨ سنة ١٩٥٨ الخاص بتداول انتاج بذور القطن للاكثار :

وينص هذا القانون على الزام الهيئات والجمعيات والأفراد الذين يتعاقدون مع وزارة الزراعة لانتاج البذور الاكثار بزراعة البذور التى تقدمها الوزارة والترقيع بنفس البذور واقتلاع النباتات الغريبة وعلى اخطار وزارة الزراعة عند القيـام بالعمليات الزراعية المختلفه ، حتى يمكن الاشراف والرقابة على مختلف العمليات ، وعدم جواز خلط قطن الاكثار بغيرهمن الاقطان وبالرغم من أن القانون قد سدمختلف الثغرات الا أنه لايوجد لدى وزارة الزراعة الجهاز الفنى الذى يمكن من احكام الرقابة على تنفيذ القانون .

٤ ــ تطوير نظم تجديد واكثار السلالات للأصناف المتداولة:

وفى ظل النظام الحالى تعمل وزارة الزراعة على تجديد السلالة التى ينتج منها الصنف سـنويا ، وكان المتبع قبل ذلك تجديد السلالة كل فترة تتراوح بين ٤ ــ ٦ سنوات . كذلك تعمل على تقصير الفترة بين تجديد السلالة وتغطيتها لجميع مساحة الصنف الى خمس سنوات فقط . وسوف يؤدى هذا النظام الى القضاء على الخلط بين السلالات والى انهاء مشكلة وجود الهندى كغريبة فى الأقطان المصرية .

٥ ــ التوسع فى مساحات الاكثار كما يوضح الجدول الآتى :

النسبة المئوية للمساحة القطنية المغطاة بتقاوى الاكثار			
السنة	٪	السنة	٪
١٩٥٨	٣٧	١٩٦٣	٩٥
١٩٥٩	٤٥	١٩٦٤	١٠٠
١٩٦٠	٥٨	١٩٦٥	١٠٠
١٩٦١	٨٣	١٩٦٦	١٠٠
١٩٦٢	٨٣	١٩٦٧	١٠٠

٦ ـ فحص البذور المعدة للتقاوى :

يقوم قسم فحص البذور بفحص البذور على أساس خلوها من بذور الاقطان الغريبة والهندية ، وعلى أساس ارتفاع نسبة الانبات ، وعدم اصابة البذور بالأمراض والآفات الحشرية ، كذلك أدخلت الوزارة نظاما لمتابعة وقياس الصفات الغزلية ، وتعتمد الوزارة فى اختباراتها على معمل اختبارات الغزل التابع لهيئة التحكيم .

على أن النظم الجديدة لاكثار البذور وتعميمها فى الزراعة سوف تقضى على الحاجة القائمة لفحص البذور ، اذ أن النظم الجديدة تقضى باحالة البذور الناتجة من الزراعة العامة الى المعاصر .

٧ ـ نظام متابعة الصفات الغزلية للأقطان المصرية :

فى ظل الأوضاع القديمة كان من الصعب اكتشاف التدهور الا بعد أن يعم الصنف كله وتزيد الشكوى منه فى الداخل والخارج، وكانت الوزارة تواجه أحد أمرين : اما محاولة استرجاع صفات الصنف الأصلية ، وهى عملية ممكنة،ولكنهاتستغرق عدةسنوات، واما الغاء الصنف واحلال صنف بديل عنه ، وهو أمر غير ممكن فى جميع الأحوال . لذلك تعمل وزارة الزراعة على تتبع الصفات الغزلية للأصناف المصرية حتى يمكنها اكتشاف التدهور ومعالجته فى وقت مبكر .

وتعتمد وزارة الزراعة على معمل اختبارات الغزل التابع لهيئة التحكيم واختبارات القطن ، ونشير فى هذا المجال الى أهمية الترابط بين الهيئات المشتغلة بشئون البحث العلمى فى مجال القطن .

٨ ـ انشاء صندوق تحسين الاقطان :

أنشىء صندوق تحسين الأقطان ، بهدف منح علاوات تشجيعية

للزراع والتجار والمحالج ،وذلك لحثهم على العناية بالبذور المخصصة لانتاج اتقاوى ، وكذلك بهدف تشجيعهم على حليج الأقطان فى وقت مبكر • بحيث يمكن اختيار البذور الصـالحة فى مواعيد مناسبة • ومن رأينا أنه فى ظل الظروف الحالية تنتهى الحاجة الى جهود الصندوق فمن ناحية فى ظل سياسة تحديد الأسعار والتسويق التعاونى تورد جميع الأقطان الى المحالج فى فترة لا تزيد عن شهر أو شهرين • ومن ناحية أخرى نفضل توجيه الأنظار الى الدور الضخم الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات التعاونية المتخصصة فى هذا المجال وغيره من مجالات الانتاج والتسويق القطنى •

٩ ـ تأميم المحالج وتعميم نظم التسويق التعاونى :

أدت سياسات تحديد الأسعار وزيادة دور الدولة فى مختلف المجالات ، وتعميم نظم التســويق التعاونى الى احـكام الرقابة والاشراف ولم تعد هناك فرص للتلاعب فى فرز الأقطان أو تهريب البذور المعدة للعصر وغير ذلك من التلاعبات التى كانت تؤدى الى تدهور محصول القطن المصرى •

ثالثا ـ رفع الكفاءة الانتاجية :

ان المجتمع الاشتراكى هو – بطبيعته ـ مجتمع علمى يهدف الى الوصول الى الكفاءة الانتاجية القصوى عن طريق الأخذ بأحدث المنجزات العلمية وتطبيقها فى مختلف المجالات • ويمكن القول : ان الوصول الى الكفاءة الانتاجية القصـوى فى المجال الزراعى عملية ذات جوانب متعددة • وما يهمنا أن نشير الى بعض الجوانب التى تمس الانتاج القطنى بصفة خاصة •

(١) تحديد المساحة القطنية :

عمدت الدولة واعتبارا من سنة ١٩١٥ الى تحديد المساحة المنزرعة قطنا فى سنوات متفرقة وبنسب متفاوتة يختلف باختلاف السنوات ، فى سنوات الحرب مثلا كان الهـــدف هو توفير غذاء الشعب وفى سنوات أخرى كان الهدف هو تقليل كمية المعروض وتوفير أسعار مجزية للمنتجين ، وأحيانا كان الهدف منها رفع انتاجية الفدان وحث الزراع على اتباع دورة ثلاثية منتظمة تؤدى الى عدم ارهاق الأرض بتكرار زراعتها بمحصول مجهد ·

وغنى عن البيان أن عدم استقرار هذه السياسة أدى الى التقليل من آثارها المنتجة ، فقد كان من شأن الفلاحين الاتجاه الى زيادة المساحة المنزرعة قطنا فى السنوات التى يرفع فيها حظر زراعة القطن مما كان يخل بنظام الدورة · وغنى عن البيان أن هذه السياسة لم تفلح فى التأثير على الأسعار ، فليست المساحة القطنية هى العامل الوحيد الذى يحدد كمية المحصول ، كما أن السعر انما يتكون وليد تفاعل قوى العرض والطلب المختلفة التى تخرج عن نطاق سيطرتنا المباشرة ·

واعتبارا من سنة ١٩٥٦ استقرت سياسة الحكومة على تحديد المساحة المنزرعة قطنا بثلث الزمام ، وقد مكنت هذه السياسة من اتباع دورة ثلاثية فى الأراضى التى تزرع قطنا . ولا شك فى سلامة هذا الاتجاه ، فالقطن محصول مجهد ، ولا أدل على ذلك مما لاحظه البعض من تأثر المحاصيل الشتوية التى تزرع عقب القطن ــ فى بعض الأحيان ــ حتى مع اتباع دورة ثلاثية ، واعتبارا من موســـم ٦٧ ــ ١٩٦٨ اتجهت الحكومة الى عدم تحديد زراعة القطن فى المحافظات القريبة من القاهرة ، وذلك بقصد ايجاد حلول للمشكلات

التموينية وحتى تدعم الاتجاه الى تطوير الريف وتصنيعه ، تدعيما حقيقيا ٠

ومن رأينا أن تحديد المساحة القطنية ، والى جانب الاعتبارات السالفة ، يجب أن يراعى الطلب المرتقب على الأقطان المصرية سواء من الصناعة العالمية أو الصناعة المحلية ، كما يجب ان يراعى فيه اتجاهات الاسعار ، حتى يتسنى لنا رسم سياسة سعرية سليمة سواء في الداخل أو في الخارج ٠

(٢) تركيز زراعة كل صنف في منطقة خاصة به :

وفى الاقليم المصرى نجد أن الظروف البيئية تختلف من منطقة الى منطقة ، مما يؤدى الى اختلاف أصناف القطن التى تجود بكل منطقة ٠ وزراعة القطن فى المنطقة التى تتوفر فيها احتياجات الصنف البيئية (جوية) ارضية ، تؤدى الى نمو النباتات نموا جيدا والى استجابتها للمعاملات الزراعية المختلفة ، وتزداد كمية المحصول وتتحسن رتبته ، حيث يزهر ويلوز وينضج المحصول فى ظروف ملائمة ٠

وفى شمال الدلتا تساعد الظروف البيئية من انخفاض فى درجة الحرارة وارتفاع فى نسبة الرطوبة على بلوغ الشعيرات اقصى نمو طولى لها ، كما يترسب السليولوز على فترة طويلة ، مما يؤدى الى بلوغ الشعيرات تمام النضج ، لذلك تتركز الأصناف الطويلة الممتازة فى شمال الدلتا ووسطها ٠ اما الأصناف الأقل طولا فيمكن أن تنمو فى درجات حرارة أكثر ارتفاعا ونسبة رطوبة أقل مما تحتاجه الأصناف الطويلة الممتازة ، لذلك تزرع الأصناف الأقل طولا فى جنوب الدلتا والأصناف المتوسطة فى الوجه القبلى ٠ أما صنف دندرة فيزرع فى جنوب الوجه القبلى لأنه أكثر احتمالا

لدرجات الحرارة العالية ، كما أنه مبكر فى النضـــج مما يسمح بالجنى قبل فتح الحياض ٠

وبجانب ذلك فان سياسة تخصيص منطقة لزراعة كل صنف تهدف الى ايجاد حلول ايجابية لمشكلة من أبرز مشكلات الانتاج القطنى فى مصر ٠ وأعنى بذلك مشـــكلة انخفاض مستوى نقاوة الأصناف المصرية وسرعة تدهورها ، فنحن نجد أن تخصص منطقة لزراعة كل صنف يساعد على احتفاظ الصنف بمستوى نقاوته نتيجة توفر الظروف الآتية :

(١) عدم حدوث تهجين طبيعى بين الأصناف ، كما كان يحدث قبل ذلك من زراعة الأصناف المختلفة فى حقول متجاورة ٠

(٢) عدم حدوث خلط ميكانيكى نتيجة اختلاط البذور قبـل الزراعة أو الترقيع ببذور من صنف آخر أو اختلاط الأقطان فى المخازن أو فى أية ظروف أخرى ٠

(٣) سهولة تخصيص محلج لكل صنف وبذلك تمتنع فرص الخلط أثناء تجهيز المحصول كما يمكن احكام الرقابة على العمليات المختلفة ٠

ومن ناحية ثالثة تهـدف سياسة تخصيص منطقة لزراعة كل صنف ، الى تحديد انتاج بعض الأصناف والتوســع فى انتـــاج أصناف أخـرى طبقـا لظروف الطلب العالمية الأمر الذى يؤدى الى انتظام الطلب وتحسين ظروف السوق ٠

وليس من شك فى أهمية استقرار هذه السياسة ســـواء بالنسبة للمنتج الذى يكتسب خبرته من تكرار زراعة الصنف عاما بعد آخر ، والذى يرغب فى استقرار دخله الى أقصى درجة ٠ غير أن التقلب فى المساحة المحددة لزراعة كل صنف من عام لآخـر ، ودون ارتباط بظروف الطلب العالمية ، يدفع الى الظن بأن العامل

المحدد لاتباع هذه السياسة هو مدى توفر البذور الصالحة من كل صنف . ويوضح الجدول الآتى مدى التغير فى توزيع الانتاج من عام لآخر :

التوزيع النسبى لانتاج القطن المصرى حسب طول التيلة

السنة	فوق ١ ٣/٨ بوصة	١ ١/٤ بوصة	فوق ١ ١/٨ بوصة
	٪	٪	٪
متوسط السنوات ٣٥ – ٣٩	٣٣	٣	٦٤
متوسط السنوات ٤٠ – ٤٤	٤٩	٢	٤٩
متوسط السنوات ٤٥ – ٤٩	٤٥	٦	٤٩
متوسط السنوات ٥٠ – ٥٤	٤٨	١٠	٤٢
١٩٥٥	٣٧	١٩	٤٤
١٩٥٦	٤٢	١٩	٣٩
١٩٥٧	٤٦	١٢	٤١
١٩٥٨	٦٠	٨	٣٢
١٩٥٩	٥٢	١٥	٣٣
١٩٦٠	٤٨	٢٣	٢٩

وتحظى سياسة تخصيص مناطق خاصة لزراعة كل صنف بكثير من اهتمام منتجى الأقطان في الجمهورية العربية المتحدة حيث أنها ترتبط ارتباطا مباشرا بالدخل الزراعى للمنتجين الزراعيين وذلك لاختلاف معدلات التكاليف وغلة الفدان باختلاف الصنف. ومن ناحية أخرى فان عدم استقرار هذه السياسة وكثرة التقلب والتنوع فى زراعة أصناف بديلة من القطن سنة بعد أخرى ، بجانب ما يحدثه من ارتباكات فى حياة الفلاح لعدم استقرار دخله الزراعى ، فانه

يؤدى الى عدم ادراك الفلاح لخصائص كل صنف والمعاملات الواجب اتباعها فى كل حالة ، خاصة وأن الفلاح يؤمن بالتجربة ويصعب عليه تفهم التعليمات المتغيرة ، هذا واذا وصلت اليه ، وقد أشار الأهرام الاقتصادى فى تعليقه على التقدير الاول لمحصول القطن موسم ٦٦/٦٧ الى انخفاض أرقام انتاج صنف جيزة ٤٥ ، اذ تقدر غلة الفدان فى المتوسط بـ ١٩ ر٣ « قنطار » فى المتوسط ، والى أن هذه المناطق قد زرعت فى العام السابق صنف المنوفى ، وفى العام الذى قبله صنف الكرنك ومما يذكر فى هذا المجال أن من أسباب انخفاض أرقام الانتاج زراعة هذا الصنف فى مناطق لم تزرعه من قبل ، ولم تجد الارشاد الكافى لزراعته ومتابعة خدمته طوال فترة نموه، ويوضح الجدول التالى مدى التغير فى توزيع الانتاج القطنى من عام لآخر .

التقدير الأول لمحصول القطن ٦٦/٦٧
مقارنا بمحصول ٦٥/٦٦
(الكمية بالقنطار المترى)

البيان	٦٥ — ٦٦	٦٦ — ٦٧	التغيير كمية	التغيير ٪
١) طويل التيلة الممتازة	٤ر٦١٣ر٧٣٩	٣ر٧٥٩ر١٩٦	— ٨٥٤ر٥٤٣	— ١٨ر٥
٢) « « المتوسط	٢ر٤٦٢ر٧٦٧	١ر٩٦١ر٠٦٢	— ٥٠١ر٧٠٥	— ٢٠ر٣
٣) متوسط التيلة	٢ر٨٣٦ر٨١٢	٣ر٣٧٧ر٦٥٢	+ ٥٤٠ر٨٤٠	+ ١٩ر٠
٤) الاسكارتو	١٦٨ر١٠٢	١٣٧ر٨٠٥	— ٣٠ر٢٩٧	— ١٨ر٠
الإجمالى	١٠ر٠٨١ر٤٢٠	٩ر٢٣٤ر٧١٥	— ٨٤٥ر٧٠٥	— ٨٤٪
متوسط غلة الفدان	٣٣ ر ٥	٨٩ ر ٤	— ٤٤ ر	— ٢ر٨٪

ونحن نجد فى زيادة معدل التغير دون ما ارتبـــاط بظروف العرض والطلب دليلا على عدم تكامل السياسة القطنية ، ومظهرا من مظاهر تشتت شئون القطن ، وتفرقها بين مختلف المؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية ٠ واذا رجعنا الى تاريخ صدور تشريع تعيين مناطق زراعة أصناف القطن سنة ١٩٤٧ نجد أنه قد صدر أساسـا بقصد الحفاظ على التوازن المألوف بين أصـــناف القطن ، وتقريب المعروض من كل منها مع الطلب عليه ٠ وقد كان السبب المباشر فى صدور هذا التشريع هو زيادة المعروض من القطن الكرنك بدرجـة أدى الى انخفاض أسعاره وتراكم المخزون منه ، الامر الذى أدى الى محاولة خلطه بالمنوفى وما زال الكثيرون منا يذكرون القضايا التى أثيرت فى هذا الموضوع ، اما أن يزيد أو ينقص المعروض من كل صنف عاما بعد عام دون ما سبب مفهوم ، فهو أمر جدير بالانتباه ٠

وثمة ناحية أخرى يجب الالتفات اليها ، وهى اختــــلاف غلة الفدان ومعدلات التكاليف من صنف لآخر ، وبحيث تتفاوت ربحية الفدان من منطقة لأخرى بدون سبب معقول٠ ومن رأينا أن من أهم ما يجب أن تستهدفه سياسة تسعير الحاصلات فى المجتمع الاشتراكى هو تحقيق العدالة النسبية بين المنتجين ، ومن الضرورى اعادة النظر فى أسعار أصناف القطن فى الداخل على أســـــاس غلة كل صنف ومعدلات التكاليف الخاصة به ، والجـــدير بالذكر أن الدولة قـــد استجابت لهذه التوصية اعتبارا من موسم ٦٨ – ٦٩ حيث تقـرر رفع سعر القنطار من أصناف الأشمونى وجيزة ٤٥ ومنوفى حتى تحقق للمنتجين عائدا متساويا ٠

٣ ـ تجميع المساحات القطنية :

كان تحديد الملكية وتوزيع الأرض على من يفلحها أول ما اتجهت اليه ارادة الثورة بقصد القضاء على الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى

فى الريف ، ولقد كان من المنتظر أن تتفاقم مشكلات الانتـــاج القطنى — والانتاج الزراعى بصفه عامة — نتيجة تفتيت الملكيات ، ولم يكن غريبا فى ذلك الوقت أن نسمع البعض ، يتحسرون على انتاجية الارض من القطن فى أيام الدوائر والملكيات الضخمة ٠ على ان الاشتراكيين عندما ينادون بتطوير العـــلاقات الاجتماعية لا يهدفون الى مجرد اعادة توزيع الثروة ففى الدرجة الأولى من الأهمية ، ازالة مظاهر التبديد والضباب وخلق الروح الديناميكية التى تعمل على تطوير الزراعة ٠

والعائق الأساسى فى سبيل رفع الكفاءة الانتاجية فى الريف المصرى هو أن سعة المزارع لا تتحدد طبقا للاعتبارات الاقتصادية ، وليس من المعقول أن نقيم مزرعة نموذجية لا تتجاوز مساحتهـــا بضعة قراريط ، ونحن نجد أنه طبقا لتعداد سنة ١٩٦٠ بلغ متوسط نصيب الفرد ٦ قراريط فى المنوفية ، ٧ قراريط فى الدقهلية وفى الشرقية ، ٩ قراريط فى الفيوم ، ١٠ قراريط فى البحيرة وفى المزارع الصغيرة يصبح من الصعب توفير البيئة الملائمة للنبات ، ويزيد الفقد فى المحصول لصعوبة مقاومة الآفات والحشرات وضياع جزء من الأرض فى رسم حدودها ٠ كما تزيد تكاليف المزارع الصغيرة لعدم امكان تحقيق الوفورات الفنية التى تترتب على تنمية عنصر الادارة الزراعية أو الوفورات التسويقية التى يمكن تحقيقها فى حالة الشراء والبيع على نطاق كبير ٠ وبجانب ذلك يعانى المزارع الصغير كثيرا من الصعوبات فى تدبير احتياجات المزرعة وفى توفير مستلزمات الانتاج وفى تسويق محصوله ٠

ولم يكن هناك محيص عن اللجوء الى وسيلة تمكن من تجميع الاستغلال فى هذه الملكيات بصورة تحقيق الكفاءة الانتاجية لهذه الملكيات القزمة ٠ ولقد قوبل هذا المشروع فى أول الأمر بالريبة

من بعض الفلاحين الذين اعتقدوا أن الهدف منه انتزاع قطعة الحديد التى تفصل أرض الفلاح من أرض جاره ، وبهذه تضيع معالم ملكيته • غير أن البدء بتنفيذ المشروع على أساس موافقة الفلاحين ثم اقتناعهم بالفوائد التى حققها التجميع والتى تتمثل فى زيادة متوسط انتاج الفدان من القطن دفع الى موالاة السير فى تنفيذ المشروع •

ويتلخص مشروع تجميع الاستغلال الزراعى فى تجميع المساحات المنزرعة قطنا فى مساحات لا تقل عن عشرين فدانا ، وتطبيق دورة زراعية ثلاثية ، بمعنى عدم تكرار زراعة القطن فى الأرض الا كل ثلاث سنوات ، ويحقق هذا التنظيم فوائد محققة نجملها فيما يلى :

١ ـ اتباع سياسة خاصة فى ترتيب الزروع تؤدى الى استعادة التربة لخصوبتها وجودتها من ذلك عدم تكرار زراعة القطن فى الأرض ، الا كل سنوات ، وعدم زراعة محصول القطن بعد زراعة المحاصيل الشتوية ، لما يؤدى اليه ذلك من تأخير الزراعة وزيادة حدة الاصابة بالأمراض والآفات •

٢ ـ تلافى الأثر الضار لزراعة محاصيل مختلفة متجاورة فى مساحات صغيرة ، على سبيل المثال تؤدى زراعة الأرز بجوار القطن الى ارتفاع مستوى الماء فى الأرض ، وعدم امتداد المجموع الجذرى للقطن الأمر الذى يؤدى الى ضعف النبات ونقص المحصول •

٣ ـ سهولة تنفيذ ومراقبة القوانين الزراعية مثل تحديد المساحات المنزرعة قطنا ، أو منع زراعة القطن بعد مواعيد محددة أو نقاوة الأقطان الهندية والشوارد من حقول الاكثار وما يستهدفه ذلك من زيادة الانتاج •

٤ ـ امكان اجراء عمليات الخدمة فى مواعيد موحدة ، وزراعة محصول القطن فى مواعيد مناسبة ، ولا ريب فى أن زراعة القطن فى المواعيد المناسبة تؤدى الى توفير الظروف البيئية الملائمة على اختلاف مراحل نمو النبات ، كما أن تبكير الزراعة يؤدى الى تقليل الاصابة بالآفات ولا سيما ديدان اللوز والى زيادة المحصول وتحسن رتبته • كما أن زراعة القطن فى مواعيد موحدة تؤدى الى تلافى الأضرار التى تنجم عن تقديم أو تأخير مواعيد الزراعة ، ومن ذلك انتشار الآفات من حقل الى حقل لما تجده من نباتات متفـــاوتة فى الأعمار •

٥ ـ الاستفادة بالزراعة الآلية ، وما تحققه من أداء العمليات الزراعية فى الوقت المناسب وبتكاليف أقل ، ولا شك أن تجهيز أراضى القطن بالجرارات يكون أسهل فى حالة تجميع الزراعة ، بعكس الحال فيما لو كانت المســاحة المحددة متفرقة تفصلهـــا الزراعات الأخرى والمساقى والبتون ، كذلك فان استخدام الآلات الزراعية الميكانيكية يؤدى الى القيام بالخدمات الزراعية بصـــورة أفضل فيمكن تسوية أرض الحوض الواحد بدرجة متماثلة وبصورة يندر وجودها فى الزراعة العادية •

٦ ـ كفاءة مقاومة الآفات بطريقة سهلة وفى فترة قصيرة ، وعلى سبيل المثال فقد مكنت المســـاحات القطنية الواســـعة من استخدام الطائرات فى رش المبيدات الحشرية • ومن ناحية أخرى فيمكن فى المساحات الواسعة اكتشاف الاصابة بسهولة وتنظيم برامج المقاومة •

٧ ـ توفير كميات كبيرة من ميـــاه الرى وتفـــادى مختلف المشكلات التى تتعلق برى وصرف الأراضى الزراعية والتى يؤدى استمرارها الى الاضرار بخصوبة التربة •

٨ ــ امكان تعاقد وزارة الزراعة مع الجمعيات التعاونية التى يقوم افرادها بتجميع حيازاتهم فى وحدات كبيرة وبذلك يمكن المحافظة على سلالات الأصناف المزروعة وتدبير كميات كبيرة من التقاوى المحسنة الى الحد الذى يسمح بتوزيعهـــا على كافة زراع القطن ٠

٩ ــ تيسير هذه الطريقة عمليات التسويق التعاونى للمحصول بالطريقة المحسنة ، وامكان توفير الخدمات التسويقية ٠

وفى عام ١٩٥٦ وقع الاختبار على منطقة نواج فى طنطا للبدء فى تجميع الاستغلال الزراعى ، نظرا لأن هذه القرية بالذات كانت احدى الصور الصادقة لتفتت الملكية فى الريف المصرى (٣٥٠٠ مزرعة فى زمام القرية البالغ ١٥٦٢ فدانا) ٠ وكان من نتائج هذه التجربة ان ارتفع متوسط محصول الفدان من القطن بصـــورة ملحوظة ، فبعد أن كان قبل التجربة ٤ر٣ «قنطارا» ارتفع الى ٦ر٨ «قنطارا» سنة ١٩٥٧ والى ٣ر٧ «قنطارا» سنة ١٩٥٨ والى ٧ر٧ « قنطارا » سنة ١٩٥٩ وهى كما نرى معدلات قياسية ، وهكذا كان نجاح هذه التجربة نقطة البدء نحو تعميم هذا النظام ٠

(٤) دور التعاون فى توفير الأســـاليب التى تؤدى الى زيادة الكفاءة الانتاجية :

اشرنا الى تفتت الملكيات فى الريف المصرى ، والى دور تجميع الاستغلال الزراعى فى الوصول بالوحدة الزراعية الصغيرة الى أقصى ما يمكن بلوغه من الكفاية الانتاجية ، على أن هناك عيوبا أخرى تتعلق بأوضاع التفتت فى ملكية الأرض فالواقع أن هذا الوضع يعنى أن الاقتصاد الزراعى المصرى قد وضـــع أمر توزيع الموارد

فى الزراعة فى يد الملايين من مديرى المزارع الفردية الذين يقومون بدور المنظم ومدير العمل كما يساهمون بقسط كبير من العمـــل المزرعى • وهذا الوضع وان كان له بعض المزايا الا أنه لا يحقق امكانية توزيع الموارد فى الزراعة على أساس سليم ، فهذه الفئـة من المنظمين تميل نظرتهم الى الفردية ويجهلون التطورات العصرية ولا يضعون فى اعتبارهم متابعة الخطة القومية ولا يمكنهم عمل توقيعات عن الأسعار المتوقعة • أو عن حجم ومستويات الانتاج ، لهذا نجد العـــديد من القرارات التى تتخذ لتحديد طريقة توزيع الموارد فى الزراعة •

لهذا كان من الضرورى لهذه الوحدات الانتاجية أن تعمد الى تنظيم القدرات الحديثة فى الزراعة من أجل زيادة حجم الانتاج ورفع مستواه ، وقد أخذت الجمهورية العربية المتحدة بأسلوب التعاون الذى يتفق تماما مع التطور الذى وصلنا اليه ، فهو يجمع الى مزايا النظام الجماعى امكان استغلال الحوافز الفردية وتطوير الادارة ، المزرعية ، والجمعيات التعاونية فى ريف البــلاد متعددة الأغراض تؤدى كافة الخدمات الزراعية والاقتصادية ، وفى نفس الوقت تميل لأن تكون نواة الخلية الاجتماعية للفلاح عن طريق تأدية كافة الخدمات الاجتماعية والتأمينـــات الجماعية • وهذا التحول فى وظيفة الجمعية يخلق الجو الودى بين الأعضاء ويحقق ارتباطا قويا بين الفلاح والجمعية ، بالاضافة الى كونه يشـــكل العنصر الأساسى لوجود تخطيط كامل متطور لأنه يسمح للفلاح بفهم الربح الحاصل من التخطيط ، ويجبر الفلاحين على وضـــع أساس خطة الانتاج ومراقبة تنفيذها والعمل على تحقيقها •

واستمرار تطوير الريف رهن بتدعيم التعاون والعمـــــل المستمر على نجاحه ، ومن رأينا أننـــا قد وصلنا الى مرحلة تحتم

علينا فيها أما الأخذ بفكرة الجمعيات التعاونية المتخصصة أو تحـول الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض الى وسيط بين الفلاح وبنوك التسليف ان الأخذ بنظم الزراعة الواسعة قد أظهر بوضوح مدى ما يمكن أن تقدمه الجماعات المتخصصـــة في مختلف المجالات ، كذلك فان قيام الأجهزة الحكومية بالأعمال التنفيذية مثل مقاومة الآفات كان مثار ضيق للفلاحين ، للبطء الذى تجرى به هــذه العمليات ، ولزيادة الأعبـاء التى يتحملها الفلاحون • كذلك فان تطور نظام التسويق التعاونى قد أظهر مـدى الحاجة الى جهـود الجمعيات التعاونية فى توجيه الفلاحين الى اتباع أساليب الجنى المحسن والاشراف على عمليات الجنى والتعبئة والتخزين والفرز ومحاسبة الأعضاء •

ومن رأينا ان تحول ميزانية صندوق تحسين الأقطان ، وهو مبلغ طائل يصل الى ستة ملايين جنيه ، وتنفقه الدولة فى منح علاوات تشجيعية للزراع والمحالج والتجار الى الجمعيات التعاونية المتخصصة فمن ناحية نجد أن تشجيع الفلاحين على العناية بمحصولهم انما يدخل فى دور الجمعيات التعاونية المتخصصـــة ومن ناحية أخرى هناك أبواب متعددة أولى بالرعاية •

وكلنا يلمس الظروف السيئة التى يتم تخزين أقطان الفلاحين فى ظلها وعدم توفر وسائل الفرز والتدريج فى مراكز التجميع • وسوف نعود الى مناقشـــة دور هذه الجمعيات عند الحديث عن التسويق التعاونى لمحصول القطن •

الفصل الثامن

سياسة التسويق التعاونى

ان تسويق السلعة هو مرحلة ضرورية لا مفر منها فى الدورة الاقتصادية ، والتى تبدأ بالانتاج ثم التسويق ثم تنتهى بالاستهلاك . ورغم أن عمليات الانتاج هى أساس أى اقتصاد واقعى ، الا أنها تصبح مهددة بالتوقف لدى كل اختلال خطير فى تسويق السلع المنتجة ، ان الانتاج هو الذى يضيف الى السلعة قيمتها الحقيقية ، غير أن هذه القيمة تظل نظرية حتى نجد تجسدها الحقيقى فى السوق ، وعمليات السوق ـ فى حقيقة الأمر ـ تدخل فى باب الخدمات الضرورية وتقتطع تكاليفها ودخول العاملين فيها من حساب القيمة التى يضيفها الانتاج . ولا يعنى ذلك ـ على الاطلاق ـ ان خدمات السوق خدمات زائدة أو طفيلية، بل هى تمثل حلقة وصل لا غنى عنها للمنتج أو المستهلك ، واذا كانت خدمات السوق لا تخلق قيمة أو منفعة ، فانها تكتشف قيمة السلعة ، وتلاقى بين الحاجة والاشباع ، بين الانتاج والاستهلاك .

ان تركز الانتاج وزيادة التخصص والتقسيم المتزايد للعمل، كل ذلك يسهم بشكل ما فى زيادة الحواجز بين المنتج والمستهلك . وعبر المرحلة الطويلة من الاقتصاد الطبيعى حيث كان المنتج تقريبا هو المستهلك الى العصر الحديث حيث زاد التخصص فى الانتاج

اتسعت الفجوة بين المنتج والمستهلك وزادت الحاجة الى عمليات التسويق . وفى العصور القديمة كانت حاجات الفرد محدودة ، وكان فى الغالب قادرا على انتاج وسائل اشباعها بنفسه ، ولكن التقدم البشرى وتنوع حاجات الفرد ، وتزايدها ، نتيجة للتقدم العلمى والآلى قد قضى الى غير رجعة على هذه الأوضاع .

والتجارة فى العصر الحديث اذن ضرورة ، لذلك لم يكن من غير الطبيعى أن تزدهر هذا الازدهار وأن تكون المطالبة بحريتها وبازالة القيود الاقطاعية عليها من أول ما تطالب به الرأسمالية الحديثة بعد الطفرة الهائلة فى الانتاج أيام الانقلاب الصناعى . وان يكن ثمة اتهام للتجارة فى كثير من الأحيان ، فذلك لا يعود لسبب جوهرى يتعلق بها من حيث هى ومن حيث وظيفتها . وانما يعود لظواهر عارضة مهما استمرت ؛ وأسباب هذه الظواهر تكمن فى طبيعة الرأسمالية .

غير أن هذا الاتهام آل الى الزوال فى ظل الاشتراكية ، حيث تعود التجارة الى وظيفتها الحقيقية ، وحقيقة ان ذلك ـ لا يلغى القوانين الاقتصادية ، ولا يجعل من عمليات السوق مصدرا للقيم ، الا أن اكتشاف القيمة وتجسيدها هو فى حد ذاته ضرورة تستحق التعويض المتكافىء ، ونتيجة لهذا تتقلص القيمة التى تقتطعها التجارة وعمليات التسويق ، وتصبح في الحدود الشرعية والمقولة التى لا تمثل استغلالا .

ويتضح من هذا العرض أن وظيفة التجارة لا تختلف من مجتمع لآخر ، أما ما يميز بين التجارة فى مجتمع وآخر فهو الأسلوب الذى يتبعه المجتمع فى تحقيق أهدافه ، فبينما تنادى الرأسمالية بسيادة المنافسة الحرة ، يعمد الاشتراكيون الى التخطيط العلمى ، والى البحث عن أفضل الانظمة وأقدرها على

تحقيق غايات المجتمع ، هذه الغايات التى تتمثل فى مجال تسويق القطن فى الأهداف التالية :

١ ـ ضمان استقرار الأسعار وحماية المنتج والاقتصاد القومى من التقلبات الهوجاء التى تسود أسواق الخامات الأولية ، واتباع سياسة سعرية سليمة تحقق العدالة بين المنتجين وتكفل لهم حياة حرة كريمة ٠

٢ ـ التقييم العلمى والموضوعى للانتاج بحيث تقوم العلاقة بين القطاع العام والجمعيات التعاونية على أساس من العدل ٠ فالقطاع العام هو وليد الاشتراكية ، والقطاع التعاونى هو ملكية الجماعات الريفية التى عانت من صفوف الظلم والاستغلال ٠

ولقد كان من فضل الاشتراكية العلمية أن أزالت التناقض بين التقدم والعدل على النقيض من ذلك أثبتت حركة التاريخ أن المجتمعات الانسانية تسعى نحو تحقيق الكفاية والعدل ٠

٣ ـ الارتفاع بمستوى العمل الفنى والوصول بخامة القطن الى أقصى مستوى ممكن مع تخليص السوق من مظاهر التبديد والضياع ، وتقليل تكاليف عمليات التسويق الفنية ، والادارية والحسابية الى أقصى مدى يمكن الوصول اليه ، وبهذا أصبحت التجارة فى المجتمع الاشتراكى وظيفة اجتماعية ذات ثمن عادل تؤدى دورا هاما ذى شقين :

الشق الأول ـ هو تمكين المنتج من الحصول على القيمة العادلة لانتاجه ٠

الشق الثانى ـ هو تمكين الدولة من متابعة التغييرات فى حاجة الاستهلاك من حيث الكم والكيف ٠

وفى ظل الرأسمالية تضيع القيمة ذاتها بين مصادر النهب المختلفة وبين التقلبات المتوالية ، ويصبح من الصعب متابعة هذه التغيرات ٠

٤ ـ تطوير النظم وتطويعها للوصول الى أكفأ النظم ، والكفاءة الحقيقية هى في قدرة النظام على مواجهة الظروف التى تحيط به ، وعلى تحقيق الأهداف التى نريد الوصول اليها ٠

حول التدخل الحكومى وأسعار القطن فى الداخل

وخلال السنوات القليلة الماضية ، استهدفت السياسات الحكومية ضمان استقرار أسعار التعامل فى سوق القطن بالداخل ، وتوفير سعر مجز للمنتج ٠ وخلال المرحلة الأولى ، حافظت الدولة على جوهر اقتصاديات السوق ، واستهدفت بعض المحاولات التأثير فى الاسعار عن طريق تعديل السياسة الانتاجية والتحديد المساحى للأصناف ، وغنى عن البيان أن المساحة المنزرعة ليست العامل الوحيد الذى يحدد كمية الانتاج ، وليست كمية الانتاج ذاتها أكثر من عامل واحد من جملة عوامل تؤثر فى الاسعار ٠ واستهدفت محاولات أخرى اعادة تنظيم السوق الرأسمالية أو احداث توازن بين القوى التى تحكم العرض والطلب ، ومن هذه المحاولات تنظيم تجارة القطن بالداخل ، واصدار تشريعات للحد من الاشاعات ، وتحديد نسبة التقلبات السعرية ، وضمان حد أدنى للأسعار ، واستخدام أرصدة لجنة القطن المصرية فى موازنة العرض والطلب ٠٠ الخ ٠

وغنى عن البيان أن هذه السياسات عجزت عن تأدية الدور المطلوب منها ٠ ان اقتصاديات السوق تعتمد على ربط المنتج الصغير فى القرية بالمستهلك الصناعى فى البلدان الرأسمالية وبهذا فان

اقتصاديات سوق الداخل تحكمها نفس المؤثرات التى تسيطر على الاقتصـــاد العـالمى • وانه من خطر الرأى أن نعتقد فى جدوى السياسات المتبعة اذا فتحنا الباب على مصراعيه أمام عواصـــف السيطرة الرأســمالية البغيضة مادمنا قد احتفظنا بالأشـكال والأوضاع التقليدية للسوق الرأسمالية •

أسس تحديد اسعار القطن :

وعندما يفكر رجال التخطيط الاشتراكيون فى تحديد أســعار القطن ، فهم يواجهون فى الحقيقة مشكلة شــائكة لها أبعادها المختلفة • وثمة اعتبارات عديدة يجب عليهم عدم اغفالها ، وعليهم أيضا أن يعملوا على الموازنة بين الاعتبارات المختلفة للوصول الى أفضل الغايات • ولا يمكننا على الاطـلاق أن نذهب الى القول بوجود سياسة مثلى تلائم جميع مراحل النمو ، ومع حركة المجتمع تحظى بعض الاعتبارات بمزيد من الأهمية ، فى حين تحتل اعتبارات أخرى درجات أقل من الأهمية ، وعلى سبيل المثال يحتاج المجتمع فى المرحلة الأولى الى اثارة الحـوافز الفردية ، ومع اســتمرار التطور ، وزيادة الوعى السياسى والاجتماعى ، يصبح فى الامكان اثارة الروح الجماعية وتطوير السياسات بحيث تحقق مزيدا من التكافل والتضامن بين أبناء الأمة الواحدة •

والخط الأســاسى الأول الـذى يتعين على حـال التخطيط الالتزام به هو مراعاة الفصل التام بين أسعار الشراء من المنتجين ، وأسعار البيع فى الأسواق العالمية ، وتقوم سياسة الدولة على أساس تقرير ســعر معين يجرى عليه التعامل مع كل قطــاع من قطاعات الاقتصاد المختلفة ، فهناك سعر للشراء من المنتجين ، وهناك سعر للبيع فى الأسواق العالمية ، وهناك سعر للبيع لمصانع الغزل والنسيج المحلية •

أما بالنسبة لأسعار شراء القطن من المنتجين فيراعى عند تقريرها أن يسمح بتحقيق عائد مجز للفلاح .

أما بالنسبة لأسعار بيع القطن للمصانع المحلية فانها تكون عند مستوى يسمح بتكوين حصيلة لدعم الصادرات .

وبالنسبة لأسعار بيع القطن للأسواق العالمية فانها تتقرر على أساس دراسة العرض والطلب العالميين ، ومع مراعاة وضع التنافس للقطن المصرى ، لذلك فان الحكومة تعيد النظر فيها أسبوعا بعد أسبوع .

وتهدف هذه السياسة فى جانب منها الى حماية المنتج الصغير من أعباء التقلبات المستمرة فى أسعار القطن فى السوق العالمية ، وفى جانب آخر فان استقرار الأسعار أمر ضرورى لقيام صناعة الغزل والنسيج على أساس سليم ، وقد أشرنا فى مواضع متعددة الى أن غزالى القطن فى مختلف بلاد العالم أصبحوا يتنقلون بين مختلف الأسواق ، بحثا عن استقرار الأسعار ، وفى جانب ثالث فان استقرار أسعار التعامل شرط أساسى لتمكين الدول فى النظام الاشتراكى من تخطيط اقتصادياتها ، وتنظيم التعامل فى السوق الداخلية ، وممارسة دورها فى تطوير المجتمع الانتاجى فى الريف المصرى .

والخط الأساسى الثانى الذى تلتزم به الدولة هو مصلحة الفلاح ، وقد أشار السيد/ الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه « على طريق الاشتراكية » الى « اننا نريد أن نفيد الناس ، ولا نريد اطلاقا أن نجعلهم يكفرون . اننا حينما نعمل أى شىء تعاونى فانما هو لمصلحة الدولة ، وليس لكى تكسب الدولة أو تزيد الميزانية ، ونحن حينما نأخذ المحاصيل من الفلاح ، فاننا نأخذها بالشروط التى تريح الفلاح وتعطى له حقوقه كاملة » هذا المبدأ

الانسانى الذى أشار اليه السيد الرئيس يضع لنا خطوطا عريضة يتم بمقتضاها تحديد الأسعار التى يجرى عليها التعامل بين الفلاح والدولة ٠

وان الدولة مطالبة فى الدرجة الاولى ـ بضمان تغطية الأسعار لتكاليف الانتاج فالدولة فى المجتمع الاشـــتراكى تحدد للفـــلاح الصنف الذى يزرعه ، كما تحدد في نفس الوقت تكاليف الانتاج فهى تحدد أولا مقدار الايجارات ، وهى ثانيا تقرر الأجور التى يحصل عليهـــا مختلف العاملين ، وهى ثالثا تقرر ما اذا كانت قروض الفلاحين يستحق عليها فوائد أم لا ٠ وعليه فان من المنطقى أن تضمن الدولة تغطية هذه النفقات ٠

وفى الدرجة الثانية ، فان الدولة مطالبة بضمان حد أدنى من الدخل ، وكما ذكرنا تضمن الدولة تغطية تكاليف الانتاج ، ومن الطبيعى أن تتضمن التكاليف أجر عمل الفـلاح وأسرته على مدار العام ٠ فاذا كان الدخل الصافى للفلاح يقل عن حد معين فمن الضرورى أن تتنازل له الدولة عن جزء من مستحقاتها حتى تعوضه عن النقص فى الدخل ٠

وفى الدرجة الثالثة من الأهمية يجب أن نؤكد حصول الفلاح على القيمة الحقيقية لانتاجه بمعنى عـــدم حرمانه من احتمـــالات التحسن فى أسعار البيع فى الأسواق العالمية ٠ ويرى البعض أن تقوم الدولة بهذه الوظيفة عن طريق (صندوق موازنة أســعار القطن) بحيث يمول عجز هذا الصندوق من فائض عملية التسويق، وان هذا الأسلوب يحقق لنا هدفين :

أولا ـ ارتباط السعر بالقيمة ارتباطا منتظما ٠

ثانيا ـ ربط أسعار التعامل فى الدخل بالأسواق العالمية ٠

وثمة اعتبارات كثيرة يجب النظر اليها قبل تقرير صلاحية مثل هذه الأفكار للتطبيق فى المجتمع الاشتراكى ، وفى ظل نظام السوق الحرة حيث تتراوح الأسعار حول القيمة صعودا وهبوطا يكون هناك مجال كبير للأخذ بهذه الفكرة ، أما عندما نأخذ بأسلوب التخطيط فتنفى الرغبة فى حرية تقرير الأسعار ، وتكون هناك سيطرة مركزية على الأسعار ، وتقوم الدولة بدورها كصندوق ضخم لموازنة الأسعار ، واضعة فى اعتبارها كافة الظروف المحلية والعالمية .

والخط الأساسى الثالث : هو استخدام المكافآت والتغير فى الأسعار كوسيلة للتوجيه الاقتصادى .

ان نظام الأسعار يجب أن يبعث الحوافز التى تعمل على زيادة انتاجية الفدان ومعنى هذا ضرورة توفير مزايا عينية للفلاح الناجح والجمعية التعاونية التى تتفوق على غيرها والنظام المشار اليه يمكن أن يحقق أهدافا ثلاثة أشار اليها الميثاق :

– ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلها عن حساب الزمن أو حساب التكلفة .. الميثاق .

وبهذا فان الهدف الأول : هو زيادة انتاج الفدان ، والهدف الثانى هو تحسين رتبة الانتاج ، والهدف الثالث : هو تخفيض تكاليف الانتاج .

وتحقيقا لهذه الأهداف يقتضى الأمر معدلات للانتاج والتكاليف فى كل منطقة بحيث يعامل الفلاح أو الجمعية التى تتجاوز هذه المعدلات معاملة تفضيلية بمنحها مكافآت أو محاسبتها على أساس نظام مميز فى الأسعار . ولقد طبقت هذه النظم ، بصفة خاصة

لتحقيق الهدف الثانى وهو تحسين الانتاج • فتزايدت العلاوات الممنوحة لمنتج الرتب العالية عاما بعد عام •

وفيما يلى جدول مقارن بالعـــلاوات التى منحت للمنتج فى موسم ١٩٦٧/٦٦ ـ والعلاوات التى منحت فى موسم ١٩٦٨/٦٧ والتى تقررت فى موسم ١٩٦٩/٦٨ •

الرتبة	فئة العلاوة			
	موسم ٦٧/٦٦ طويل التيلة	موسم ٦٨/٦٧ ٦٩/٦٨ طويل التيلة	موسم ٦٧/٦٦ متوسط التيلة	موسم ٦٨/٦٧ ٦٨ ٦٩ متوسط التيلة
	مليم		مليم	
فج : اكسترا فما فوق	٠٠	٥ر١٢ ريال		٨ ريال
فج + ١/٤ الى أقل من فج/اكسترا	٧٠٠	١٠ ،،	٦٠٠	٦ ،،
فج الى أقل من فج + ١/٤		٥ر٧		٥ ريال
فج ـ ١/٤ الى أقل من فج		٥ ريال		٤ ريال
ج/فج الى أقل من فج ـ ١/٤	٥٠٠	٤ ،،	٤٠٠	٣ ،،
جود الى ج/فج	٢٠٠	٣ ،،	٣٠٠	٢ ،،

ملاحظة :

(١) لا توجد علاوات للرتب التى تقل عن جود •

التقييم العلمى لمحصول القطن

ان تقييم الانتاج يعنى ببساطة تحديد مواصفات السـلعة ، وبالتالى امكان تحديد ثمنها · وهنـاك من المبررات ما يدفعنا الى الاهتمام بتقييم الانتاج على أسس علمية خالية من التحيز ، ولا شك أن هذه المبررات تنطبق على انتاج كافة القطاعات الاقتصادية كما تنطبق على انتاج القطن ·

واتباع الأسلوب العلمى فى تقييم محصول القطن ليس أمرا جديدا ، فقد وجدت النماذج القياسية لرتب القطن وتيلته ، كما وجدت اختبارات الرطوبة فى ظل الأسواق الحرة للقطن · ولكن الجديد فى الموضوع أن نعطى القياس العلمى صفة الشمول ، بحيث أصبح الفـلاح الصغير ينال حقه وفقا للمعـايير والمقاييس التى تعتمدها الهيئات العلمية وثمة ناحية أخرى جديرة بالانتبـاه ، فالقيمة كما كانت تحددها الأسواق الحرة لم تكن مقياسا سليما من مقاييس الكفاية ، فقد وجدت الأرباح الاستغلالية فى تجـارة القطن بصفة مستمرة ، أما نتيجة لنزوات السوق وتقلباته المجنونة، واما نتيجة لجهل الفلاح وضعف مقدرته النضالية ، وإما لعـدم اتباع الأسلوب العلمى فى تقديم الانتاج فى تجارة الداخل · وتفقد هذه الأوضاع مبررات وجودها فى مجتمع يهدف الى تحقيق العدل والتخلص من صنوف الاستغلال ، ويعتبر أن تحقيق العدل وسـيلة من وسائل تحقيق الكفاية · والى جانب ذلك فان الأخـذ بأسلوب التخطيط العلمى حتم الاهتمـام بالقييم العلمى للانتاج ومتابعـة التقدم العلمى فى هذا المجـال ، حتى يمكن تطوير الانتـاج ومتابعة التقـدم العلمى فى هذا المجال ، حتى يمكن تطوير الانتاج الاشتراكى على أسس علمية ، بدلا من الاعتماد على مقاييس الربح الاستغلالية وما تؤدى اليه هذه المقاييس من فوضى فى الانتاج ·

ان التقييم العلمى للانتاج أمر ضرورى لتبادل الانتـــاج بين القطاعات المختلفة (قطاع الزراعة ، قطاع التسويق الداخلى ،قطاع التصدير ، قطاع الصناعة القطنية) وفقا لقيمته الحقيقية ، حتى يمكن معرفة القيمة المضافة فى كل قطاع وفى كل مشروع • وحتى لا نسمح بوجود أرباح استغلالية ، أو باستمرار مشروعات تعمل بطريقة خاسرة • ومن ناحية أخرى فان سلامة تقييم محصول القطن أمر ضرورى لاستقرار العلاقة بين الجماعات التعاونية والقطاع العام بصورة تؤدى الى انتفاء الشك فى وجود غبن أو أرباح استغلالية •

ومن ناحية ثانية فالتقويم العلمى له دوره فى تطوير الانتاج وتحسينه ، وتوجيهه ناحية الاحتياجات الفعلية للسوق ، ونحن نجد أن حصول الفلاح على القيمة الفعلية للانتاج ، هو فى حـد ذاته دافع قوى للعمل على زيادة الانتاج وتحسينه ، وعلى توفير الرتب العالية التى يزداد الطلب عليها فى الأسواق •

ومن ناحية ثالثة فالتقويم العلمى للانتـاج له دوره فى قياس الكفاءة الانتاجية فى مختلف القطاعات ، وفى مجالات العمل الواحد ومعرفة الاسباب التى تحول دون ارتفاع الانتاج الى المستوى المطلوب سواء فى الكم والنوع ، ومحاولة ايجاد الحلول اللازمة •

ومن ناحية رابعة فالتقويم العلمى للانتاج ضرورى لاعادة النظر فى السياسة السعرية على أساس من دراســة التكاليف التاريخية وتطورها ، واحتياجات الأسواق العالمية ، وتطورات الاسعار العالمية وغير ذلك •

وأخيرا فان هناك أهمية كبيرة فى توجيه الدعاية والاعـــلان لخامة القطن وغزله ونسيجه ، وفقا لما يسفر عنه التقييم الفعـــلى للسلعة الى جانب الدراسات الاخرى المتعلقة بالمنافسة والاحلال •

قياس الصفات والخواص الاقتصادية لخاصة القطن :

يقتضى التقييم العلمى لمحصول القطن ضرورة حليج الأقطان الزهر (تخليص بذور القطن من شعيراته) ، فقنطار القطن الزهر (١٥٧٫٥ كيلو جرام) سلعة مبهمة القيمة قد ينتج قنها قنطـار من القطن الشعر (٥٠ كيلو جرام) وقد يزيد ما ينتجه عن ذلك أو يقل ، ومن ناحية أخرى فهناك اعتبارات فنية تجعـل من الصعب تحديد جودة القطن الزهر بصفة قاطعة الا بعد أن يتم حليجه ٠ ويلاحظ أن قياس وتحديد القيمة فى محصول القطن له اتجاهان : قياس الكمية ، وقياس الجودة ٠

أولا ـ قياس الكمية :

تختلف كمية القطن الشعر الناتجة من حليج قنطار من الزهر (تصافى الحليج) اختلافا كبيرا بتأثير عدد من العوامل التى يصعب حصرها أو التحكم فيها ٠ ومن العـوامل التى تؤدى الى اختلاف تصافى الحليج ، وبالتالى الى اختلاف قيمة القنطار من القطن الزهر : نوع القطن ، صنفه ، منطقة زراعته اختلاف الظروف البيئية ،درجة اتقان العمليات الزراعية ، مدى العناية بعمليات اعـداد وتجهيز القطن ٠ ومع اختلاف هذه العوامل وتباين تأثيرها يكاد يكون من المستحيل الجزم بقيمة القنطار الا بعد اتمام عملية الحليج ٠

ومن ناحية أخرى فان خامة القطن مادة هيدراتية فهى تكتسب أو تفقد جزءا من الرطوبة حسب حـالة الجو المحيط بها ٠ ومن الطبيعى والأمر كذلك أن يتم التعامل على أساس وزن القطن الجاف، وقد تم الاتفاق دوليا على اعتبار أن وحدة التعامل هو قنطار القطن الشعر الذى يحتوى على نسبة رطوبة قدرها ٨٫٥ ٪ من وزنه الجاف ولما كانت نسبة الرطوبة القطنية فى حالة تغير وتذبذب مستمرة طوال فترة تخزينه وأثناء مراحل تجهيزه فانه من الضرورى حساب

نسبة الرطوبة القطنية فى نهاية عمليات تجهيز القطن حتى يمكن الوصول للقيمة الفعلية للقنطار •

ولا تصل نسبة الرطوبة القطنية فى بالات القطن المائية الى النسبة القانونية ، حيث يكتسب القطن جزءا من الرطوبة أثناء عملية فرفرته فى المكابس وأثناء شحنه فى البحر وتخزينه فى المغازل حتى يصل الى نسبة من الرطوبة تجعله أكثر صلاحية للمغزل وأقل تعرضا للتلف ، لذلك فان نتائج اختبار الرطوبة تكون فى مصلحة البائع فى أغلب الأحيان ، الأمر الذى يؤكد ما أشرنا اليه من عدم امكان تحديد القيمة الحقيقية لقنطار القطن الا فى نهاية عمليات تجهيزه •

ثانيا ـ قياس الجودة :

ان السؤال الأول الذى يجول فى ذهن الغزال ، وهو بصدد شراء خامة القطن ، لا بد وأن يكون خاصا بمدى جودتها ، وهذا يعنى أن الجودة تأتى دائما فى المقام الأول • وليس من الضرورى أن يشترى أحسن ما فى السوق ، فقد يبحث عن أصناف أقل جودة ورتب أقل درجة ، لأن هذا المستوى من الجودة يمثل ما يحتاجه بالضبط • وان هذا يوضح لنا أهمية تحديد الجودة على نحو قاطع ، وأن التقديم العلمى والموضوعى يجب أن يكون هدفا فى ذاته ، وليس مجرد وسيلة تتحدد بها الأسعار ويحتاج التعبير عن مستوى معين من الجودة الى التعرف على ثلاث نواحى أساسية :

صنف القطن / رتبة القطن / صفات التيلة •

١ ـ الصنف : ان التعرف على صنف القطن عامل أساسى فى تحديد القيمة الاقتصادية لخامة القطن ، فهناك ارتباط وثيق بين العوامل الوراثية التى يحملها صنف بعينه وبين الصفات الاقتصادية

على أن تحديد صنف القطن لا يمكن اعتباره تعبيرا سـليما عن مستوى معين من الجودة حيث تتراوح الصفات الاقتصادية للصنف الواحد فى حدود مدى معـين تحكمه عوامل متعـددة منهـا درجة نقاوة الصنف وعمره حيث تقل قيمة الصنف الاقتصـادية شيئا فشيئا كلما تقدم عمره حتى ينعدم من الزراعة ، ومنها أثـر الظروف البيئية ومدى ما يبذله المنتج من جهد فى رعاية محصوله ، ودرجة اتقان عمليات اعداد وتجهيز المحصول ، مثل الجنى والتعبئة والتخزين والحليج والكبس حيث تحدد هذه الظروف ، أقصى مستوى يمكن للصفات الاقتصادية الوصول اليه ، ولذلك يحتاج التعبير عن جودة الصنف الى التعريف على رتبة الانتاج وصفات التيلة .

٢ ـ رتبة القطن : يطلق على مظهر القطن وعلى درجة نظافته وخلوه من الشوائب رتبة القطن • وكما تظهر على الانسان علامات الصحة والمرض فان مظهر القطن هـو المرآة التى تعكس جودته وقيمته الغزلية ، وتعكس فروق الرتب فروقا مماثلة فى جودة القطن وفى قيمته الغزلية • ويقوم بتحديد رتبة القطن الشعر فئة من الخبراء يطلق عليها « فرازى الاقطان » وقلما تخطىء عين الخبير فى التعرف على الطابع الذى تتركه ظروف البيئة الخارجية فى مظهر القطن ، ويستطيع الخبير أن يحدد من فحصه لمظهر القطن الخارجى فروقا للرتبة تصل الى ١/٣٢ « جزء » من الرتبة •

ولا يفوتنا ونحن بصدد الحديث عن رتبة القطن الشعر ، أن نشير الى عملية تدريج القطن الزهر الى مستويات ، وهى العملية التى يطلق عليها « فرز المستويات » أو « فرز القطن الزهـر » • وتحظى هذه العملية بأهمية بالغة فى ظروف الجمهورية العربيـة المتحدة حيث يسود نمط المزارع القزمة مما يؤدى الى تباين الانتاج

بدرجة كبيرة ، الأمر الذى يحتم تدريج الاقطان الى مستويات ، حتى يتسنى العمل بطريقة اقتصادية واعداد السلعة بصورة تستجيب لطلبات المستهلكين • ويتضح من هذا العرض أن عملية فرز المستويات لا يمكن اعتبارها أكثر من عملية تحضيرية فى صناعة الحليج وأن رتبة الانتاج انما تتحدد بعد حليجه ، ولهذا نجد أن تقديرات المستوى الواحد تختلف من فراز لآخر ، ويتم الفرز فى القطن الزهر بفروق نصف رتبة ، بل يعمل الفراز فى الأقطان المنخفضة الدرجة على التقريب فى حدود رتبة كاملة •

وبالرغم مما أشرنا اليه من أن رتبة القطن الزهر لا تعد تعبيرا سليما عن جودة القطن فقد برزت فى الآونة الاخيرة أفكار جديدة مؤداها الارتفاع بكفاية عمليات فرز القطن الزهر فى الارياف حتى يمكن التعجيل بصرف الأثمان النهائية للمنتجين دون انتظار عملية الحليج التى تستغرق فترة طويلة ولعل أهم ما يوجه لهذا الاسلوب من نقد :

ـ ان الاقتصار على قياس الجودة يعنى أننا قد أغفلنا الجانب الخاص بقياس كمية القطن •

ـ لا يمكن الاعتماد على رتبة القطن الزهر فى تحديد رتبة القطن الشعر التى ينتظر الحصول عليها بسبب عدم تجانس القطن الزهر ، واختلاف المعاملات التى يتعرض لها محصول القطن فى مراحل الاعداد والتجهيز المختلفة هذا الاختلاف الذى يحتمه اختلاف خامة القطن فى طبيعة العيوب الموجودة بها • وأخيرا فان مما يؤكد هذا الوضع عدم امكان خلق مفهوم موحد لمعنى المستوى فى القطن الزهر لاعتبارات علمية وعملية تحول دون عمل نماذج قياسية لرتب القطن الزهر •

٣ ـ قياس صفات التيلة : كانت رتبة القطن وطول تيلتـــه « كما يحددها الصنف » هما العاملان الاساسيان اللذان يضعهمـــا الغزال فى أعتباره . على آنه في الوقت لحاضر ظهرت أهمية قياس صفات معينة واجراء اختبارات متعددة مثل النعومة ، درجـــة النضج .. الخ الا أن طرق الفحص الآلى مع دقتها تعتبر عملية مكلفة وبطيئة بالنسبة للغزال ، الأمر الذى يدفعه الى تفضـــيل القطن المصحوب بشهادات . وقد عملت الدولة فى الوقت الراهن على اقامة معمل لاختبارات الغزل حتى يمكن تعميم هذه الاختبارات وتحقيق مطالب الغزالين . ولا تلقى هذه الجوانب اهتماما كافيا فى تعامل الجمعيات التعاونية مع بيوت التصدير ، والواجب عدم اغفالهـــا حتى نخلق الحافز للاهتمام بالانتاج .

الفلاح والتقويم العلمى للانتاج :

أشرنا فى الصفحات السابقة الى الاســـلوب العلمى لتقويم الانتاج . ومن المهم فى هذا الصدد أن يحظى هذا الاسلوب برضاء الفلاح ، فالفلاح هو صاحب المصلحة الاولى والحق الأول فى كل تطوير وفى ثمار هذا التطوير . ولهذا حرصت الثورة على تسمع نبض الفلاحين وعملت دائما على المتابعة الدقيقة لكل تجربة جديدة، ومعالجة كل ما يتكشف من قصور ، وفتحت دائما أبواب المصارحة ، ورحبت بالنقد البناء الذى يهدف الى العلاج ويلقى أضواء صادقة، وأمينة على الواقع .

والى هذه الحقائق أشار السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه أمام أعضاء مجلس الامة فى مارس سنة ١٩٦٤: «أنتم محتكون بالفلاحين أكثر منى ومن الحكومة ،، وتستطيعون أن تعرفوا عمـــل التسويق التعاونى يسير بطريقة صحيحة أو فيه خطأ . هل ممكن أن

نصلح أو نسهل الأمور أكثر للفلاح ؟ هل الفلاح يتعب من عملية التسويق التعاونى ؟ هل الميزات التى يأخذها فى التسويق التعاونى أحسن أم التى كان يأخذها أيام كان يتعامل مع التاجر والوسيط ؟ .. أنتم باعتباركم السلطة الشعبية تستطيعون أن تفتحوا هذه المواضيع بحيث نصل الى الكمال . لأننا سنجد وزيرا للزراعة ، ووزيرا للاصلاح الزراعى ، وبعد ذلك وكيلا للوزارة ، ثم المدير العام ، ثم الباشكاتب ، ثم أمين المخزن ، ثم الجمعيات التعاونية . أما أنتم فتذهبون وتحتكون بالفلاح وتعرفون هذا الكلام ، وبهذا عليكم واجب كبير هو أن تقودوا عملية التوجيه فى هذه النواحى .. وليس معنى أن نجد مشاكل فى التسويق التعاونى أن التسويق التعاونى خطأ . »

وخلال الآونة الأخيرة قدمت الى مجلس الامة اقتراحات تضمن صرف الأثمان النهائية للمنتجين ، على أساس فرز القطن الزهر والعمل على اثارة روح المنافسة بين بيوت التصدير . وأشارت هذه الاقتراحات الى أن الهدف منها اشباع رغبة الفلاح فى سرعة الحصول على الأثمان النهائية لمحصوله ، وشعور الفلاح بحريته الكاملة فى تقرير من يبيع اليه وفى اختيار السعر الذى يلائمه ، وحتى تكون هذه المنافسة بين بيوت التصدير وسيلة لحصول الفلاح على القيمة الحقيقية لانتاجه . ومن ناحية أخرى أشارت هذه الاقتراحات الى أن هذا الاسلوب يضمن ايجاد مسئول عن عملية القطن منذ اليوم وهى شركات التصدير ، وكلها تابع للقطاع العام ويجب أن تكون مسئولة عن القطن المصرى ، وقد يؤدى هذا الوضع الى تحسين الانتاج .

وقد نبه بعض الأعضاء الى أن هذا الاسلوب يعنى العودة الى الاوضاع التى كانت سائدة قبل تعميم أسلوب التسويق التعاونى

وان التغلب على بعض الأخطاء والمشاكل والعيوب التى تحدث أثناء التطبيق الاشتراكى لا يعنى العدول عن الحل الاشتراكى الى الطرق الرأسمالية التى كانت سائدة فى المجتمع قبل يوليو سنة ١٩٦١ واعتقادى أن الاقتراحات التى قدمت قد حققت جانبـــا من مطالب القاعدة الشعبية الا أنها أغفلت جوانب هامة وجديرة بالاعتبار ٠

فمن ناحية ، أغفلت هذه الاقتراحات مطلبا هاما للفلاح : وهو ضمان حصوله على القيمة الحقيقية لانتاجهالتى يحددها القياس العلمى السليم لجودة الانتاج وكميته ٠ وهذا مطلب حقيقى يجب الا نغض من قيمته حتى ولو أهمل الفلاح فى المطالبة به ، استنادا الى مايوفر له هذا النظام من راحة واطمئنان ٠ على أن حصول الفلاح علىالقيمة الحقيقية لانتاجه ليس ضرورة عدل فحسب ، بل هو شرط أساسى لسلامة خططنا القومية التى تقوم على الحساب السليم لانتاجية كل قطاع والقيمة المضافة فيه ٠ وقد ذهب البعض الى التهوين من هــذه الحقيقة باعتبار أن ما قد يخسره الفلاح ، انما يوجه لدعم القطاع العام وتمويل التنمية الاقتصادية ٠ وحقيقة قد يكون زيادة مساهمـــات الفلاحين فى خطط التنمية الاقتصادية أمرا لا غبار عليه ، على أن تقدير ذلك انما يرجع فى ـ الدرجة الاولى الى القائمين على شـــئون التخطيط القومى ، وعندما ترغب الدولة فى تحديد دخول الفلاحين لاعتبارات تتعلق بالتنمية ومعدلات الادخار والاستثمار٠ ، فانهـــا تفعل ذلك بطرق آخرى دون أن تخل بالحساب الاقتصادى السليم٠

ومن ناحية أخرى يثور كثير من الشك حول مدى ما يقـــدمه أسلوب المنافسة ، ولعل أبسط ما يوجه الى هذا الأسلوب من نقد :

ـ ان المنافسة السليمة يجب أن تستند الى قياس سليم القيمة الانتاجية ، والا تحولت الى ضرب من ضروب المقامرة وانتفى الغرض من قيامها ٠

ـ ان المنافسة بين الشركات مع عدم وجود القيــاس العلمى السليم سوف تعقد مهمة الرقابة على أموال الدولة ، وقد تؤدى الى عودة الاستغلال على حساب الفلاح ٠

ـ ان امكانيات قيام منافسة حقيقية تؤدى الى خفض التكاليف ورفع مستوى الانتاج سوف تكون محدودة للغاية نظرا لأن لكل شركة طاقة تصديرية لا تستطيع أن ـ تتجاوزها ، واذا كان هناك ثمة منافسة حقيقية فانها سوف تدور حول الاصناف ، والرتب التى يزيد الطلب عليها لأغراض التصدير ، ومن ناحية أخرى هناك احتمال قيام اتفاقات بين القائمين بالشراء لبيوت التصـــدير على تضييق نطاق المنافسة ٠

ـ ان هذا الأسلوب يلقى على شركات التصدير عبء تدعيــم أجهزتها الفنية والحسابية والادارية لتغطية عملية التسويق فيمـــا يزيد على أربعة آلاف قرية ، وهذه الامكانيات يستحيل توفيرهـــا تماما فى ظل الظروف الحالية ٠ وحتى بفرض امكان التغلب على هذه العقبة ، فان هذا الوضع يعنى زيادة تكاليف التسويق ومضــاعفة العبء الذى لا بد أن يتحمله الفلاح أولا وأخيرا ٠

ويأتى أخيرا الشق الخاص باعتبار هذا الأسلوب وسيلة لرفع الكفاية الانتاجية فى عمليات التسويق ٠ واعتقادى أن قضية الكفاية الانتاجية لا تعالج بهذه البساطة فالكفاية الانتاجية وليدة تفاعــل وتلاحم عوامل متعددة ابرزها درجة مهارة العاملين ومستوى تطور العلم ومدى تطبيقه التكنولوجى والترابط الاجتماعى لعملية الانتاج ٠٠ الخ والتطور الحقيقى لعمليات تسويق القطن سبيله الاشراف على عمليات الجنى فى الحقول وتعميم مخازن القطن النموذجية فى الأرياف وعلاج ما تعانيه صناعة الحليج من تخلف آلى وبشرى ٠ بل اننـــا نذهب الى أبعد من ذلك والى القول بأن القياس غير العلمى للانتاج

سوف يؤدى الى وجود الأرباح والخسائر الوهمية ، الأمر الذى يؤدى بالعاملين فى حقل التسويق الى الانصراف عن تجــويد الانتاج والمحافظة عليه وخفض تكاليفه الى محاولة تحقيق الأرباح بأيسر الطرق ٠

ان تطبيق الطرق العلمية فى تقييم الانتاج هو ضرورة أساسية لتطوير الانتاج الاشتراكى على أسس سليمة ، والقيــاس العلمى للانتاج لا يحول دون رغبة الفلاح فى الحصول على الأثمان النهائية فى أقرب فرصة . واننا نعتقد أن قيام الجمعيات التعاونية بصرف الأثمان النهائية للمنتجين لا يحول دون محاسبة هذه الجمعيات على النواتج الفعلية للانتاج . وعلينا فى نفس الوقت أن نبحث عن الحلول السليمة لمشكلة انخفاض الكفاية الانتاجية فى عمليات التسويق .

رفع الكفاية الانتاجية فى عمليات تسويق القطن

« ان انتاجية العمل هى أخيرا العامل الأساسى لانتصار النظام الاجتماعى . ولقد حققت الرأسمالية انتاجية عمل لم يعرفها النظام الاقطاعى ٠ ويمكن قهر الرأسمالية ، بل وسوف تقهر الرأسمالية ، لأن الاشتراكية تحقق انتاجية عمل تفوق سابقتها بكثير » ، والكفاية الانتاجيـــة تعنى أول ما تعنى زيادة الانتـاج ورفع مستواه ، وهى فى نفس الوقت تعمل على الحد من الاسراف والقضاء على أوجه التبديد والضياع وخفض التكاليف ٠ ويمكن القول : ان الكفاية الانتاجية هدف متحرك يستند فى تقدمه الى محاولة اللحاق بأحدث ما وصلت اليه المعارف الانسانية ، والأخذ بما توصلت اليــه البحوث الدائبة فى مجالات الادارة والتنظيم وفى ســائر مجالات الادارة والتنظيم وفى سائر مجالات العلوم التطبيقية ٠ ولا شــك أن العلم يعطى فى كل يوم امكانيات جديدة ، ويكتشف آفاقا كانت مغلقة ، وكلما انحسرت الفجوة بين العلم والتطبيق قفز العلم قفزات

جديدة ، وأصبح علينا أن نحاول من جـــديد تحقيق انتاجية عمل تتفوق على سابقتها . ومن أسف أنه فى ظل سياسات التسويق التعاونى المطبقة حاليا لا يمكننا على الاطلاق القول بأننا حققنـــا انتاجية عمل جديدة ، على النقيض من ذلك يمكن القول ان الأوضاع السائدة أسفرت عن انخفاض مستوى الانتاج وزيادة التكاليف .

فمن ناحية مستوى الانتاج ، يتضح من التقرير السنوى لهيئة التحكيم واختبارات القطن انخفاض المتوسط العام للرتب عامـــا بعد آخر ، وتتضح هذه الحقيقة من البيان التالى :

المتوسط العام للرتب كل صنف على حدة

	جيزة ٤٥	منوف	جيزة ٤٧	أشمونى	دندره	مزارع وزارة الزراعة
سنة ٦٤ قبل (التسويق)	فج ١/٨	فج — ١/٨	ج / فج	ج / فج	ج / فج	فج — ١/٤
سنة ٦٥ (أول سنة)	فج ١/٤	ج° / فج	ج + ١/٤	ج + ١/٤	ج + ١/٤	ج / فج
سنة ٦٦ (ثانى سنة)	فج ٣/٨	ج / فج	جود	ج — ١/٨	ج + ١/٨	—
جملة العجز فى متوسط الرتب فى الســنتين الأخيرتين .	١/٤ رتبة	٣/٨ رتبة	١/٢ رتبة	٥/٨ رتبة	٣/٨ رتبة	...

أما من ناحية تكاليف الانتاج ، فقد عملت الدولة على الحد من النفقات التى كان يتكبدها المنتج عن طريق تفادى الوسطاء والحـد من تقلبات الأسعار وتحمل جزء من أعباء التسويق التى كانت تقع على عاتق المنتج . وبالرغم من هذا يمكن القول ان التكلفة التى يتحملها المنتج مباشرة ما زالت متضخمة . ويتضح هذا من دراسة الأعباء

التى يتحملها المنتج فى تسويق القطن طبقا لما جـــــاء فى مشروع تسويق القطن موسم ٦٧/١٩٦٨ .

	مليم ج	
(البند التاسع عشر ــ ٢)	٠٠ر٠٢٥	ما يتحمله المنتج من أجـــر وزن القنطار الزهـــــر ، ويخصم عند صرف الثمن المبدئى .
(البنـــد ثلاثون ــ ١)	١ر٥٥٥	أجرة حليج القنطار لأصناف القطن طويلة التيـــــلة « اكثار » .
(البند ثلاثون ــ ١)	١ر٦٣٥	أجرة حليج القنطار لأصناف القطن طويلة التيـــــلة « غير الاكثار) .
(البند ثلاثون ــ ١)	١ر٣٣٠	أجرة حليج القنطار لأصناف القطن طويلة التيـــــلة « اكثار » .
(البند ثلاثون ــ ١)	١ر٤١٠	أجرة حليج القنطار لأصناف القطن طويلة التيـــــلة « غير الاكثار » .
(البند ثلاثون ــ ٢)	ر٠٢٥	الضرائب الحكوميـــة عن كل قنطار تزيد تصافيه عن ١٠٠٪ .
(بند ثلاثة وثلاثون ــ ١)	ر٠٦٠	للبنك أو الجمعية التعاونية العامة لمواجهة مصاريف التسويق .
(بند ثلاثة وثلاثون ــ ٢)	ر٠٢٠	لحساب صندوق التأمين على القطن الزهر .

	مليم ج	
(بند ثلاثة وثلاثون ـ ٣)	٠٤٠ر	عمولة الجمعية التعاونية المحلية ومواجهة تمويل مشروع الاطفاء ٠
(بند ثلاثة وثلاثون ـ ٤)	٠٥٠ر	مواجهة أعباء تعيين تجار وسماسرة القطن الزهر
(انبند ثلاثة وثلاثون ـ ٥)	١٠٠ر	لحساب المحافظة ويجنب جزء منها لمكافآت تجار وسماسرة القطن الزهر ٠
(بند ثلاثة وثلاثون ـ ٦)	٠١٠ر	لصالح صندوق تحسين معاشات نقابة المهن الزراعية ٠

واذا انتقلنا الى ناحية أخرى ، وأعنى بذلك التكلفة المترتبة على زيادة استهلاك الخيش ، نجد أن هذه التكلفة فى تزايد مستمر (بيان السيد وزير الزراعة ــ مضبطة الجلسة التاسعة لمجلس الامة ــ دور الانعقاد الخامس ــ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ الطبعة المؤقتة) ، فقد بلغت هذه التكلفة نحو ٦ مليون جنيه فى موسم ٦٢/٦٣ ، وزادت الى أكثر من ١٢ مليون جنيه فى موسم ٦٥/١٩٦٦ ٠

بيان التكلفة المترتبة على توزيع عبوات القطن

موسم	الاستهلاك بالطن
٥٨ ـ ١٩٥٩	١٩ر٠٠٠
٦٢ ـ ١٩٦٣	٢٨ر٨٩٤
٦٣ ـ ١٩٦٤	٣٩ر٢٧٠
٦٤ ـ ١٩٦٥	٣٢ر٥٦٤
٦٥ ـ ١٩٦٦	٥١ر٨٣٠

ونحن اذا وضعنا فى اعتبارنا ما تتحمله الدولة عن المنتج من أعباء ، وما يتحمله المنتج من تكلفة أشرنا الى بعضها ، لا تضح لنا مدى الاسراف فى تكلفة التسويق . ويدلنا منطق الكفاية أن علينا أن نؤدى ذات الخدمات التسويقية بتكاليف أو أقل ، واما أن نعمل على زيادة وتحسين مستوى الخدمات التسويقية مع عدم زيادة تكاليفها أو مع زيادة التكاليف بمعدل أقل من معدل التحسين فى الانتاج . اما أن ينخفض مستوى الانتاج وتزيد تكاليف التسويق فى نفس الوقت فهذا أمر غير مقبول يدعونا الى التفكير جديا فى طبيعة المشكلات التى تواجه رفع الكفاية الانتاجية فى عمليات تسويق القطن .

جذور مشكلات التسويق التعاونى :

لقد مست المذكرة التى قدمها التفتيش الفنى العام بهيئة التحكيم واختبارات القطن فى الندوات التدريبية التى عقدتها الهيئة فى مستهل عام ١٩٦٨ جانبا هاما من الجوانب المتصلة بهذا الموضوع : الا وهو انصراف الهيئات المشتغلة فى مجال تسويق القطن بالداخل عن العمل على رفع مستوى الانتاج ، الا بقدر ما يتحقق لها من منفعة ، وما تتحصل عليه من ربح . ويمكننا أن نضيف الى ذلك أن بعض الأجهزة قد يكون لها من المصلحة الحقيقة والحافز القوى مايدفعها للاهتمام بالانتاج وخفض تكلفته غير أنه لا يتوفر لها من الامكانيات .

وقد ذهب البعض الى القول بأن على منظمات التعاون أن تذهب الى ابعد مدى فى السوق بحيث تصل الى المستهلك رأسا ، وعلى سبيل المثال يجب أن تقوم الجمعيات التعاونية بجنى المحصول

والاشراف عليه فى مراحل التجميع والفرزوالتشوين والحليج والكبس وحتى تصديره أو بيعه الى المغازل المحلية • ولا ريب أن عمليـــة تسويق القطن والحاصلات الزراعية عمومـــا هى الامتداد الطبيعى لعمليات الانتاج التى تبدأ فى الحقول ، بل يذهب البعض الى القول بأن عمليات الاعداد للسوق تبدأ حتى قبل الزراعة باختيار الأصناف الممتازة وتوفير التقاوى المحسنة التى يزيد طلبها فى الأسواقالمختلفة ولم يكن من الغريب أن ينص قانون الاصلاح الزراعى على اشتراك المنتفعين فى جمعيات تقوم بتوفير مستلزمات الانتاج وأداء الخدمات الضرورية الى جانب قيامها بتسويق الحاصلات الزراعية المختلفة • ونحن اذا نظرنا الى الأمر نظرة أعمق وأشمل فسوف نجد أن الفلاح هو صاحب المصلحة الاولى والحق الأول فى تطوير نظم التسويق والاستفادة من المزايا التى يوفرها هذا التطوير • والجمعياتالتعاونية هى التى تمثل الفلاحين ومن المنطقى والمفيد أن تقود عملية التطوير فى هذه المجالات • غير أن المواجهة الواقعية لمشكلات التعاون فى التطبيق تفتح لنا آفاقا واسعة لفهم مضمون التعاون ودور الدولة فى المجتمع الاشتراكى ، فالتعاون يستهدف اعطاء المنتج القيمـة الحقيقية لانتاجه ، وسبيله الى ذلك ابعاد سيطرة الوسطاء وقيـــام مؤسسات سوق على درجة عالية من الكفاية تعمل على رفع مستوى الانتاج وخفض التكاليف ، وهو يستند فى ذلك الى اقتناع تام من جماهير الفلاحين ومقدرة على التمويل الذاتى . علينا اذن أن ننبـذ الافكار والصور التقليدية للتعاون وأن نفكر فى مصلحة الفلاح ، ان الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض ، ، والتى استطاعت أن تقود عملية التطوير فى الريف قد وقفت عاجزة عن غزو مراحـــل التسويق لأبعد مدى ، فعمليات تسويق القطن لها جوانبها المختلفة التى تحتاج الى خبرة وكفاية متخصصة لا تقوى على توفيرهـــا الجمعيات المتعددة الاغراض • وحتى فى المراحل الاولى للسوق « الجنى

التعبئة ، التنظيف والغربلة ، التجميع » فان العمل أصبح يتـم كيفما اتفق ودون وجود الاشراف والرقابة الكافيين ــ وأدى هـذا الى عدم تجانس المحصول وانخفاض مستوى الانتاج وزيادة تكلفته٠

وإذا انتقلنا الى صناعة الحليج والصناعة التجهيزية عموما نجدها قد ورثت أوضاعا متخلفة عديدة ، فقد ظلت هذه الصناعة مملوكة لأفراد أو شركات محدودة استهدفت الربح على حساب الصناعة ــ وأدت هذه الاوضاع ــ الى جانب الطبيعة الموسمية لعملية تجهيز القطن ــ الى تضخم الصناعة وعدم تنظيمها فى نفس الوقت، والى التخلف الآلى ونقص الامكانيات الفنية والبشرية ٠ وقد ظلت المحالج منذ تأميمها موزعة بين شركات التصدير التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن وبين شركات الحليج المتخصصة وأدى هـذا الوضع الى عدم ارتباط صناعة الحليج بخطة منظمة تستهدف رفع كفاءة الصناعة والى تفاوت الخدمات التى تؤديها المحاليج وزيادة نفقات الحليج ، الأمر الذى دعا الى فصل نشاط الحليج عن شركات التصدير ، واعادة توزيع المحالج على خمس شركات متخصصة ومتقاربة فى طاقتها وامكانياتها ، ولا شك أن هذا الوضع قد وفر مزايا متعددة منها وحدة الاشراف والرقابة والتوجيه بالاضافة الى المزايا التى يوفرها الأخذ بنظام التخصيص ٠

وبالرغم من المزايا التى يوفرها هذا الوضع فقد أثيرت من جديد قضية الاشراف على صناعة الحليج ، فقد لوحظ أن المحاليج فى الفترة الاخيرة لم تعط الاهتمام الواجب لتحسين الانتاج ــ بعد أن أصبح لكل محلج مقطوعيته المقررة فى الانتاج ، وبعد أن حددت الدولة أسعار الحليج ــ وعلى النقيض من ذلك أولت اهتمامها لكل خفض ممكن فى تكاليف الانتاج ، ولو انعكس هذا الوضع فى صـورة انخفاض فى قيمة السلعة المنتجة ٠ ويبدو ان هـذا الاتجاه من

المحالج يحقق لها وفرا فى التكاليف وزيادة فى الارباح ، الا اننا اذا نظرنا نظرة أشمل لا ترتبط بمجرد تحسين ميزانية المحـــالج فسنجد أن هذا الاتجاه يسبب أفدح الاضرار لانتاجنا القطنى ٠

وأخيرا ، يأتى دور بيوت التصدير ، وكلها تابع للقطاع العام ويجب أن تكون مسئولة عن سمعة القطن المصرى ، وهى أقـــدر الهيئات على تعرف حاجة الاسواق المختلفة وعلى تلبية طلباتها بمـا يتوفر لها من خبرة ووسائل فنية فى النقاوة والغربلة والتضريب والفرفرة ، الامر الذى مكنها من احتكار جزء من السوق العالمية فترة طويلة من الزمن ٠ لقد نص نظام التسويق التعاونى فى الموسم الماضى على أن تنتقل ملكية القطن للشركة المشترية بمجرد توقيـع مندوبيها على وزن الخروج من مركز التجميع ، وتكون مسئولة عن المحافظة عليه وتشرف على نقله للمحالج (بند ثلاثة وعشرون ــ ٤) كما نص على أن تحلج كل رتبة لكل جمعية على حدة ٠ مع تنفيـــذ رغبات الشركات فى المعاملات الاخرى التى تهدف الى تحسين القطن (بند سبعة وعشرون ــ ١) ٠ وبالرغم من أن هذا النظام (نظام ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨) قد جعل من شركات القطن صاحبة القطن منذ اليوم الاول وأتاح لها حرية القيام بأية تحسينات ترغب فى أدائها الا أنه يمكن القول بأن شركات التصدير عزفت عن القيـــام بأى عملية لتحسين القطن حتى لا تتحمل نفقة هذه التحسينات فى الوقت الذى يمكنها فيه الوفاء بارتباطاتها عن طريق الانتقاء من الرتب المتوفرة فى السوق ٠

ولا ريب أن هذا الوضع كان الدافع الأساسى لوزير الزراعـة فى التقدم باقتراحه الثانى لتسويق القطن موسم ٦٩/٦٨ ، الذى ينص « على ان تكون الشركات هى صاحبة القطن بعد مركز التجميع تباشر حليجها وتحسينها بنفسها ، وتباشر اعداد القطن على صورته

التصديرية بنفسها » . « على أن يكون نصف عائد تحسين الرتبة والتصافى حق الفلاح والنصف الآخر من حق الشركات ليكون ذلك حافزا لها للعناية بالاقطان فى جميع مراحلها » . « وقد يؤدى ذلك الى تحسين فى الرتب » .

التنظيم وقضية الفلاح :

ان القضية المطروحة حاليا هى قضية ما بعد التأميم . التنظيم من أجل الربح أم التنظيم من أجل الانتاج ؟ كيف نعيد تشكيل الانظمة الاجتماعية وننمى أعظم قدر من الروح الجماعية ؟ . كيف نعمل على التنسيق الاقتصادى الذى يبرز المزايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة للاشتراكية ، والذى يكفل نجاح التخطيط واثارة الحوافز السليمة للاهتمام بالانتاج وخفض تكلفته ؟

ان هدفنا يجب أن يكون واضحا : التنظيم من أجل الانتاج . وكما يقال فان التنظيم ليس هدفا فى حد ذاته ، ولكنه الوسيلة التى يحقق بها صاحب المنظمة ـ الفرد أو المجتمع ـ هدفه . ان عمليات السوق ما زالت تدار على الاسس الرأسمالية ، وما زلنا نفترض أن هناك تناقضا بين مصلحة الفلاح ومصلحة الدولة يبرر تعدد الهيئات المشتغلة فى السوق بحيث نجد فى كل خطوة من يمثل الفلاح . « الجمعيات التعاونية » ومن يمثل الدائن المرتهن « بنوك التسليف » ومن يقوم بشراء المحصول » بيوت التصدير « ومن يقف حكما بين الجميع « هيئة التحكيم واختبارات القطن » ومن يقوم باعداد المحصول وتجهيزه « المكابس وشركات الحليج بوزارة الزراعة ، وأجهزة الحكم المحلى « المحافظات ومجالس المدن والقرى » والاتحاد الاشتراكى وهذه الأوضاع بالذات تقف وراء كل مشكلة وتفرض لنفسها فى صورة قيود تحول دون التطوير المطلوب وتكبل عملية الانتاج وتفرض كثيرا من أوجه التبديد والضياع .

دور اللجان فى تنسيق الجهود والعمل على تنفيذ الخطة :

لقد أبرزت هذه الأوضاع مدى الحاجة الى تنسيق الجهـــود والتعاون من أجل تنفيذ الخطة ، وكان أن طبقت طريقة العمل من خلال اللجان فى تجارب التسويق المختلفة على ما بينها من فروق ·

بيان اللجان التى نص عليها نظام التسويق التعاونى

موسم ١٩٦٨/٦٧

مسلسل	البند	اسم اللجنة	عدد الأعضاء	ملاحظات
١	(٤)	لجنة حصر الحيازات	٧	فى كل مركز
٢	(١٢)	لجنة البت فى الطعون	٥	فى كل جمعية
٣	(١٣)	لجنة دراســـة النظـم الحسابية	٩	—
٤	(١٧)	لجنة معاينة ضـــعف المحصول	٣	فى كل جمعية
٥	(١٨)	لجنة اختيــــار مراكز التجميع	٦	فى كل محافظة
٦	(٢١)	لجنة التحكيم على رتبـة القطن الزهر	٣	٦٥ لجنة
٧	(٢٤)	لجنة تنسيق حركة النقل	٤	فى كل مركز
٨	(٢٤)	لجنة متابعة نقل القطن	٩	فى الجمهورية
٩	(٢٦)	لجنة الاشراف بالمحلج	٧	فى كل محلج
١٠	(٣٧)	لجنة متابعة تنفيذ النظام	٢٠	فى الجمهورية
١١	(٣٧)	لجنة متابعة تنفيذ النظام	١٠	فى كل محافظة
١٢	(٣٧)	لجنة متابعة تنفيذ النظام	١٦	فى كل قرية
١٣	(٣٧)	لجنة متابعة تنفيذ النظام	٦	فى كل قرية
١٤		أى لجان داخلية أخرى		فى كل وحدة

على أن طريقة العمل من خلال اللجان ليســـت الحلول الجذرية لمشـــكلة التســـويق التعاونى • ان العمل عن طريق اللجان قـد يكون أمرا لا غبار عليه اذا عمل الجميع من أجل هدف واحد ، انهـــا فى هذا الوقت تصبح وسيلة طيبة لتبادل الآراء والبحث عن أفضل الحلول ، كما تؤدى الى تنسيق الجهود وتعاون الجميع من أجل تنفيذ الخطة • واذا كان للجان مزاياها عندما يعمل الجميع من أجل هدف واحد ، فان لها عيوبها المتعددة – التى يلمسها جميع العـــاملون فى التسويق – مثل البطء فى العمل ، والالتجاء الى الحل الوسط ، وزيادة التكاليف ، وتشتت المسئولية • هذه العيوب التى تظهر واضحة جلية عندما يمثل أطراف اللجان مصالح متناقضة •

عقبات على مستوى التخطيط وعلى مستوى التنفيذ :

ان العمل فى اعداد وتسويق محصول القطن يلاقى – فى الوقت الراهن – كثيرا من الصعوبات سواء فى مرحلة التخطيط ورســم السياسات أو فى مراحل التسويق المختلفة • ولا ريب أن عدم وجود جهاز مسئول يملأ الفراغ الذى تركته منظمات ادارة السوق ويقود عملية التطوير فى مجال تسويق القطن بالداخل يشكل العقبة التى تحطمت عليها تجارب التسويق المختلفة . وهناك أمثلة عديدة لما يؤدى اليه انصراف الهيئات المختلفة لتحقيق أهدافها الخاصة على حساب قضية الانتاج .

فى مجال التخطيط ورسم السياسات والتنسيق بين الهيئات :

١ – عدم وجود خطة منظمة لتعميم مراكز التجميع بالارياف :

مراكز التجميع هى أولى مراحل التسويق التعاونى ، وفيها يتم انتقال محصول القطن من حوزة الفلاح الى الســـوق • ومن الطبيعى أن يتم تجميع المحاصيل فى مناطق انتاجها ، فانتاج المزارع العادى صغير ولا يسمح له بتحمل نفقات النقل الى المحالج البعيدة،

وقد تزايدت الاعباء الملقاة على عاتق مراكز التجميع ، والامل معقود عليها حتى تصبح محطات لفرز الاقطان تدار على أحدث الاساليب العلمية . على أن صعوبات جمـــة تقف فى طريق التطوير وتقصر بمراكز التجميع عن الوصول الى الاهداف المرجوة ، ولا تعدو هذه الصعوبات أن تكون انعكاسا لمشكلة تفتت الاشراف مع صـعوبة التنسيق بين مختلف الهيئات ، وما يختلف بهذا الوضع من عدم الالتزام بخطة معينة وانخفاض مستوى العمل وزيادة تكاليفه . وفى الوقت الراهن تشكل فى كل عام لجنة لاختيار مواقع مراكز التجميع بكل محافظة . وتتعرض هذه السياسة لكثير من النقد نظرا لزيادة تكاليف اللجان ونفقات اعداد وتأجير هذه المراكز ، بالاضافة الى الصعوبات الجمة التى تواجه العمل الادارى والفنى والحسابى فى هذه المجمعات نتيجة عدم تجهيزها واعدادها الاعداد السليم . على أن النقد الأساسى ينصب على أن تعميم مراكز التجميع لا يتم فـوق تخطيط مدروس يراعى فيه كافـــة الظروف والمؤثرات فى الزمن الطويل . وعلى سبيل المثال التوزيع الحالى والمقبل للمحالج ، مناطق الزراعة القطنية وسياسة انتاج القطن فى المدى الطويل ، الكفايات الفنية والادارية الممكن توفرها ، امكانية تزويد هذه المجمعات ببعض الاجهزة والمعدات التى تساعد على رفع مستوى الانتاج ، خطة تعميم مخازن القطن فى الارياف .. الى غير ذلك من المؤثرات والعوامل التى قد لا يتسع المجال لحصرها .

٢ ـ تفاقم مشكلة القطن الزهر فى الارياف :

ومن الأمثلة على مشاكل لتسويق التعاونى تفاقم مشكلة تخزين القطن الزهر فى الأرياف . وتعد مشكلة تخزين القطن الزهر من أولى المشكلات التى صادفت تجارب التسويق التعاونى ، فلم يعـد هناك ما يدفع الفلاح الى التريث فى بيع محصوله بعد أن ضمنت له الدولة استقرار الاسعار ، بل أصبحنا نجد غالبية الزراع يبادرون

الى التخلص من محصولهم فى بداية الموسم تحوطا ضـد اخطار التخزين • على أن هذه المشكلة قد تفاقمت نتيجة اتجاه بعض هـذه السياسات الى حث المنتجين على سرعة توريد أقطانهم من ذلك ماذهب اليه صندوق تحسين الاقطان من منح علاوات متدرجة تزيد بالنسبة للاقطان التى تورد فى أول الموسم ومنها أيضا ما ذهب اليه نظـام التسويق التعاونى موسم ٦٦ /٦٧ من منح علاوة توريد للاقطـان التى تورد فى أول الموسم • لقد دفعت هذه السياسات بمـا يزيد عن ٧٥٪ من محصول القطن الى المحالج فى فترة لا تتجاوز شهرا فى بداية موسم ٦٦ /٦٧ • وتم تشوين هذه الكميات الهائلة على قارعة الطرقات أو فى شون بعيدة عن المحالج ولا يتوفر فيهـا الاستعدادات الكافية مما أدى الى زيادة حدة العجز فى المحصول وزيادة تكلفة النقل ، واستهلاك كثير من الاكياس ، كما انتهى الامر الى حدوث اختناقات وارتباك العمل فى كثير من الاحيان • ولا ريب أن العامل الأول فى هذه المشكلة هو الارتجال فى وضع سياسة التسويق الامر الذى حتم التحـول عن بعض السياسـات التى أشرنا اليها آنفا • ومن ناحية ثانية أوضحت هذه المشكلة مدىالحاجة الى تنسيق العمل بين أجهزة السوق ، والعمل على تنظيـم حركة انسياب الاقطان الزهر من المحالج وتنظيم نقل نواتج الحليج الى الاسكندرية والى المغازل المحلية والى المعاصر •

٣ ـ تعقد اجراءات العمل :

وبالاضافة الى عدم وجود سياسة واضحة المعالم فقد اتسمت اجراءات العمل بالبطىء والتعقيد فى غالب الاحوال • ولا ريب أن تعقيد اجراءات العمل هو النتيجة الحتمية لعدم وجود جهاز واحـد مسئول ، وتداول القطن بين مختلف الهيئات ، مع ضرورة اشتراك كل جهة من الجهات التى تعمل فى مجال تسويق القطن فى الداخل فى مجال الرقابة على جميع العمليات • وهذه الاوضاع من شأنهـا

آن تعوق أداء العمل فى مختلف نواحيه « الادارية ، الحسابية ، الفنية » والامثلة على ذلك كثيرة :

● فى عملية وزن القطن الزهر : يتم وزن القطن عند كل مرحلة من مراحل التسليم والتسلم ، كما يوزن في أحيان كثيرة بقصد الرقابة على سلامة عمليات الوزن . ويوزن القطن فى أول مرة يوم توريده حيث يتسلمه مركز التجميع من المنتج ، ثم يوزن للمرة الثانية قبل خروجه من مراكز التجميع حيث تتسلمه الشركة المشترية تمهيدا لنقله ، وعند وصول القطن الى المحلج يوزن للمرة الثالثة حيث تتسلمه شركة الحليج ، وقبيل بدء عملية الحليج ذاتها تقوم لجان الاشراف على المحالج بوزنه مرة رابعة لتقدير نسبة العجز أثناء وجود القطن بالمحلج . وقد يوزن القطن مرات أخرى ـ بخلاف ما سبق ـ لأغراض المتابعة والتأكد من سلامة الأوزان . ويمكننا بعد ذلك أن نقدر ما يؤدى اليه هذا الوضع من بطء فى الانجاز وانخفاض مستوى العمل وزيادة تكاليفه .

● الاسراف فى النواحى الحسابية : ويعطى العمل فى النواحى الحسابية صورة واضحة لما يمكن أن يؤدى اليه عدم تحديد المسئولية وتشابك الاخصاصات من تعقيد وبطء . ويكفى أن نشير هنا الى أن عدد النماذج الخاصة بعمليات التسويق فى بنوك التسليف ـ وهو أحد الاجهزة المشتركة فى التسويق التعاونى ـ تبلغ ٢٠ نموذجا ، وأن أغلب هذه النماذج متعددة وتمثل مرحلة من مراحل العمل ففى نظام ٦٦/٦٧ كانت هناك الاستمارات ٨أ ، ٨ب ، ٨ تسويق وكلها خاصة بسحب عينات القطن الزهر ، وفى نظام ٦٧/٦٨ وجدت الاستمارات ٥ أ ، ٥ب ، ٥ ج ، ٥ تسويق وكلها خاصة بفرز المستويات . والجدير بالذكر أن أغلب هذه الاستمارات تحرر من أصل وعدد من الصور الكربونية ، وقد تزيد عدد التوقيعات على الاستمارة الواحدة عن ١٥ توقيعا ، ولعله من أبسط الأمور دلالة على تعقد النظام الحسابى

أن تشير الى أن الامر يستلزم كتابة اسم الفلاح الواحد ١٣ مرة فى كل مرة يورد فيها قنطار من القطن ٠

مشكلات فى التنفيذ :

١ ـ مشكلة فرازى المستويات :

على سبيل المثال، ليست الا انعكاسا للأوضاع التى أشرنا اليها فى مقدمة هذا الحديث ٠ فقد كانت مهنة الفرز قاصرة على أبناء الجاليات الاجنبية الذين قدموا الى مصر للاشتغال فى سوق القطن والقيام بأعمال الرهونات ٠ وفى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ غادر كثير من الفرازين الاجانب البلاد ، كما صدرت تشريعات تقصر الاشتغال بالفرز على ذوى الاستعداد العلمى والثقافى، وأدت هذه الاوضاع الى الارتفاع بالمستوى الاخلاقى والفنى للمهنة وان أبرزت فى نفس الوقت حدة العجز فى اعداد الفرازين ٠٠ وقد تفاقمت المشكلة مع بدء تجارب التسويق التعاونى عندما لجأت مختلف الهيئات الى استكمال الأجهزة الفنية الخاصة بها ، فقد أدت حداثة عهد كثير من الفرازين بالعمل وتفوق أمورهم بين مختلف الهيئات الى استكمال الأجهزة الفنية الخاصة بها ، فقد أدت حداثة عهد كثير من الفرازين بالعمل وتفوق أمورهم بين مختلف الهيئات الى انخفاض مستوى الأداء والى كثير من الصعوبات التى ظهرت واضحة جلية فى مراحل تنفيذ العمل الفنى .

فمن ناحية ٠٠ يؤدى تعدد جهات الاشراف الى تشتت المسئولية والى الازدواج وتكرار العمل الواحد ، والى اتخاذ كثير من القرارات المتضاربة أو الى تأخير اتخاذ القرارات على أهون الظروف .

وثانيا ٠٠ يؤدى هذا الوضع الى بطء العمل ونقص كفاية الاداء نتيجة تشتت الجهود أو نتيجة النقص فى كفاية واعداد القائمين بالعمل ٠

وأخيرا ٠٠ يؤدى هذا الوضع الى عدم تكوين وتنمية الكفايات

على أساس علمي مدروس والى تحويل الفرازين الى محاولة الحصـــول على الربح بأى طريقة ·

٢ ـ عدم الاهتمام بالنواحي المؤدية الى رفع مستوى الانتاج :

ولقد أشرنا فى الصفحات السابقة الى صعوبة إعتبار الربح مقياسا من مقاييس الكفاية الانتاجية اذ أن مستوىالانتاج قد ينخفض وتنمو تكاليف الأنتاج فى نفس الوقت الذى يرتفع فيه معدل الربح· وقد تناول السيد / على صبرى فى بيانه عن التطبيق الاشتراكى فى مصر ، واعتبرها ناشئة عن عدم الفهم الصحيح لطبيعة الربح فى الاشتراكية ، كما أشار الى أن اندفاع المؤسسات فى التحايل على الارباح يعد خروجا على الاشتراكية · ونحن نعتبر أن هذه الظاهرة قرينة على وجود عيوب فى التنظيم أو الطريقة التى تتحـــدد بهـــا الاسعار ، فالتنظيم الاشتراكى ـ قبل كل شىء ـ هو نظام معـــد بطريقة علمية لا يسمح بزيادة الارباح الا عن طريق الاهتمام بالانتاج ومن أسف نجد فى ظروف التسويق التعاونى ظاهرة واضحة ـ أشرنا اليها ـ وهى اغفال الجوانب المؤدية الى رفع مستوى الانتاج ـ والأمثلة عديدة :

● **مشكلة الجنى المحسن للقطن :**

ازاء الاوضاع التى أسلفنا الاشارة اليهـــا لم يكن من الغريب أن تنشأ أولى مشكلات التسويق التعاونى فى حقول القطن ذاتها ، وأعنى بذلك مسألة تعود الفلاح على تأخير جنى محصوله الى ما بعد تكامل نضج جميع اللوزات فى الحقل كله اعتقاداً منه أن هـــذا الاسلوب يحقق وفرا فى التكاليف ويكفل له المحافظة على انتاجه ·

على أن النظرة الثاقبة تدلنا على أن تأخير الجنى فى الطريقة التى تعود عليها الفلاح لها أثره الضار على رتبة الانتاج وعلى قيمته الغزلية ·· ومن المعروف أن لوزات القطن التى تتأخر فى نضجها الى نهاية الموسم تتعرض لفتك ديدان اللوز ، وبحيث يؤدى تأخير الجنى فى

الطريقة التى تعود عليها الفلاح الى اختلاط اللوزات السليمة باللوزات المصابة • وعلى الجانب الآخر يؤدى تأخير الجنى الى زيادة فترة تعرض اللوزات السليمة ـ والتى تبكر فى النضج ـ للمؤثرات الجوية مثل الرياح والأمطار ، مما يؤدى الى تغير خواص القطن ونقص درجة تجانسه • ومن ناحية أخرى نجد أن تأخير الجنى يؤدى الى زيادة التكاليف على عكس ما يتوقعه الفلاح ، ومن المعروف أن تأخير الجنى يؤدى الى تساقط نسبة كبيرة من اللوزات النضج وتقل قيمتها ان لم تنعدم تماما ، كما يتكبد الفلاح نفقات طائلة لفصل اللوزات السليمة عن اللوزات المصابة حتى لا يضطر الى بيع محصوله بثمن بخس •

ان الحل المنطقى لهذه المشكلة هو فى اتباع الاسلوب المحسن فى جنى القطن • وتقوم فكرة الجنى المحسن على عدم تأخير جنى اللوزات المبكرة فى النضج ، على أن يتم جنى القطن عندما تبلغ نسبة تفتيح اللوزات ٤٠ ــ ٥٠٪ ، والثانية عند تمام التفتيح • ويوضح الجدول الآتى مدى ما تعكسه طريقة الجنى المحسن من ارتفاع فى رتبة الانتاج •

جدول مقارنة بين الطريقة المعتادة وطريقة الجنى المحسن

الرتبة	الجنى المعتاد	الجنى المحسن
اكسترا	١٢ر٤٥	٦٣ر٠٠
فولى جود تواكسترا	٢٠ر٢٠	٠٠ر٠٠
فولى جود	٣٠ر٤٠	١٩ر٧٠
جود	٠٠ر٠٠	٠٠ر٠٠
فولى جود فير	١٥ر٨٠	٠٠ر٠٠
جود فير تو فولى جود فير	١١ر٦٥	٨ر٥٠
جود فير	١ر٥٥	٠٠ر٠٠
فولى فير	٤ر٠٠	٧ر٢٠
واطى مخلوط	٣ر٩٥	١ر٦٠

وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة وعملت بطرق مختلفة على توجيه المزارعين الى جنى محصولهم بالطرق المحسنة والى العناية بعمليات الفرز والنقاوة • ومن ذلك ما ذهب اليه نظام التسويق التعاونى موسم ١٩٦٧\٦٦ من منح علاوة توريد للأقطان التى تورد فى أول الموسم ، ومن ذلك العمل على توفير السلف النقدية ـ سلفة الجنى وسلفة التسويق ـ وقت جنى المحصول ، ومنه أيضا تأجيل بدء الدراسة فى المدارس الريفية لتوفير الأيدى العاملة لجنى القطن ، وهناك أيضا الندوات التى تعقدها مختلف الهيئات لتوعية الفلاحين بالمزايا التى يوفرها الجنى المحسن ، وهناك المنح النقدية التى تتوسع وزارة الزراعة فى منحها للتعاونيين وأعضاء الاتحاد الاشتراكى وغيرهم فى مقابل توعية الفلاحين وارشادهم الى طريقة الجنى المحسن والمزايا التى يوفرها ، غير أن هذه الحلول كانت قليلة الفاعلية •

وقد ذهب البعض الى أن صلب المشكلة يكمن فى خشية الفلاح من سرقة محصوله ، والحقل الذى يجنى مرة واحدة يظل « مختوما أو مقفلا » ويمكن اكتشاف السرقة منه بسهولة بعكس الحال فيما لو تم الجنى على أكثر من مرة ، وهذا جانب حقيقى لا سبيل الى انكاره ومع ذلك يبقى لهذه المشكلة وجهها الآخر ، وهو وجود هيئات متعددة تعمل فى مجال تسويق القطن بالداخل دون أن يكون هناك جهاز واحد مسئول عن عملية الجنى بالذات • ان النجاح الحقيقى فى مجالات الانتاج القطنى والتى تتميز بحاجتها الى الجهود الجماعية والى الخبرات المتخصصة، انما يأتى بخلق جهاز فنى يكون مسئولا مسئولية مباشرة عن الانتاج ، وأن هذا الجهاز يمكن أن يؤدى فى مجال الجنى المحسن خدمات متعددة وعلى سبيل المثال :

ـ يستطيع هذا الجهاز وضع الخبراء المتخصصين فى المكان الملائم الذى يمكنهم من الالتحام بجماهير الفلاحين وتطوير العملية الانتاجية •

- تحديد الموعد المناسب للبدء فى عمليات الجنى فى الحقول عن طريق دراسة دورات النمو المتماثلة ، ومعرفة مدى الاصابة ودرجة انتشارها ونسبة تفتيح اللوزات .. الخ .
- اسناد عمليات الجنى فى الحقول وتعبئة المحصول الى أفراد ذوى دراية وتدريب عن طريق تنظيم طاقة العمل فى المجتمع الريفى وزيادة كفايتها عن طريق التخصص ٠
- القيام بعمليات الارشاد على رأسها الفنيون المتخصصون ووضع أساس علمى سليم لتنظيم عملية اثارة الحوافز التى أصبحت مثارا لكثير من التساؤلات ٠
- وضع أساس سليم يمكن الارتكان اليه فى أداء مختلف العمليات التسويقية وضمان دقة العمل وانتظامه ٠

● **الاهتمام بعملية التخزين :**

والى جانب توفير الشون والمخازن الكافية ، والعمل على تنظيم حركة انسياب القطن الى مراكز التجميع والى المحالج بما يتفق مع امكانيات الصناعة التجهيزية وطاقتها التخزينية يستدعى الامر بذل مزيد من الجهود فى الاهتمام بعملية التخزين ذاتها ، وتوفير كافة الظروف التى تكفل المحافظة على قيمة القطن والتى تضمن سلامة العمل وانتظامه ٠ واذا كانت شعيرات القطن تفوق الصلب فى متانتها فان هذه المتانة تتحطم على صخرة الزمن مع أى تغير فى ظروف التخزين عن الظروف المثلى ٠

ويلاحظ أن تشوين القطن قد يتم داخل أكياس من الجوت فى شون وأحواش المحالج ، على أن تشوين القطن فى مخازن بالارياف يعتبر الطريقة المثلى للتخزين لما يحققه من مزايا أهمها :

- يؤدى الى زيادة تجانس الرتبة وارتفاع مستواها نتيجة لتضريب القطن وفرفرته أثناء التفريغ والتعبئة ٠
- يمكن المحافظة على رتبة القطن وعلى قيمته الغزلية حيث يكون

التخزين فى ظروف حسنة فى الوقت الذي تتعرض فيه الاكياس للمؤثرات البيئية كما يعمل الكبس الشديد فى الاكياس على تفتح الفصوص المصابة بما يحط من رتبة القطن ٠

- امكان اجراء العمليات الفنية لتحسين مستوى الاقطان في مخازن الريف مثل النقاوة والغربلة ، هذه العمليات التى قد يعوق القيام بها ازدحام شون المحالج ٠
- يسهل اكتشاف الغش أثناء تفريغ الأكياس وبها يمكن الاستدلال على صاحب القطن وتفادى آثار الغش ، بعكس الحال فيما لو تم اكتشاف الغش فى المحلج ٠
- تقليل الفقد فى المحصول والذى ينجم عن استعمال الاكياس ، حيث تتعرض الأكياس للاستهلاك والتمزق فى مختلف المراحل بما يؤدى الى تناثر الاقطان وتلوثها ٠
- عدم زيادة استهلاك الاكياس نتيجة الرطوبة الارضية أو بسبب تعرضها للشمس والامطار فترة طويلة أو نتيجة تكرار عمليات التحميل والتفريغ ٠
- تنظيم انسياب الأقطان الى المحالج وعدم الحاجة الى استئجار شون واسعة بعكس الحال فيما لو تم التخزين فى أكياس .
- الاستفادة من مزايا الفرز الجماعى فى تخفيض تكاليف العمل الادارى والفنى والحسابى وضمان تحقيق العدالة النسبية بين المنتجين ٠

ازاء هذه المزايا التى يوفرها تعميم مخازن القطن بالارياف بدأ المختصون بتوجيه الجمعيات التعاونية الى بناء مخازن لتشوين الاقطان فى الارياف ٠ ولا ريب أن مشاركة الجمعيات التعاونية لها أهميتها فى تنمية الوعى التعاونى وتوجيه الانظار الى البحث عن الحلول الذاتية للريف ٠ ومن ناحية أخرى فان نجاح التعاون رهن باستناده الى تمويل

ذاتى ، ولعلنا نذكر أن جزءا كبيرا من التكاليف التى يتحمل بهـــا قنطار القطن توجه الى عملية تحفيز الجهود الفردية وما من شك فى ان اثارة الحافز الفردى يجب الا تحول بين قيام الجمعيات بالمشروعات الهامة • وأخيرا يأتى الناحية المتعلقة باثارة الحافز الاجتماعى فهـو مورد لا ينضب ، ونجاح الجمعيات التعاونية ليس بقدر ما توفره من خدمات اقتصادية واجتماعية وانما فى اقامة علاقات انتاجيـــة سليمة وقادرة على اذابة التناقضات الموجودة فى الريف واثارة حوافز العمل الاجتماعى من أجل بناء المجتمع الجديد وتطوير الانتاج وواجب القادة الاجتماعيين العمل على تزكية هذه الحوافز بمختلف السبل •

على أنه اذا كان من واجب الجماعات التعاونية أن تســـاهم فى تعميم مخازن القطن فى الارياف فاننا لا نستطيع أن نطالبها بتحمل كافة الاعباء • على أن هذه المساهمة لا بد لها من ان تتم فى اطـــار خطة شاملة لتطوير عمليات تسويق فى الداخل يراعى فيها المواصفات النموذجية للمخازن المطلوبة ، تكاليف الانشاء ، تكلفة النقل بالنسبة للمنتج وبالنسبة للمحالج ، خطة توزيع المحالج فى المدى البعيد الدورة الزراعية ، امكانيات تطوير نظم التسويق • وفى رأينـــا أنه يكاد يكون من المتعذر اخضاع عمليات التسويق الداخـــلى لتخطيط شامل الا اذا وضعنا كافة الامكانيات والموارد المادية والبشرية تحت السيطرة والاشراف المباشر لجهاز واحد يقود عملية التطوير فى هذا المجال •

● عدم القيام بأية تحسينات أثناء عملية الحليج :

مرحلة الحليج أهم مرحلة يمر بها محصول القطن أثناء اعداده وتجهيزه وفقا لاحتياجات السوق المحلية والعالمية ، وتمر خامة القطن أثناءها بعديد من العمليات الميكانيكية المختلفة • وتحتاج الاقطـــان

المصرية ــ بصفة خاصة ــ الى عناية فائقة فى أداء هذه المعاملات بقصد المحافظة على المميزات التى انفردت بها مثل طول التيلة ومتانتها ٠ ويتوقف الامر فى وصول الانتاج المصرى الى المستوى الرفيع الذى يحتله بين الاقطان المنافسة على اتقان هذه العمليات ، وأى اهمال فى أدائها ينعكس على خامة القطن ويسىء الى مظهره وقيمته الغزلية٠

ولا يتم حليج الاقطان الزهر كيفما اتفق وانما تجرى هذه العملية وفقا للقواعد الفنية وبقصد اشباع احتياجات معينه٠ ويطلب الى الفراز فى غالب الاحيان تجهيز رتبة معينة يزيد الطلب عليها فى الأسواق ٠ ويقع على عاتق الفراز فى كل حالة اختيار الاقطان الزهر التى يقوم بحلجها ٠ وتحديد الخطوات الاساسية والمعاملات الضرورية التى يقتضى الامر القيام بها ، ثم مراقبة تنفيذ العمليات والتأكد من جودة الانتاج ٠

ولا يفوتنا أن نذكر أن خامة القطن مجال لكثير من التحسينات في مختلف مراحل عمليات الاعداد والتجهيز من تخزين ، ونقاوة ، وغربلة القطن الزهر ، وتضريب ، وحليج ، وتشبيق وتقسيم ،وفرفرة وكبس مائى ٠ ويتوقف الأمر فى الوصول الى التحسين المطلوب على كفاءة الفراز وخبرته فى تخطيط العمليات وفى متابعة التنفيذ وفى ايجاد حلول للمشكلات الطارئة وفى مراقبة جودة وكمية الانتاج ٠ ومن ناحية أخرى فان حرية الفراز فى رفع مستوى الانتاج تحكمها عوامل متعددة : منها مدى الرغبة فى تحمل أعباء التحسينات ،ومدى اقتصادية العملية التى ترمى الى رفع رتبة القطن فقد لا توازى التحسينات المنتظرة تكاليف عملية التحسين ، وأخيرا فهناك الحاجة الى توفير رتب معينة قد يطلبها السوق ويوضح الجدول الآتى نواتج عمليات غربلة أجريت باستعمال الغرابيل المترددة ٠

جدول بيان نواتج عملية غربلة

الرتبة قبل الغربلة	الرتبة بعد الغربلة	مدى التحسن	قصوص مصابة	أتربة
فولى جود	فولى جود تواكسترا	½ رتبة	٧٠ر٢٪	٢٣ر٠٪
جود توفولى جود	فولى جود زائد ثمن	⅝ رتبة	٦٥ر٣٪	٣٣ر٠٪
فولى جود فيرتوجود	جود توفولى جود	١ رتبة	٣٣ر٦٪	٧١ر٠٪
جود فير	فولى جود فيرتوجود	١½ رتبة	٤١ر٩٪	٧٤ر٠٪

مدى التطوير المطلوب :

ظهر من العرض السابق لأوضاع السوق فى ظل التجارة الحرة، أن عمليات السوق كانت تهدف أساسا لجنى أكبر قدر ممكن من الربح ، وكان المصدر الاساسى للأرباح المتحققة يأتى من فروق الاسعار التى كانت تترتب على حالات القلق وعدم الاستقرار التى كانت تتحكم فى السوق والتى كان يتحمل عبئها فى التحليل الأخير المنتج والمنتج الصغير بصفة خاصة ، أما أهداف الانتاج فكانت آخر شىء يحظى بالاهتمام فى سوق تعكس فيها تقلبات الاسعار فروقا أكثر مما تعكسه الجودة ، ان لم نقل ان تحقيق الهدف الأساسى – وهو الربح – كان يتم – فى الحقيقة على حساب الانتاج .

ولا شك أن هذه الظروف قد دعت الى التفكير فى تأميم صناعة الحليج والكبس وفى نقل ملكية المؤسسات المشتغلة بالتجارةوالتبادل الى الدولة ، وتم التأميم فعلا ، فى اطار التحولات الاشتراكية التى شهدتها بلادنا . ولا شك أن نقل المواقع الحاسمة فى السوق الى صورة من صور الملكية الاشتراكية هو فى حد ذاته ضمان لابعاد سيطرة الوسطاء واستغلالهم ، وهو أيضا ضمان أكيد لقيام مؤسسات سوق على درجة عالية من الكفاية تعمل فى تحسين الانتاج وخفض التكاليف .

على أن عملية التأميم فى حد ذاتها قد تعنى لا شىء . ان انجلترا ـ وهى الدولة العريقة فى الرأسمالية عملت فى يوم ما على تأميم بعض صناعاتها الاساسية . وهناك حاجة ملحة لاعتبار عملية التأميم وسيلة لا غاية ونقطة للبدء تتبعها خطوات لأطلاق العنان لقوى الانتاج ، ولن تستطيع ذلك الا اذا عملنا على تغيير أهداف المؤسسات القائمة . ان الوصول الى أفضل انتاج بأقل تكاليف هو قضيتنا الاساسية وهـو المحور الذى يجب أن توجه اليه كافة الامكانيات والجهود المخلصة ، بينما يهدف المشروع الرأسمالى الى هدف مختلف تماما : انه يسعى وراء الكسب وزيادة الارباح المحققة . ونحن هنا لا نغض من قيمة الارباح المحققة ولا نذهب الى القول بأن مقاييس الربح لا تطبق على الاطلاق ، فما زالت الأرباح المحققة مقياسا سليما من مقاييس الكفاية الانتاجية اذا طبقت بطريقة سليمة ، غير أننا لا نستطيع أن نذهب الى أبعد من ذلك فتعتبر قضية الأرباح هدفنا الأساسى ولو أدى ذلك الى صور عديدة من صور التبديد والضياع ولو كان ذلك على حساب انخفاض مستوى الانتاج وزيادة تكلفته .

ان التنظيمات الانتاجية لا توجد الا من أجل تحقيق أهداف المجتمع ، وبدهى أن تغير الاهداف لا بد وأن يعكس نفسه فى تغـير النظام ذاته وفى تغير الوسائل والأساليب . ولكننا ـ من ناحية أخرى ـ نلاحظ أن هذا التغيير لا يمكن أن يتم تلقائيا ولا يمكن أن يتم بقفزة واحدة ، لقد ورثنا من الماضى تراثا ثقيلا ، وازاحة ركام هذا التراث وتغيير ما درجنا عليه زمنا طويلا يحتاج الى وضوح فى الرؤية ونفاذ فى تحقيق الاهداف الحقيقية ويحتاج الى دراسة واعيـة لكل التجارب .

علينا أن نفرض قضية الانتاج بدلا من أن تفرض قضية الارباح نفسها ، وعلينا أن نحرك السوق وفقا لتخطيط علمى منظم بدلا من أن يحركنا حافز الربح وحده . وما دام هدفنا قد أصبح الانتاج

أولا فان علينا أن نذهب الى ما هو أبعد من تأميم المؤسسات . علينا أن نعمل على تغيير الاوضاع التقليدية للسوق الرأسمالية ، هـذه الاوضاع التى قد تدفع الى الأرباح الاستغلالية بدلا من أن تؤدى الى الكفاية الانتاجية . وعلينا أن نعمل على صياغة الانظمة الجـديدة بصورة تؤدى الى الكفاية الانتاجية . وعلينا أن نعمل على صياغة الانظمة الجديدة بصورة تؤدى الى القضاء على فوضى الانتاج وتكفل افساح المجال لعمليات التخطيط بصورة تتيح الاستخدام السليم لجميع الموارد الانتاجية ، المادية منها والبشرية كما تتيح فى نفس الوقت الاستفادة من مزايا الانتاج الاجتماعى الكبير .

ان الهدف الآن هو زيادة الانتاج ورفع مستواه وهذا يقتضى فى الحقيقة أمرين لا غنى عنهما :

الأول : ايجاد جهاز مسئول مسئولية تامة عن تقييم محصول القطن تقييما علميا ، ويمكن أن يمتد دور هذا الجهاز بحيث يشـمل التقييم العلمى لسائر الحاصلات التى تسوق تعاونيا .

والثانى : ايجاد جهاز مسئول عن عملية تسويق القطن منذ اليـوم الأول ، وذلك يقتضى بطبيعة الحال دمج الاجهزة العاملة حاليا فى مجال تسويق القطن بالداخـــل (أجهزة تسويق القطن بالجمعيات ، صناعة الحليج والكبس البخارى ، جهاز تسويق القطن بالداخل والذى يتبع بيوت التصدير) فى جهـــاز واحد أو فى مؤسسة جديدة تملأ الفراغ الذى تركته منظمات السوق ولكن بطريقة أكثر كفاية وتطورا ، فعليها أن تؤدى للفلاح ثمن محصولاته دون أن تغبنه حقه ـ وفقا للتقييـــم العلمى والموضوعى الذى يؤديه جهاز الفرز والتقييم ـ وعليها أن تعد محصول القطن بما يتمشى مع طلبات الاسواق العالمية .. واحتياجات الصناعة المحلية ، ويكون فارق السعرين فى هذه الحالة مكافأة عادلة لجهدها المبذول تستثمره فى تطوير صناعتها وتصب بجزء منه فى وعاء الاستثمار القومى شأنها

فى ذلك شأن كافة فروع الاقتصاد الوطنى الناجحة ، ولن يكون هــذا أمرا صعبا اذا وضعنا فى اعتبارنا ما تحويه من امكانيات وما تضمه من كفاءات كانت موزعة وقاصرة ٠

وهناك أمر ثان ذلك يبدو أكثر أهمية وهو ضمان قيام هــذا الجهاز بدوره خير قيام ، ولا شك أن هذا الجهاز أو المؤسسة لابد أن ترتبط فى عملها بقياسات وحسابات محددة ومنظمة على أساس علمى متين ، ولا شك أن قيام هيئة عالمية موثوق بكفايتها فى تقييم المحصول سواء عند استلامه من المنتج أو عند تسليمه الى المغازل المحلية وبيوت التصوير هو فى حد ذاته ضمان أكيد لاقتصــار المؤسسة الجديدة على خدمة الانتاج وابتعادهــا عن بواعث الربح الاستغلالى ٠ على أننا نرى أن جهاز الفرز والتقييم يجب ألا يقتصر على ذلك ، ان هيئة الفرز والتقييم بحكم حيادها وبحكم وظيفتها وما تحويه من خبرات أقدر على متابعة الانتاج وتحديد مدى كفايته ومعالجة جوانب القصور فيه ، ومن ناحية أخرى فهى مسئولة عن تقدم الانتاج وتطوره ومدى مطابقته لاحتياجات السوق ، وهذا يعنى أن رقابة الهيئة يجب أن تكون رقابة ايجابية تستند الى نظام شامل لقياس الكفاءة الانتاجية وجودة الخامات والانتاج فى مختلف المراحل وبطريقة تؤدى الى كشف الاتجاه ناحية الانحرافات وبمنتهى السرعة وتحليل أسبابها تحليلا موضوعيا يؤدى الى العلاج السليم ٠

ان هذا الحل المنطقى والموضوعى هو أكثر ما يكون اتفاقا مع الطبيعة العلمية للثورة الاشتراكية التى وضعت العــلم فى خدمة الفلاح والعامل ، ذلك ان الاشتراكية باعتبارها نظرية علمية قد أبرزت دور العلم فى ايجــاد حلول لمشــاكل المجتمع وفى تطوير الحياة الجديدة ٠ وان تضافر جهود الهيئتين المشار اليهما ،المستقلتين بحكم طبيعة عملهما والمتكاملتين بحكم نتائج هذا العمل وما يسعيان اليه من تطوير الصناعة القطنية كفيل بأن يضع هذه الصناعة على طريق النجاح والتطور ٠

فهرس

رقم الايداع بدار الكتب ٤٢٨٠/١٩٧٠

الثمن [illegible] قرشا



الهيئة المصرية ال[illegible]